

# التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات

الجزء الأول



إعداد وتنظيم

السيد محمد السيد حسين الحكيم

إشراف وتقديم

مركز الدراسات التخصصية في الأعمال المهدية



# الوقوع الأخير في الكتب والمصنفات

الجزء الأول

إعداد وتنظيم  
السيد محمد السيد حسين الحكيم

إشراف وتقديم



مركز الدراسات والبحوث الإسلامية





اسم الكتاب: ..... التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ١  
إعداد وتنظيم: ..... السيد محمد السيد حسين الحكيم  
إشراف وتقديم: ..... مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام  
رقم الإصدار: ..... ٢٠٢  
الطبعة: ..... الأولى ١٤٤٥ هـ  
عدد النسخ: ..... طبعة محدودة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

العراق - النجف الأشرف

هاتف: ٠٧٨٠٩٧٤٤٤٧٤

٠٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

[www.m-mahdi.com](http://www.m-mahdi.com)

[info@m-mahdi.com](mailto:info@m-mahdi.com)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المركز:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيّبين الطاهرين واللعنة الدائمة على أعدائهم ومنكري فضائلهم إلى يوم الدين، اللهم عجل فرج إمامنا الموعود وانصر به الحق وأقم به العدل وأيد به الدين وادفع به الظلم عن المؤمنين. اللهم أرنا ذلك اليوم قريباً واجعلنا من أعوانه وأنصاره وشيعته الثابتين على موالاته والمتشرّفين ببيعته.

لا شك في أنّ قيمة العقيدة والإيمان تمثّل للإنسان المؤمن فصله الحقيقي فبه يكون وجيهاً عند الله سبحانه وتعالى وعند أهل البيت عليهم السلام وينبغي ألا يدخر جهداً ولا يتوانى للحظة في بحثه عن عقيدته وضبطها والاستدلال عليها والدفاع عنها ودفع الشبهات المثارة حولها.

الحاجة الملحة للقيام بهذه المهمة، مع كثرة الكتب المنتشرة والبحوث والمقالات وضياع المصادر في بعض الأحيان وعسر الوصول إلى نسخها المطبوعة ورقياً مع ما يستلزم ذلك من ضياع الجهد الكبير والوقت الكثير وقد لا يوفق بعض الباحثين في العثور على ما يهمّ بحثهم إلا بعد إنجازه والفراغ عنه، لأجل هذا، ولأجل غيره، قام مركزنا (مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام) بجمع ما وقع تحت يده من كتب مختصة بالإمام المهدي عليه السلام أو فصول أو أبواب أو بحوث تحت عناوين محدّدة، فضلاً عمّا دوّنته المجالات العلمية والتخصصية من بحوث ومقالات، وغيرها، وتبويبها وتسهيل الوصول إليها من



خلال منهجة وفهرسة تضمّنت الإشارة التفصيلية إلى جميع ما يرتبط بالفصل أو المسألة أو التفريعات التي يبحث عنها الكاتب أو الباحث.

وكانت طريقة الاستلال من الكتب التي استُخرجت منها الفصول أو المسائل أو البحوث أو المقالات هي بأخذ صورة للكتاب والفصل الذي تعرّض فيه المؤلف إلى البحث المعين، ثم بتصوير صفحات البحث كاملة وبنفس الترقيم الموجود في الكتاب دون إجراء أي تغيير لأجل تصحيح الاستشهاد من قبل الكتاب والمؤلفين وتسهيل عملية الإرجاع وضبط المصادر عند الاعتماد على هذه الموسوعة في كتاباتهم وتأليفاتهم.

ولتوضيح المسألة بمثال حيّ فإنّ البحوث المرتبطة بولادة الإمام عليه السلام من كتاب الغيبة لشيخ الطائفة عليه السلام عندما قمنا باستلالها وإدراجها في هذه الموسوعة في الفصل المختص ببحوث الولادة فإننا قمنا بأخذ صورة لكتاب الغيبة لكي يتبين للمؤلف والباحث النسخة التي اعتمدنا عليها والجهة التي حققت الكتاب والطبعة، ثم نأخذ صوراً لبحث الولادة الذي ذكره شيخ الطائفة عليه السلام بنفس الصفحات الموجودة في الكتاب من تلك الطبعة، وبذلك قد جعلنا نفس المصدر الذي اعتمدناه تحت يد المؤلف والكاتب، فله الحق في الإرجاع وكأنّها يقرء من كتاب الغيبة مباشرة.

فيتجلى الهدف بوضوح من وراء هذا العمل الكبير والمهم في رفق الكتاب والمؤلفين بجميع المصادر المتاحة فيما يرتبط ببحثهم، فيمكن لهم الرجوع إلى هذه الموسوعة وكأنّهم يقرؤون عدّة موسوعات وكتب ومقالات وبحاث في كتاب واحد، فهو ادّخار للجهد والوقت وغير ذلك.

وبين يديك عزيزي القارئ موسوعة (التوقيع الأخير في الكتب والمصنّفات) في مجلدين فعلاً، قابلة للزيادة وهي من تنظيم وإعداد السيد محمد السيد حسين الحكيم وبإشراف وتقديم مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام.

كما قد بلغ عدد الكتب التي بُحث فيها عن مسألة (التوقيع الأخير) وتفرّعاتها أكثر من (٨٥٠) كتاباً فعلاً.

فيما بلغ عدد الكتب التي استلّت منها البحوث المرتبطة بمسألة (التوقيع الأخير) (٣٨) مصدراً قابلاً للزيادة بعد العثور على مصادر أخرى لم تُذكر هنا. ومن الله نسأل أن يزيد في توفيق السيد الجليل (محمد الحكيم) حيث بذل جهداً كبيراً ومشكوراً لتنظيم هذه الموسوعة وغيرها، كما نسأله تعالى أن يوفقنا جميعاً لخدمة المولى صاحب العصر والزمان عليه السلام وأن نكون من أنصاره وأعوانه وشيعته والمستشهادين تحت لوائه.

مركز الدراسات التخصصية

في الإمام المهدي عليه السلام

رمضان المبارك / ١٤٤٥ هـ



كُلُّ الدِّينِ بِرَبِّهِ مِنَ النِّعْمَةِ



رَبِّهِ الصِّدْقِ مُحَمَّدٍ ﷺ

الجزء الثاني

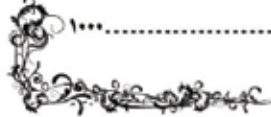
فِرْعَوْنُ وَتَحْيِيُّ

مَرْكَزُ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْإِمَامِ الْهَادِي



مركز الدراسات الإسلامية التخصصية في الإمام المهدي

اسم الكتاب:.....كمال الدين وتمام النعمة / الجزء الثاني  
تأليف:.....الشيخ الصدوق رحمته الله  
تقديم وتحقيق:..... مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي رحمته الله  
رقم الإصدار:..... ٢٥٨  
الطبعة:..... الأولى ١٤٤٢ هـ  
عدد النسخ:..... ١٠٠٠



جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

العراق- النجف الأشرف

هاتف: ٠٧٨٠٩٧٤٤٤٧٤ - ٠٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

[www.m-mahdi.com](http://www.m-mahdi.com)

[info@m-mahdi.com](mailto:info@m-mahdi.com)

[٤٤/٤٦٦] حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُكْتَبِيُّ، قَالَ: كُنْتُ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُؤْفَى فِيهَا الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمْرِيُّ (قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ)، فَحَضَرْتُهُ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَيَّامٍ، فَأَخْرَجَ إِلَى النَّاسِ تَوْقِيعًا نَسَخْتُهُ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمْرِيُّ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِ إِلَى أَحَدٍ يَقُومُ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةُ<sup>(٣)</sup>، فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ ﷻ، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيِّئَاتِي شِعْبَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ، إِلَّا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَاذِبٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»<sup>(٤)</sup>.

(٣) في بعض النسخ: (الغيبية التامة).

(٤) قال العلامة المجلسي رحمته الله في بحار الأنوار (ج ٥٢ / ص ١٥١): (بيان: لعله محمول على من يدعي



قَالَ: فَنَسَخْنَا هَذَا التَّوْقِيعَ وَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ السَّادِسُ عُدْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ وَصِيكَ مِنْ بَعْدِكَ؟ فَقَالَ: اللَّهُ أَمْرٌ هُوَ بِالْعُهُ، وَمَضَى عليه السلام، فَهَذَا آخِرُ كَلَامٍ سَمِعَ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

---

→ المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى الشيعة على مثال السفراء، لئلا ينافي الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه عليه السلام، والله يعلم).

(١) رواه الطوسي عليه السلام في الغيبة (ص ٣٩٥ / ح ٣٦٥)، والطبرسي عليه السلام في إعلام الوري (ج ٢ / ص ٢٦٠)، وابن حمزة عليه السلام في الثاقب في المناقب (ص ٦٠٣ و ٦٠٤ / ح ١٥/٥٥١)، والراوندي عليه السلام في الخرائج والجرائح (ج ٣ / ص ١١٢٨ و ١١٢٩ / ح ٤٦)، وأحمد به عليّ الطبرسي عليه السلام في الاحتجاج (ج ٢ / ص ٢٩٧).

علاوة

# كتاب الغيبة

تأليف العالم الرباني شيخ الطائفة  
أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (قدس سره)

إن كنت مؤمناً  
بصحة الحديث  
و كرم

بصحة الحديث

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى

توزيع :

مكتبة الآداب الشرقية

العراق - النجف الأشرف - سوق الحويش

تلفون : ٠٧٩٠٤١٥٦٧٩٣ - ٠٧٨٠١١٤٣٧٢٢



للطباعة والنشر والتوزيع

لبنان - بيروت ص.ب 25/309 الغبيري

تلفاكس : 961 1 541980 + خليوي ، 03/445510

e-mail:alfajrb@yahoo.com



ذكر أمر أبي الحسن علي بن محمد السمرّي  
بعد الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح رحمته الله  
وانقطاع الأعلام به وهم الأبواب

وأخبرنا جماعة عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه قال: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَكْتَبِيُّ قَالَ: كُنْتُ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُوْفِي فِيهَا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحَضَرْتَهُ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَيَّامٍ فَأَخْرَجَ إِلَى النَّاسِ تَوْقِيعًا نَسَخْتَهُ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُّ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِ إِلَى أَحَدٍ فَيَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدِ وَقَعَتِ الْعَيْبَةُ التَّامَّةُ، فَلَا ظَهْرَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ذَكَرَهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ طَوْلِ الْأَمَدِ وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيَّئَاتِي لِشِيعَتِي مِنْ يَدَّعِيِ الْمَشَاهِدَةِ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس غدنا إليه

---

وهو يُجود بنفسه، فقليل له: مَنْ وصِيُّكَ من بعدك؟ فقال: اللهُ أَمْرٌ هُوَ بِالْعُ، وقضى! .  
فهذا آخر كلام سمع منه - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ - .





# كتاب الغيبة



تأليف  
العالم البراني شيخ الطائفة  
أبي جعفر محمد بن الحسين الطوسي

تقديم وتحقيق

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية



## مركز الدراسات المتخصصة في الإمام المهدي

اسم الكتاب:..... كتاب الغيبة

تأليف:..... شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

تقديم وتحقيق:..... مركز الدراسات المتخصصة في الإمام المهدي

رقم الإصدار:..... ٢٧٥

الطبعة:..... الأولى ١٤٤٤هـ

عدد النسخ:..... طبعة محدودة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

العراق- النجف الأشرف

هاتف: ٠٧٨٠٩٧٤٤٤٧٤ - ٠٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

[www.m-mahdi.com](http://www.m-mahdi.com)

[info@m-mahdi.com](mailto:info@m-mahdi.com)

٣٦٥ - وَأَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابَوَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَكْتَبِيُّ، قَالَ: كُنْتُ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُوفِّيَ فِيهَا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَضَرْتُهُ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَيَّامٍ، فَأَخْرَجَ إِلَى النَّاسِ تَوْفِيعًا نُسَخَتْهُ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرِيِّ، أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِلْ إِلَى أَحَدٍ فَيَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ التَّامَّةُ، فَلَا ظَهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ

اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا.  
وَسَيِّئَاتِي شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ  
وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

قَالَ: فَنَسَخْنَا هَذَا التَّوْقِيعَ، وَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ السَّادِسُ  
عُدْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ وَصِيكَ مِنْ بَعْدِكَ؟ فَقَالَ: اللَّهُ أَمْرٌ هُوَ  
بَالِغُهُ، وَقَضَى، فَهَذَا آخِرُ كَلَامٍ سَمِعَ مِنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ)<sup>(١)</sup>.

---

(١) كمال الدين (ص ٥١٦ / باب ٤٥ / ح ٤٤)؛ ورواه الشيخ الطبرسي رحمته الله في إعلام الوری (ج ٢ / ص ٢٦٠) عن الصدوق، وابن حمزة في الثاقب في المناقب (ص ٦٠٣ و ٦٠٤ / ح ١٥ / ٥٥١) عن الحسن بن أحمد المكتب، والراوندي رحمته الله في الخرائج والجرائح (ج ٣ / ص ١١٢٨ و ١١٢٩ / ح ٤٦) عن ابن بابويه، وأحمد بن علي الطبرسي رحمته الله في الاحتجاج (ج ٢ / ص ٢٩٧).



الإمام عبد الحميد بن باديس

في

تجديد الأعراس

لجامعة الزيتونة الإسلامية للأطباء والباحثين

الجزء الأول

العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي

إعداد

الشيخ ياسر الصالحي



الإمام المهدي عليه السلام في بحار الأنوار / ج (١)  
تأليف: العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي رحمته الله  
إعداد: الشيخ ياسر الصالحي  
الناشر: بيت الثقافة المهدوية  
الطبعة الثانية: ١٤٤٢ هـ  
عدد النسخ: ١٠٠٠  
النجف الأشرف  
جميع الحقوق محفوظة للناشر

[٧/٤٠٦] الغيبة للطوسي: وَأَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابَوَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَكْتَبِيُّ، قَالَ: كُنْتُ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُوفِّي فِيهَا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمْرِيُّ (قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ)، فَحَضَرْتُه قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَيَّامٍ، فَأَخْرَجَ إِلَى النَّاسِ تَوْقِيعًا نُسَخْتُهُ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمْرِيُّ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَأَجْمِعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِ إِلَى أَحَدٍ فَيَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ التَّامَّةُ، فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ (تَعَالَى ذِكْرُهُ)، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيِّئَاتِي شِعْبِي مَنْ يَدْعِي الْمَشَاهِدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

قَالَ: فَنَسَخْنَا هَذَا التَّوْقِيعَ وَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ السَّادِسُ عُدْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ وَصِيكَ مِنْ بَعْدِكَ؟ فَقَالَ: اللَّهُ أَمْرٌ هُوَ بِالْغَيْهِ، وَقَضَى، فَهَذَا آخِرُ كَلَامٍ سَمِعَ مِنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ)<sup>(١)</sup>.  
كمال الدين: الحسن بن أحمد المكتب، مثله<sup>(٢)</sup>.

(١) الغيبة للطوسي (ص ٣٩٥ / ح ٣٦٥).

(٢) كمال الدين (ج ٢ / ص ٥١٦ / باب ذكر التوقيعات / ح ٤٤).

[٩/٤٠٨] الاحتجاج: أمّا الأبواب المرّضيون والسُّفراء الممدوحون في زمن الغيبة، فأوَّهم: الشيخ الموثوق به أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري، نصبه أولاً أبو الحسن علي بن محمد العسكري، ثم ابنه أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام، فتولّى القيام بأموورهما حال حياتهما، ثم بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان عليه السلام، وكانت توقيعات وجوابات المسائل تخرج على يديه.

فلما مضى لسبيله قام ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان مقامه وناب منابه في جميع ذلك، فلما مضى قام بذلك أبو القاسم الحسين بن روح من بني نوبخت، فلما مضى قام مقامه أبو الحسن علي بن محمد السمرى، ولم يقم أحد منهم بذلك إلا بنص عليه من قبل صاحب الزمان عليه السلام (٣) ونصب صاحبه الذي تقدّم عليه، فلم تقبل الشيعة قوتهم إلا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كل

(٣) في المصدر: (الأمر) بدل (الزمان).

باب (١٦): أحوال السفراء الذين كانوا في زمن الغيبة الصغرى وسائط بين الشيعة وبين القائم ..... ٥٦١

وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ قَبْلِ صَاحِبِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِمْ وَصِحَّةِ نِيَابَتِهِمْ<sup>(١)</sup>.

فَلَمَّا حَانَ رَحِيلُ أَبِي الْحَسَنِ السَّمُرِيِّ عَنِ الدُّنْيَا وَقَرَّبَ أَجْلَهُ قِيلَ لَهُ: إِلَى مَنْ تُوصِي؟ أَخْرَجَ<sup>(٢)</sup> تَوْقِيْعاً إِلَيْهِمْ نُسَخَتُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيِّ...» إِلَى آخِرِ مَا نَقَلْنَا عَنِ الشَّيْخِ عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

(١) في المصدر: (بأبيتهم) بدل (نيابتهم).

(٢) في المصدر إضافة: (إليهم).

(٣) الاحتجاج (ج ٢ / ص ٥٥٣ / ح ٣٤٨ و ٣٤٩).



الإمام المهدي

في

تجارت الأوقاف

الجامعة الإسلامية الخيرية الإسلامية الأظهرية

الجزء الثاني

العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي

إعداد

الشيخ ياسر الصالحي



الإمام المهدي ﷺ في بحار الأنوار / ج (٢)  
تأليف: العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي رحمته الله  
إعداد: الشيخ ياسر الصالحي  
الناشر: بيت الثقافة المهدوية  
الطبعة الثانية: ١٤٤٢ هـ  
عدد النسخ: ١٠٠٠  
النجف الأشرف  
جميع الحقوق محفوظة للناشر

باب (٢٣):

من ادعى الرؤية في الغيبة الكبرى  
وأنه يشهد ويرى الناس ولا يرونه  
وسائر أحواله عَلَيْهِ السَّلَام في الغيبة

[١/٦٢١] الاحتجاج: خَرَجَ التَّوْقِيعُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ السَّمُرِيِّ: «يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُّ اسْمِعْ، أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِلْ إِلَى أَحَدٍ يَقُومُ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ التَّامَّةُ، فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ (تَعَالَى ذِكْرُهُ)، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمْدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا<sup>(١)</sup>، وَسَيِّئَاتِي مِنْ شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»<sup>(٢)</sup>.

كمال الدين: الحسن بن أحمد المكتَّب، مثله<sup>(٣)</sup>.

بيان: لعله محمول على من يدَّعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى الشيعة على مثال السفراء، لئلا ينافي الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه عليه السلام، والله يعلم.

(١) في المصدر: (ظلماً وجوراً).

(٢) الاحتجاج (ج ٢/ ص ٥٥٥ و ٥٥٦/ ح ٣٤٩).

(٣) كمال الدين (ج ٢/ ص ٥١٦/ باب ٤٥/ ح ٤٤).

# البحر القريب

في أصول الأئمة والحجج الغائبين

تأليف

خاتمة المجتهد آية الله الشيخ حسين الطبرسي النوري

قديم و ترجمه و تحقيق و تعليق  
السيد ياسين الموسوي

الجزء الثاني



حقوق الطبع محفوظة للمترجم  
ولا يجوز إعادة الطبع إلا بأذن خاص من المترجم

هوية الكتاب :

النجم الثاقب	اسم الكتاب :
الشيخ حسين النوري	المؤلف :
السيد ياسين الموسوي	تقديم وترجمة وتحقيق وتعليق :
حيدر الخزرجي	تنضيد الحروف والإخراج :
أنوار الهدى	الناشر :
مهر - قم المقدسة	المطبعة :
٦١٦	عدد الصفحات :
٢٠٠٠	المطبوع :
الأولى - ١٤١٥ هـ	الطبعة :

## الباب الثامن

في الجمع بين الحكايات والقصص المتقدمة وبين ما جاء في تكذيب مدعي  
المشاهدة له عليه السلام في الغيبة الكبرى .

كما روى الشيخ الصدوق عليه الرحمة في كمال الدين ، والشيخ الطوسي رحمة الله عليه<sup>(١)</sup>  
في الاحتجاج أنه خرج التوقيع إلى أبي الحسن السمرى :

« يا علي بن محمد السمرى اعظم الله أجر اخوانك فيك ، فأنك ميّت ما بينك  
وبين ستة أيام ، فاجمع أمرك ، ولا توصى إلى أحد يقوم<sup>(٢)</sup> مقامك بعد وفاتك ، فقد  
وقعت الغيبة التامة<sup>(٣)</sup> ، فلا ظهور إلا بعد اذن الله [ تعالى ذكره ]<sup>(٤)</sup> ، وذلك بعد طول  
الأمد ، وقسوة القلوب ، وامتلاء الأرض جوراً ، وسيأتي [ إلى ]<sup>(٥)</sup> شيعتي من يدعي

(١) في العبارة سقط والصحيح هو ما في جنة (روى الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة عن الحسن  
بن أحمد المكتب والطبرسي في الاحتجاج مرسلًا ...).

(٢) في كمال الدين (يقوم) وفي الغيبة للطوسي والاحتجاج للطبرسي (فيقوم).

(٣) في بعض نسخ كمال الدين (الثانية).

(٤) في بعض نسخ كمال الدين (عز وجل).

(٥) هذه الزيادة في الاحتجاج ، وهي غير موجودة في الغيبة وكمال الدين .

المشاهدة، الألفن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياي والصيحة ، فهو كذاب<sup>(١)</sup> مفترٍ ،  
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم<sup>(٢)</sup> .  
وقد أشير إلى هذا المطلب بعدة أخبار أخرى<sup>(٣)</sup> .  
والجواب على هذا الخبر<sup>(٤)</sup> بعدة وجوه :

### الجواب الأول :

إنّ هذا الخبر ضعيف<sup>(٥)</sup> ، بل أنّه خبر واحد ولا يفيد إلا الظنّ ولا يورث الجزم  
واليقين ، فلا يقدر أن يعارض الوجدان القطعي الذي حصل من مجموع تلك القصص  
والحكايات ، ولو أنّه لم يحصل من كلّ واحدة بوحدها ، بل إنّ في جملة منها كرامات  
ومعاجز لا يمكن صدورها من غيره عليه السلام ، فكيف يصحّ الإعراض عنها لوجود  
خبر ضعيف لم يعمل به ناقله وهو الشيخ الطوسي في نفس الكتاب ، كما يأتي كلامه في

(١) هكذا في الغيبة والاحتجاج وفي كمال الدين (كاذب) .

وقد ابتداء التوقيع بالبسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد سقطت من الترجمة .

(٢) راجع كمال الدين (الصدوق) : ج ٢ ، ص ٥١٦ ، ح ٤٤ - الغيبة (الطوسي) : ص ٣٩٥ ، الطبعة  
المحققة - الاحتجاج (الطبرسي) : ج ٢ ، ص ٢٩٧ - جنة المأوى (النوري) : ص ٣١٨ - البحار :  
ج ٥١ ، ص ٢٦٠ ، ح ٣ - اثبات الهداة (الحرميّ العاملي) : ج ٣ ، ص ٦٩٣ ، ح ١١٢ - الخرائج  
(الراوندي) : ج ٣ ، ص ١١٢٨ ، الطبعة المحققة - منتخب الأنوار المضيئة (السيد عبد الكريم  
النبيلي) : ص ١٣٠ - الصراط المستقيم (البياضي) : ج ٢ ، ص ٢٣٦ - كشف الغمّة (الأربلي) :  
ج ٢ ، ص ٢٣٠ - اعلام الوري (الطبرسي) : ص ٤١٧ - ثاقب المناقب (لابن حمزة) : ص ٤٦٤ ،  
الطبعة المحققة . وغير ذلك من المصادر الأخرى .

(٣) راجع البحار : ج ٥٢ ، ص ١٥١ وما بعدها .

(٤) ولعلّ حصر الجواب على هذا الخبر دون غيره لأنّ في هذا تصريح وأما في غيره تلميح والله  
العالم .

(٥) وضعف الخبر ناشيء من جهالة الراوي (أبو محمد الحسن بن احمد المكتب) ، ولو أنّه أوجب  
عليه بوجوه ليس هنا محلّ ذكرها .



هذا المقام ، فكيف بغيره .

وقد قبل العلماء الأعلام من القديم إلى الآن هذه الوقائع واثبتوها في الكتب ، واستدلوا بها ، وأخذوها بعضهم عن البعض الآخر ، واعتنوا بها ، ونقلوا أمثالها عن كل ثقة مأمون اطمئنوا بصدق كلامه ، وصدقوه وتعاملوا معه كما في القضايا الأخرى .

### الجواب الثاني :

لعل المقصود من هذا الخبر تكذيب من يدعي المشاهدة مع النيابة ، وايصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال سفرائه الخاصين الذين كانوا له في الغيبة الصغرى .

وهذا الجواب للعلامة المجلسي في كتاب البحار<sup>(١)</sup> .

### الجواب الثالث :

ما يظهر من قصة الجزيرة الخضراء وتقدم ان زين الدين علي بن فاضل المازندراني ، قال للسيد شمس الدين : يا سيدي قد روينا عن مشايخنا احاديث رويت عن صاحب الأمر عليه السلام أنه قال ؛ لما أمر بالغيبة الكبرى : من رآني بعد غيبيتي فقد كذب ، فكيف فيكم من يراه ؟

فقال : صدقت أنه عليه السلام انما قال ذلك في ذلك الزمان لكثرة اعدائه من أهل بيته وغيرهم من فراعنة بني العباس ، حتى ان الشيعة يمنع بعضها بعضاً عن التحدث

(١) راجع البحار : ج ٥٢ ، ص ١٥١ ، قال رحمه الله بعد أن نقل هذا التوقيع الشريف عن الاحتجاج وكمال الدين : « لعله محمول على من يدعي المشاهدة مع النيابة وايصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى الشيعة على مثال السفراء لتلا ينافي الأخبار التي مضت وسيأتي فيمن رآه عليه السلام والله يعلم » .

بذكره ؛ وفي هذا الزمان تطاولت المدّة وأيس منه الأعداء وبلادنا نائية عنهم ، وعن ظلمهم وعنائهم ... الخ .

وهذا الوجه يجري في اكثر البلاد وأوليائه عليه السلام .

### الجواب الرابع :

ما ذكره العلامة الطباطبائي بحر العلوم (رحمه الله) قال في رجاله في ترجمة الشيخ المفيد بعد تلك التوقيعات الشريفة التي ذكرناها سابقاً بقوله :

« وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة حال المبلغ ودعواه المشاهدة المنفية بعد الغيبة الكبرى .

ويمكن دفعه باحتال حصول العلم بمقتضى القرائن ، واشتمال التوقيع على الملاحم والأخبار عن الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الله وأوليأؤه بإظهاره لهم .

وانّ المشاهدة المنفية أن يشاهد الامام ويعلم أنّه الحجّة عليه السلام حال مشاهدته له .

ولم يعلم من المبلغ ادعاؤه لذلك «<sup>(١)</sup> .

وتقدّم ذكر أسباب اعتبار تلك التوقيعات بما لا يحتاج إلى استظهار هذه الاحتمالات .

وقال العلامة المذكور في فوائده في مسألة الاجماع :

« وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول الامام عليه السلام بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدّة الغيبة ، فلا يسهه التصريح بنسبة القول إليه عليه السلام فيبرزه في صورة الاجماع ، جمعاً بين الأمر باظهار الحق والنهي عن

(١) راجع الفوائد الرجالية (السيد بحر العلوم) : ج ٣ ، ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

اذاعة مثله بقول مطلق .»

ويمكن أن يكون نظره في هذا الكلام إلى الوجه الآتي<sup>(١)</sup>.

### الجواب الخامس :

ما قاله العلامة المذكور في الرجال بعد الكلام السابق : « وقد يمنع أيضاً امتناعه في شأن الخواص ، وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار ، ودلالة بعض الآثار .»

ولعل مراده بالآثار هنا الوقائع السابقة والتي من جملتها وقائعه ، أو الخبر الذي رواه الحضيبي في كتابه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال :

يظهر صاحب الأمر وليست في عنقه بيعة لأحد ولا عهد ولا عقد ولا ذمة .  
يفيب عن الخلق إلى وقت ظهوره .

قال الراوي : يا أمير المؤمنين ! لا يرى قبل ظهوره ؟

قال : بل يرى وقت مولده ، وتظهر براهين ودلائل ، وتراه عيون العارفين بفضل الشاكرين الكاملين ، ويبشر به من يشك فيه<sup>(٢)</sup> .

أو أنّ المقصود مثل الخبر الذي رواه الشيخ الكليني والنعمانى والشيخ الطوسي بأسانيد معتبرة عن الامام الصادق عليه السلام أنه قال : « لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة ، ولا بدّ له في غيبة من عزلة ، وما بثلاثين من وحشة »<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع جنة المأوى : ص ٣٢٠ .

(٢) لم نعثر على هذه الرواية فقمنا بترجمتها .

(٣) راجع الغيبة (الطوسي) : ص ١٦٢ ، ح ١٢١ - الكافي (الأصول) : ج ١ ، ص ٣٤٠ ، ح ١٦ - البحار : ج ٥٢ ، ص ١٥٣ ، ح ٦ - الغيبة (النعمانى) : ص ١٨٨ ، باب ١٠ ، ح ٤١ - البحار : ج ٥٢ ، ص ١٥٧ ، ح ٢٠ - اثبات الهداة (الحرّ العاملي) : ج ٣ ، ص ٤٤٥ ، باب ٣٢ ، ح ٢٧ - جنة المأوى : ص ٣٢٠ - وفي المصادر اختلافات يسيرة .

يعني يستأنس عليه السلام في غيبته بثلاثين نفر من أوليائه وشيعته ، فلا يستوحش من الخلق في عزلته ، كما فهمه شارحو الأحاديث من هذه العبارة .

وقال بعضهم : أنه عليه السلام في سن الثلاثين سنة دائماً ، وصاحب هذا السن لا يستوحش أبداً<sup>(١)</sup> .

وهذا المعنى بعيد للغاية .

والظاهر أنّ هؤلاء الثلاثين نفر هم الذين يستأنس بهم الامام عليه السلام أيام غيبته ولا بدّ أن يبدلوا في القرون والأعصار فأنه لم يثبت لهم من العمر ما ثبت لسيدهم ، فلا بدّ أن يوجد في كلّ عصر ثلاثون نفر من الخواص الذي يفوزون بشرف الحضور .

وروى أيضاً الشيخ الطوسي<sup>(٢)</sup> والشيخ الصدوق وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري بأسانيد معتبرة قصة علي بن ابراهيم بن مهزيار وكيفية سفره من الأهواز إلى الكوفة ومنها إلى مكة ، وفحصه هناك عن امام العصر عليه السلام والتقائه في الطواف بفتى فأخذه معه إلى قرب الطائف - بقعة نزهة كثيرة العشب والكلأ - وفي اعلاها التقى بالامام عليه السلام .

وبرواية الطبري أنه عندما التقى بذلك الفتى الذي هو أحد خواصه بل أحد اقربائه المختصين به قال له ذلك الفتى : ما الذي تريد يا أبا الحسن ؟  
قال : الامام المحجوب عن العالم .

(١) راجع الملا محمد صالح المازندراني المتوفى سنة ١٠٨١ أو ١٠٨٦ هـ (شرح أصول الكافي) : ج ٦ ، ص ٢٤٤ قال :

« كان يستأنس بثلاثين من أوليائه ... وقيل : يحتمل أن يكون المراد أنه عليه السلام على هيئة من سنه ثلاثون سنة أبداً وما في هذا السن من وحشة » .

(٢) راجع الغيبة (الطوسي) : ص ٢٦٣ ، ح ٢٢٨ - وكمال الدين (الصدوق) : ج ٢ ، ص ٤٦٥ - ودلائل الامامة (الطبري) : ص ٢٩٦ .

قال : ما هو محبوب عنكم ، ولكن حجه سوء أعمالكم ... الخ<sup>(١)</sup> .

وفي هذا الكلام اشارة إلى ان من ليس له عمل سوء وكان عمله وقوله طاهراً ومطهراً من الأرجاس وما ينافي سيرة أصحابه ، فليس هناك ما يحجه عن لقائه عليه السلام .

وقد صرح العلماء الأعلام ومهرة فن الأخبار والكلام بامكان الرؤية في الغيبة الكبرى .

وقال السيد المرتضى في كتاب تنزيه الأنبياء في جواب من قال : « فاذا كان الامام عليه السلام غائباً بحيث لا يصل إليه أحد من الخلق ، ولا ينتفع به ، فما الفرق بين وجوده وعدمه ... »<sup>(٢)</sup> .

« قلنا : الجواب : اول ما نقوله : انا غير قاطعين على ان الامام لا يصل إليه أحد ، ولا يلقاه بشر ، فهذا أمر غير معلوم ، ولا سبيل إلى القطع عليه ... الخ »<sup>(٣)</sup> .

وقال ايضاً في جواب من قال : إذا كانت العلة في استتار الامام خوفه من الظالمين ، واتقائه من المعاندين ، فهذه العلة زائلة في أوليائه وشيعته ، فيجب أن يكون ظاهراً لهم<sup>(٤)</sup> .

وقال بعد كلام له : « وقلنا ايضاً أنه غير ممتنع أن يكون الامام عليه السلام يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف ، فإن هذا مما لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه ، وانما يعلم كل واحد من شيعته حال نفسه ، ولا سبيل له الى العلم بحال غيره »<sup>(٥)</sup> .

وقال في كتاب المقنع وهو مختصر في الغيبة قريباً من هذا المضمون .

(١) راجع دلائل الامامة (الطبري) : ص ٢٩٦ - وفي المطبوع (ولكن جته سوء أعمالكم) .

(٢) تنزيه الأنبياء (السيد المرتضى) : ص ١٨٢ .

(٣) راجع تنزيه الأنبياء (السيد المرتضى) : ص ١٨٢ .

(٤) و (٥) تنزيه الأنبياء (السيد المرتضى) : ص ١٨٤ .

وقال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة في الجواب عن هذا السؤال بعد كلام له :  
 « والذي ينبغي أن يجاب عن هذا السؤال الذي ذكرناه عن المخالف أن نقول :  
 إننا أولاً لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه بل يجوز أن يبرز لأكثرهم ولا يعلم كل  
 إنسان الآ حال نفسه ، فان كان ظاهراً له فعلته مزاحة ، وان لم يكن ظاهراً علم أنه  
 إنما لم يظهر له لأمر يرجع إليه <sup>(١)</sup> ، وان لم يعلمه مفصلاً لتقصير من جهته ... الخ » <sup>(٢)</sup> .  
 وتقدم كلام الشيخ منتجب الدين في الحكاية الرابعة والثلاثين والخامسة  
 والثلاثين ، والرابعة والخمسين ، وعدة ثلاثة من العلماء ممن شاهده ومن سفراته .  
 وتقدم أيضاً عن العلامة في الحكاية السابعة والخمسين مثل ذلك .  
 وادعى السيد رضي الدين علي بن طاووس في عدة مواضع من كتاب كشف  
 المحجة كناية وتصريحاً بما يناسب هذا المقام وقال في موضع منها :

« واعلم يا ولدي محمد - ألهمك الله ما يريدك منك ويرضى به عنك - إن غيبة  
 مولانا (المهدي) صلوات الله عليه التي حيرت المخالف والمؤلف هي من جملة الحجج على  
 ثبوت امامته وامامة آبائه الطاهرين صلوات الله على جدّه محمد وعليهم أجمعين ،  
 لأنك اذا وقفت على كتب الشيعة أو غيرهم مثل كتاب الغيبة لابن بابويه ، وكتاب  
 الغيبة للنعماني ، ومثل كتاب الشفاء والجللاء ، ومثل كتاب أبي نعيم الحافظ في أخبار  
 المهدي ونعوته وحقيقة مخرجه وثبوتيه ، والكتب التي أشرت إليها في كتاب (الطرائف)  
 وجدتها أو اكثرها تضمّنت قبل ولادته أنه يغيب عليه السلام غيبة طويلة حتى يرجع عن  
 امامته بعض من كان يقول بها ، فلو لم يغب هذه الغيبة كان طعناً في امامته وآبائه وفيه  
 فصار الغيبة حجة لهم عليه السلام وحجة على مخالفيه في ثبوت امامته وصحة غيبته  
 مع أنه عليه السلام حاضر مع الله جلّ جلاله على اليقين وإنما غاب من لم يلقه عنهم

(١) قال المؤلف رحمه الله : « يعني لما نعت فيه » .

(٢) راجع الغيبة (الطوسي) : ص ٩٩ . الطبعة المحققة - ص ٦٨ - ٦٩ . الطبعة غير المحققة .



لغيبتهم عن حضره للمتابعة له ولرب العالمين»<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر: «فان أدركتُ يا ولدي موافقة توفيقك لكشف الأسرار عليك عَرَّفْتُكَ مِنْ حَدِيثِ الْمَهْدِيِّ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ مَا لَا يَشْتَبِهُ عَلَيْكَ وَتَسْتَعْنِي بِذَلِكَ عَنِ الْمَحْجَجِ الْمَعْقُولَاتِ وَمِنَ الرِّوَايَاتِ ، فَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَيٌّ مَوْجُودٌ عَلَى التَّحْقِيقِ وَمَعْذُورٌ عَنِ الْكُشْفِ أَمْرِهِ إِلَى أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ تَدْبِيرِ اللَّهِ الرَّحِيمِ الشَّفِيقِ ، كَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ عَادَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ يَقِينًا وَاجْعَلْهُ عَقِيدَةً وَدِينًا ، فَإِنَّ أَبَاكَ مَعْرِفَتُهُ أَبْلَغُ مِنْ مَعْرِفَةِ ضِيَاءِ شَمْسِ النَّهَارِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر بعد تعليم ولده كيفية عرض حاجاته عليه عليه السلام:

«واذكر له انَّ أَبَاكَ قَدْ ذَكَرَ لَكَ أَنَّهُ أَوْصَى بِكَ إِلَيْهِ وَجَعَلَكَ بِإِذْنِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ عِنْدَهُ وَانِّي عَلَّقْتُكَ عَلَيْهِ فَأَنَّهُ يَأْتِيكَ جَوَابُهُ صَلَوَاتِ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ .

ومما أقول لك يا ولدي محمد - ملأ الله جلَّ جلاله عقلك وقلبك من التصديق لأهل الصدق والتوفيق في معرفة الحق - ان طريق تعريف الله جلَّ جلاله لك بجواب مولانا (المهدي) صلوات الله وسلامه على قدرته جلَّ جلاله ورحمته ، فمن ذلك ما رواه محمد بن يعقوب الكليني في كتاب (الوسائل) عمَّن سَمَّاهُ ، قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام انَّ الرجل يجب أن يفضي إلى امامه ما يجب أن يفضي به إلى ربه ، قال : فكتب ان كانت لك حاجة فحرك شفطيك فانَّ الجواب يأتيك ، ومن ذلك ما رواه هبة الله بن سعيد الراوندي في كتاب (الخرائج) عن محمد بن الفرج ، قال : قال لي علي بن محمد عليها السلام: إذا أردت أن تسأل مسألة فاكتبها وضع الكتاب تحت مصلاك ودعه ساعة ثم اخرجه وانظر فيه .

قال : ففعلت ، فوجدت جواب ما سألت عنه ، موقعا فيه .

(١) كشف المحجة (السيد ابن طاووس): ص ٥٣ .

(٢) كشف المحجة (السيد ابن طاووس): ص ٥٣ - ٥٤ .



وقد اقتصررت لك على هذا التنبيه والطريق مفتوحة إلى إمامك عليه السلام لمن يريد الله جلّ شأنه عنايته به وتما أحسانه إليه»<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ المحقق الجليل الشيخ أسد الله الشوشتری الكاظميني في كتاب كشف القناع في ضمن أقسام الاجماع غير الاجماع المصطلح عليه :

وثالثها أن يحصل لأحد من سفراء الامام الغائب عجل الله فرجه وصلّ عليه العلم بقوله اما بنقل مثله له سرّاً ، أو بتوقيع أو مكاتبة ، أو بالسماح منه شفاهاً ، على وجه لا يتنافى امتناع الرؤية في زمن الغيبة ، ويحصل ذلك لبعض حملة أسرارهم ، ولا يمكنهم التصريح بما اطلع عليه ، والاعلان بنسبة القول إليه ، والاتكال في ابراز المدعى على غير الاجماع من الأدلة الشرعية ، لفقدها .

وحينئذ فيجوز له إذا لم يكن مأموراً بالإخفاء ، أو كان مأموراً بالإظهار لا على وجه الافشاء أن يبرزه لغيره في مقام الاحتجاج ، بصورة الاجماع ، خوفاً من الضياع وجمعاً بين امتثال الأمر بإظهار الحق بقدر الامكان ، وامتثال النهي عن اذاعة مثله لغير أهله من أبناء الزمان ، ولا ريب في كونه حجةً اما لنفسه فلعلمه بقول الامام عليه السلام ، وأما لغيره فللكشفه عن قول الامام عليه السلام ايضاً غاية ما هناك أنه يستكشف قول الامام عليه السلام بطريق غير ثابت ، ولا ضير فيه ، بعد حصول الوصول إلى ما أنيط به حجّة الاجماع ، ولصحة هذا الوجه وامكانه شواهد تدلّ عليه :

منها كثير من الزيارات والآداب والأعمال المعروفة التي تداولت بين الامامية ولا مستند لها ظاهراً من أخبارهم ، ولا من كتب قدمائهم الواقفين على آثار الائمة عليهم السلام وأسرارهم ، ولا اماراة تشهد بأن منشأها أخبار مطلقة ، أو وجوه اعتبارية مستحسنة ، هي التي دعتهم إلى إنشائها وترتيبها ، والاعتناء لجمعها وتدوينها كما هو

(١) راجع كشف المحجة (السيد ابن طاووس) : ص ١٥٣ - ١٥٤ .

الظاهر في جملة منها ، نعم لا نضائق في ورود الأخبار في بعضها .  
ومنها ما رواه والد العلامة وابن طاووس عن السيد الكبير العابد رضي الدين  
محمد بن محمد الآوي ، إلى آخر ما مرّ في الحكاية الحادية والعشرين .  
ومنها قصّة الجزيرة الخضراء المعروفة المذكورة في البحار ، وتفسير الأئمة عليهم  
السلام وغيرها .

ومنها ما سمعه منه عليّ بن طاووس في السرداب الشريف .  
ومنها ما علم محمد بن علي العلويّ الحسيني المصري في الحائر الحسيني في  
الحكاية الثالثة والعشرين وغير ذلك .

ولعلّ هذا هو الأصل ايضاً في كثير من الأقوال المجهولة القائل ، فيكون المطلع  
على قول الامام عليه السلام لما وجدته مخالفاً لما عليه الامامية أو معظمهم ، ولم يتمكن من  
اظهاره على وجهه ، وخشي أن بضيع الحق ويذهب عن أهله ، جعله قولاً من أقوالهم ،  
وربما اعتمد عليه وأفتى به من غير تصريح بدليله لعدم قيام الأدلة الظاهرة باثباته ،  
ولعلّه الوجه ايضاً فيما عن بعض المشايخ من اعتبار تلك الأقوال أو تقويتها بحسب  
الامكان ، نظراً إلى احتمال كونها قول الامام عليه السلام ألقاها بين العلماء ، كيلا يجمعوا  
على الخطأ ، ولا طريق لالقائها حينئذٍ إلا بالوجه المذكور «<sup>(١)</sup> انتهى .

(١) راجع جنة المأوى : ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

ولكن في المصدر المطبوع بالطبعة الحجرية اختلافات كثيرة فارتأينا نقل الأصل للجمع  
بينها وهو أولى من التهميش بموارد الاختلاف لكثرتها :  
قال في كشف القناع عن وجوه حجية الاجماع (الشيخ أسد الله التستري الكاظمي) :  
ص ٢٣٠ و ٢٣١ ، الطبعة الحجرية :

الثاني عشر : من وجوه الاجماع وهو ملحق بها صورة أن يحصل لبعض حملة اسرار الأئمة  
عليهم السلام العلم بقول الامام الغائب بعينه بنقل أحد سفرائه وخدمته سراً على وجه يفيد  
اليقين ، أو بتوقيعه ومكاتبته كذلك ، أو بسماعه منه مشافهةً على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في

﴿ زمن الغيبة فلا يسهه التصريح بما اطلع عليه والاعلان بنسبة القول إليه ولا يجد في سائر الأدلة الموجودة العلمية ما ينهض اثبات ذلك بناءً على إمكان فقد ولاها في غيرها أيضاً من الأدلة ما يقتضيه بناءً على الاكتفاء بها والاستغناء بها عما عداها والآلم يجد من عداها اعلامه بما بداله مع عدم إيجابه العلم وله لو وجد غيره مما ذكر لم يحتج إليه الآلم من باب التأييد والتقوية ، فاذا كان الحال كما ذكر وكان غير مأمور بإخفاء ما وقف عليه وكتابه عن سائر الناس على الإطلاق أو مأموراً بإظهاره بحيث لا ينكشف حقيقة الحال فيبرزه لغيره في مقام الاحتجاج بصورة الاجماع خوفاً من الضياع وجمعاً بين الامثال لما ورد من الأمر بإظهار الحق وتشبيده بحسب الامكان ، وما ورد من النهي عن اذاعة مثله لغير اهله ولا سباً إذا أدى اظهاره على وجهه إلى تكذيبه وعدم الاعتماد على نقله ، فيفوت الغرض من ابرازه للمأمور به عموماً أو خصوصاً فلا بد حينئذٍ من وقوع اتفاق مع ذلك بحيث يوجب صحّة ما يختاره من الكلام لترويج الكلام أو التعبير بما يقتضي التباس المقصود منه على الافهام ، ولا ريب أن حصول العلم لبعض الخواص بقول الامام عليه السلام على نحو ما ذكر أمر يمكن في نفسه ، ولوقوعه شواهد من الأخبار والآثار ويجوز له التوسّل في اظهاره بما قلنا حيث لم يكن مأموراً بستره مطلقاً ولا يمنع منه الأمر بستره عن الأعداء أو عمّن لا يحمل ذلك ، كما لا يخفى ، فيكون حجة على نفسه لكونه من السنّة وعلى غيره بعد ابرازه على نحو ما ذكر لكونه من الاجماع وربما يكون هذا هو الأصل في كثير من الزيارات والآداب والأعمال المعروفة التي تداولت بين الامامية ولا مستند لها ظاهراً من أخبارهم ولا من كتب قدامهم الواقفين على آثار الائمة وأسرارهم ولا اشارة تشهد بأن منشأها أخبار مطلقة أو وجوه اعتبارية مستحسنة هي التي دعتهم إلى انشائها وترتيبها والاعتناء بجمعها وتدوينها ، كما هو الظاهر في جملة منها ، فتكون كما روى والد العلامة وابن طاووس طاب ثراهما عن السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن محمد الآوي الحسيني المجاور بالمشهد المقدّس الغروي قدّس الله روحه عن صاحب الزّمان صلوات الله عليه في طريق الاستخارة بالسّبحة وغيره ايضاً على ما يظهر من كلام الشهيد وكما هو مروى عنه في قصة الجزيرة الخضراء المعروفة المذكورة في البحار وتفسير الائمة عليهم السلام وغيرهما وكما سمعه منه ابن طاووس في السرداب الشريف وكما علمه عليه السلام محمد بن علي العلوي الحسيني المصري في حائر الحسين عليه السلام وهو بين اليقظان والثائم وقد أتاه الامام عليه السلام مكرراً وعلمه ، إلى أن تعلّمه في خمس ليال وحفظه ثمّ دعا به واستجيب دعاءه وهو دعاء العلوي المصري المعروف وكغير ذلك مما يقف عليه المنتبِع ويحتمل أن يكون هو الأصل ايضاً في كثير من

وفي هذه الكلمات مناقشات ليس هنا محل ذكرها ولا تضرّ بأصل المقصود بنسبة امكان الرؤية في الغيبة الكبرى بجميع اقسامها إلى بعض العلماء الأعلام ، كما يظهر من الكلمات المذكورة وغيرها مما يوجب نقلها التطويل .

### الجواب السادس :

انّ المخفي والمستور عن الأنام أنّما هو مكانه ومستقرّه عليه السلام ، فلا طريق لأحد إليه ولا يصل إليه بشر ، ولا يعرفه أحد حتى خواصه وأولاده ؛ فلا ينافي لقائه ومشاهدته عليه السلام في الأماكن والمقامات التي مرّ ذكر بعضها ، مع ظهوره عليه السلام عند المضطر المستغيث به الملتجئ إليه الذي انقطعت عنه الأسباب والواله في وادي الشبهات ، والحيران في مهالك الفلوات ، كما سوف يأتي بأن اجابة الملهوف واغاثته المضطر احدئ مناصبه عليه السلام .

ويؤيد هذا الاحتمال الخبر المروي في الكافي عن اسحاق بن عمار أنّه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : للقيام غيبتان احدهما قصيرة والأخرى طويلة .  
الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته ، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه <sup>(١)</sup> .

١٠ الأوقال المجهولة القائل فيكون المطلع على قول الامام عليه السلام لما وجده مخالفاً لما عليه الامامية ومعظمهم ولم يتمكن من اظهاره على وجهه وخشي أن يضيع الحق ويذهب عن أهله جعله قولاً من أقوالهم وربما اعتمد عليهم وافتي به من غير تصريح بدليله لعدم قيام الأدلة الظاهرة باثباته بناء على امكان ذلك كما مرّ ولعلّ هذا الوجه فيما تقدّم في الوجه الثاني عن بعض المشايخ من الاعتبار لتلك الأقوال والميل إليها وتقويتها بحسب الامكان لاحتمال كونها أقوال الامام ألقاها بين العلماء لتلّا يجمعوا على الخطأ فيكون طريق القانها وهو ما ذكرنا إذ لا يتصور غيره ظاهراً وقد مرّ الكلام .

(١) راجع الكافي - الأصول - (الكليبي) : ج ١ ، ص ٣٤٠ ، كتاب الحجّة ، باب في الغيبة ، ح ١٩ .



وروى الشيخ الطوسي<sup>(١)</sup> والشيخ النعماني<sup>(٢)</sup> في كتاب الغيبة بسند معتبر عن المفضل بن عمر أنه قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن لصاحب هذا الأمر غيبتين احدهما تطول حتى يقول بعضهم مات ، ويقول بعضهم قتل ، ويقول بعضهم ذهب ، حتى لا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير ، لا يطلع على موضعه أحد من ولده ، ولا غيره إلا [ المولى ]<sup>(٣)</sup> الذي يلي أمره<sup>(٤)</sup> .

وروى الشيخ النعماني عن اسحاق بن عمار أنه قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام

يقول :

« للقائم غيبتان احدهما طويلة ، والأخرى قصيرة ، فالأولى يعلم بمكانه فيها خاصة من شيعته ، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه في دينه »<sup>(٥)</sup> .

ولا يخفى أن خبر اسحاق هذا هو نفس خبر اسحاق المروي في الكافي ، وفي بعض النسخ كما ذكرناه ، وفي بعضها يطابق نسخة الكافي ، وفي النسختين جواب لأصل المقصود ، فعلى خبر الكافي ففيه دلالة على أن خاصة مواليه يعلمون بمستقره ومكانه عليه السلام في الغيبة الكبرى ، وهو يؤيد الجواب الخامس .

(١) راجع الغيبة (الطوسي) : ص ١٦٢ ، الطبعة المحققة - وص ١٠٢ ، الطبعة غير المحققة .

(٢) راجع الغيبة (النعماني) : ص ١٧١ ، الباب العاشر ، فصل ، ح ٥ .

(٣) سقطت من الترجمة .

(٤) راجع الغيبة (الطوسي) : ص ١٠٢ ، الطبعة الأولى - الغيبة (الطوسي) . ص ١٦٢ ، الطبعة المحققة - الغيبة (النعماني) : ص ١٧١ - اثبات الهداة (المحرر العاملي) : ج ٣ ، ص ٥٠٠ ، ح ٢٨٠ - البحار (المجلسي) : ج ٥٢ ، ص ١٥٢ - منتخب الأنوار المضيئة (السيد عبد الكريم النبيلي) : ص ٨١ - منتخب الأثر (الشيخ لطف الله الصافي) : ص ٢٥٣ ، ح ٩ وغير ذلك .

(٥) راجع الغيبة (النعماني) : ص ١٧٠ ، ح ١ - وقد وقع اشتباه من الرواة في التقديم والتأخير ، ويدل عليه ما رواه النعماني في الغيبة : ص ١٧٠ ، الحديث الثاني بعد هذا الحديث عن اسحاق بن عمار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « للقائم غيبتان احدهما قصيرة ، والأخرى طويلة [ الغيبة ] الأولى لا يعلم بمكانه [ فيها ] إلا خاصة شيعته ، والأخرى لا يعلم بمكانه [ فيها ] إلا خاصة مواليه في دينه » .

السيد محمد السيد حسين الحكيم ..... ٤٧

الباب الثامن ..... ٤١٧

وعلى بعض نسخ النعماني فيكون المقصود منها انّ خاصته في ذلك الوقت لا يعلمون بمحل اقامته عليه السلام فهي لا تنفي المشاهدة والرؤية في الأماكن الأخرى ، وليس في القصص المتقدمة دلالة على ملاقات أحد له عليه السلام في ذلك المحل ، والله تعالى هو العالم .







# معجم حاديث الأئمة عليهم السلام

عليه السلام

تأليف ونشر

مؤسسة المعارف الإسلامية

الجزء السادس

معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام / تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية  
قم : بنياد معارف اسلامي ، ١٣٨٦ / ج ٨ .

ISBN : 978 - 964 - 7777 - 63 - 6 (دوره)

ISBN : 978 - 964 - 7777 - 69 - 8 (ج ٦)

فهرستويسی بر اساس اطلاعات فييا .

کتابنامه بصورت زیرنویس .

١ - محمد بن حسن ، امام دوازدهم عليه السلام ، ٢٥٥ ق . - احاديث - فهرستها .

٢ - محمد بن حسن ، امام دوازدهم عليه السلام ، ٢٥٥ ق ، احاديث اهل سنت .

الف . هيئت علمی بنياد معارف اسلامي . ب . عنوان .

٢٩٧ / ٩٥٩

BP ٥١ / ٣٥ / م ٦

١٣٨٦

این کتاب با استفاده از حمایت های معاونت فرهنگی وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي به چاپ رسیده است



اسم الكتاب	..... معجم أحاديث الإمام المهدي <small>عليه السلام</small> / ج ٦
تأليف	..... الهيئة العلمية في مؤسسة المعارف الإسلامية
الناشر	..... مؤسسة المعارف الإسلامية - مسجد جمكران المقدس
الطبعة	..... الأولى ١٤٢٨ هـ . ق
المطبعة	..... عثرت
العدد	..... ٣٠٠٠
ISBN	..... 978 - 964 - 7777 - 69 - 8
ردمك	..... ٩٧٨ - ٩٦٤ - ٧٧٧٧ - ٦٩ - ٨

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة المعارف الإسلامية

قم المقدسة - تلفون ٧٧٣٢٠٠٩ ص ب ٧٦٨ / ٣٧١٨٥

[www.maarefislami.com](http://www.maarefislami.com)

E-mail : [info@maarefislami.com](mailto:info@maarefislami.com)



[١٣٣٦] ٢ - «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنَ مُحَمَّدِ السَّمُرِيِّ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَأَجْمِعْ أَمْرَكَ، وَلَا تُوصِ إِلَى أَحَدٍ يَقُومُ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةَ (التَّامَّةُ)، فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ ﷻ، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيِّئَاتِي شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمُشَاهَدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَاذِبٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلمّا كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يوجد بنفسه، فقبل له: من وصيِّك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه. ومضى ﷻ، فهذا آخر كلام سُمع منه\*.

### المصادر

- \* كمال الدين: ج ٢ ص ٥١٦ ب ٤٥ ح ٤٤ - حدّثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتّوب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري قدس الله روحه، فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته:
- \* غيبة الطوسي: ص ٣٩٥ ح ٣٦٥ - كما في كمال الدين بتفاوت يسير، عن ابن بابويه.

- ☆ تاج المواليد: ص ١٤٤ - كما في كمال الدين، مراسلاً.
- ☆ إعلام الوري: ص ٤١٧ ب ٣ ف ١ - كما في كمال الدين، عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب، وفيه: «... فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ النَّائِمَةَ... فَهُوَ كَذَّابٌ...». وقال: «ثم حصلت الغيبة الطولى التي نحن في أزمانها، والفرج يكون في آخرها بمشيئة الله تعالى».
- ☆ الإحتجاج: ج ٢ ص ٤٧٨ - كما في إعلام الوري، مراسلاً.
- ☆ الخرائج والجرائح: ج ٣ ص ١١٢٨ ب ٢٠ ح ٤٦ - كما في كمال الدين بتفاوت يسير، عن ابن بابويه، وفيه: «... الْغَيْبَةُ النَّائِمَةُ».
- ☆ الثاقب في المناقب: ص ٦٠٣ ح ٥٥١ - كما في كمال الدين، بتفاوت مراسلاً، عن أبي محمد أحمد بن الحسن بن أحمد الكاتب:- وفيه: «مِنْكَ... النَّائِمَةُ... الأمل... وَسَيَأْتِي سَبْعُونَ».
- ☆ كشف الغمّة: ج ٣ ص ٣٢٠ - عن إعلام الوري.
- ☆ الصراط المستقيم: ج ٢ ص ٢٣٦ ب ١١ ف ٣ - كما في كمال الدين بتفاوت يسير، عن أبي جعفر بن بابويه، وفيه: «...الْغَيْبَةُ النَّائِمَةُ... فنسخت هذا التوقيع وقضى في اليوم السادس، وقد كان غيبه (كانت غيبته) القصرى أربعة وستين سنة».
- ☆ منتخب الأنوار المضيئة: ص ١٣٠ ف ٩ - كما في كمال الدين، عن ابن بابويه، وفيه: «... الْغَيْبَةُ النَّائِمَةُ... غدونا...». وقال: «كان وفاة الشيخ علي السمرى المذكور في النصف من شعبان سنة ٣٢٨».
- ✽ نوادر الأخبار: ص ٢٣٣ ح ٢ - عن الإحتجاج.
- ☆ إثبات الهداة: ج ٣ ص ٦٩٣ ب ٣٣ ف ٢ ح ١١٢ - عن غيبة الطوسي بتفاوت يسير، ونقص بعض فقراته.
- ☆ البحار: ج ٥١ ص ٣٦١ ب ١٦ ح ٧ - عن غيبة الطوسي، وكمال الدين.
- وفي: ج ٥٢ ص ١٥١ ب ٢٣ ح ١ - عن الإحتجاج، وكمال الدين.
- ☆ معادن الحكمة: ج ٢ ص ٢٨٨ - عن الإحتجاج.
- ☆ منتخب الأثر: ص ٣٩٩ ف ٤ ب ٣ ح ١٣ - عن غيبة الطوسي.

المعجم الموضوعي  
لأحاديث الأئمة المهديين



عبدالله بن محمد العطار



المعجم الموضوعي

لأحاديث الإمام المهدي عليه السلام

بقلم


علي الكوراني العاملي

الطبعة الثانية ١٤٢٧

٥٥ ..... السيد محمد السيد حسين الحكيم

..... ١٠١٦ ..... المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام

المهدي 

السفير الرابع علي بن محمد السمري 



٥٦ .....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ١

١٠٤٨ .....المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام

المهدي عليه السلام

تواتر رؤية الإمام عليه السلام في غيبته وتكذيب من ادعى السفارة

تقدمت رواية الصدوق عليه السلام في كمال الدين: ٥١٦/٢ ، حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب رضي الله عنه قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري قدس الله روحه ، فحضرته قبل وفاته بأيام ، فأخرج

(ف ٤٠) سفراء الإمام عليه السلام.. وكذايون ادعوا السفارة..... ١٠٤٩

إلى الناس توقيعاً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم ، يا علي بن محمد السمري ، أعظم الله أجر إخوانك فيك فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام ، فاجمع أمرك ولا توصل إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك ، فقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل ، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده ، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه ، فقيل له: من وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه . ومضى رضي الله عنه ، فهذا آخر كلام سمع منه). ومثله غيبة الطوسي/٢٤٢، وإعلام الوري/٤١٧، والإحتجاج:٤٧٨/٢، والخرائج:١١٢٨/٣ وثاقب المناقب/٢٦٤، وكشف الغمة:٣/٣٢٠، وتاج المواليد/١٤٤، والصراط المستقيم:٢/٢٣٦، وفيه: فنسخت هذا التوقيع وقضى في اليوم السادس وقد كانت غيبته القصرى أربعة وستين سنة . ومنتخب الأنوار/١٣٠، وفيه: وقال: كانت وفاة الشيخ علي السمري المذكور في النصف من شعبان سنة ٣٢٨، وعن إنبات الهداة:٣/٦٩٣، والبحار:٥١/٣٦١، و:١٥١/٥٢ .

ويكفي لصحة هذا الحديث أن الصدوق عليه السلام رواه بواسطة واحدة عن السمري عليه السلام، وهو الحسن بن أحمد المكتب عليه السلام الذي يروي عنه بإجلال ويطرضى عنه في كتبه . قال في لسان الميزان:٢/٢٧١: (قال علي بن الحكم في مشايخ الشيعة ، كان مقيماً بقم، وله كتاب في الفرائض أجاد فيه ، وأخذ عنه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه وكان يعظمه). انتهى . راجع تهذيب المقال للأبطحي:٢/٣٧٢، ومستدركات علم رجال الحديث للنمازي:٣/٧٢، وتعليقة الوحيد البهبهاني/١٣٦، ومعجم رجال الحديث للسيد الخوئي:٢/١٩٨، و:٣/٣٥، وغيرها .

أقول: والإشكال الذي يخطر في الذهن هنا أن هذا الحديث يدل على عدم إمكان مشاهدة الإمام عليه السلام في غيبته الكبرى نهائياً، بدليل قوله عليه السلام: ( ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر) ولكن ذلك اشتباه ، لأن المقصود بادعاء المشاهدة هنا ادعاء السفارة للإمام عليه السلام لأن قوله عليه السلام قبله: ( فاجمع أمرك ولا توصل إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك) يدل على أن مصب الكلام هو السفارة ،

المهدي عليه السلام

ويؤكد قوله عليه السلام: (وسياتي شيعتي من يدعي المشاهدة..) فالإدعاء المحكوم بكذبه هو الذي يأتي صاحبه الشيعة فيخبرهم بأنه يشاهد الإمام عليه السلام وأنه سفيره وواسطته الى الناس . فهذا هو المقصود بقوله عليه السلام: (ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر). وهذا ينطبق على عدد من مدعي مقام السفارة ولو لم يسموها سفارة ، فيجب ردهم وتكذيبهم ولا يجوز القبول منهم . ومن أيسر طرق ردهم أن نختبرهم بطلب معجزة كما كان اختبر الشيعة جعفر الكذاب والحلاج ، والشلمغاني ، وأضرابهم ، لأن هؤلاء ورثتهم وأشباههم شاؤوا أم أبوا .

وعليه ، فالذي يدعي مشاهدة الإمام عليه السلام في غيبته الكبرى وأنه سفيره أو أنه كلفه بتبليغهم شيئاً صغيراً أو كبيراً ، فهو كذاب مفتر لا يجوز تصديقه ولا اتباعه .

أما الذي لا يأتي الشيعة ولا يدعي مقاماً ولا سفارة من الإمام عليه السلام ، بل يدعي أنه تشرف برؤيته عليه السلام ورأى منه كرامة ، أو أمره بأمر أو عمل لا يتعلق بمقام السفارة وتبليغ شئ للناس، فلا يجب تكذيبه بل يجب تصديقه إذا تمت فيه شروط التصديق. وبهذا نفسر ما تواتر من مشاهدته والتشرف بلقائه صلوات الله عليه في غيبته الطبری ، من عدد كبير من الثقات الأجلاء العدول السالمي والفكر والدين والحواس والذين ظهر صدق عدد منهم بأدلة حسية .



# هوسوعة الإمام المهدي عليه السلام

في الخبايا السنية والتبايع

محمد التري شهمري

الجلد الثالث

مُصَادَقَةٌ

التبليغ محمد كاظم الطباطبائي وعدّه من الفضلاء



موسوعة الإمام المهدي

في كتاب السنة والثاني

Mohammad ibn Hassan, Imam XII- Occultation  
Vol.3

مؤلف: محمد الريشهري

بمساعده السيد محمد كاظم الطباطبائي ، و عده من الفضلاء ،

التحقيق قسم "تدوين السيره"

الخطاط: حسن فرزاتگان

الاخراج الفني: السيد علي موسى كيا

صف الحروف: حسين افخميان، علي اكبري، فخرالدين جليلوند

ليتو فرائي و الطباعه و التجليد: [ش] شركت چاپ و انتشارات سازمان اوقاف و امور خيريہ

موسسه الطباعه و النشر

الطبعه الاول: ۱۳۹۸ هـ ش

العدد: ۵۰۰ مجلد

© جميع حقوق الطبع و النشر

محفوظه لموسسه الطباعه و النشر شركت چاپ و انتشارات

شابک (ج ۳): ۹۷۸ - ۹۶۴ - ۴۲۲ - ۹۴۲ - ۹۳۷ - ۴

ISBN(vol.3):978-964-422-937-4

شابک (دوره ۸): ۹۷۸-۹۶۴-۴۲۲-۹۴۲-۸

ISBN(set):978-964-422-942-8

المطبعه:

كيلومتر ۴ شارع مخصوص كرج، طهران ۱۳۹۷۸۱۵۳۱۱

الهاتف:(اربعه خطوط) ۴۴۵۱۴۴۱۱ الفکس:۴۴۵۱۴۴۲۵

معرض مبيعات:

ايران: قم المقدسه، شارع معلم، الرقم ۱۲۵

الهاتف:۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۲۳-۳۷۷۴۰۵۴۵

www.chapentesharat.ir



### أدلة نفي رؤية الإمام المهدي وأجوبتها

في مقابل هذه الأدلة الواضحة استند بعض الباحثين إلى استنباطه من عدة أحاديث لكي ينفي رؤية الإمام عليه السلام في عصر الغيبة الكبرى. وسنذكر نصوص الأحاديث المهمة التي استندوا إليها، ونبحث معنى كل منها، وكيف استفادوا منها في الاستدلال.

#### ١. توقيع علي بن محمد السمرّي

أهم الأحاديث وأكثرها اعتباراً وأشهرها، حديث تمسكوا به في نفي لقاء الإمام المهدي عليه السلام في عصر الغيبة الكبرى، وهو رسالته إلى نائبه الرابع علي بن محمد السمرّي التي نقلها الشيخ الطوسي عن أبي محمد حسن بن أحمد المكتّب، ونصّها:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيِّ، أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فَيْكَ؛ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تَوْصِ إِلَى أَحَدٍ فَيَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةُ (الثَّامَةُ)<sup>٢</sup>، فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ ﷻ، وَذَلِكَ بَعْدَ طَوْلِ الْأَمْدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيِّئَاتِي شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمُشَاهَدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَاذِبٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.<sup>٣</sup>

#### المصادر و السند

جاء هذا التوقيع في كثير من كتب الإمامية، وارتضاه بعض العلماء<sup>٤</sup> بالرغم من أنّ طريقه

٢. لم تأت كلمة «الثامنة» في النسخ المعتمدة، ولكنها جاءت في بعض نسخ كمال الدين ومصادر أخرى.

٣. راجع: ج ٢ ص ٤٠٠ ح ٦٥٧ والغيبة للطوسي؛ ص ٣٩٥ ح ٣٦٥.

٤. راجع: كمال الدين؛ ص ٥١٦ ح ٤٤ والغيبة للطوسي؛ ص ٣٩٥ ح ٣٦٥ والاحتجاج؛ ج ٢ ص ٥٥٥ ح ٣٤٩ ←

يصل إلى الشيخ الصدوق فقط، وفي سنده أبو محمد حسن بن أحمد المكتب، وهو مجهول الحال وغير موثق؛ ولأنه لم يرد ذم بحقه، فيمكن القبول بروايته إذا عاضدها روايات موافقة ومناسبة.

### دلالة الحديث

يقول بعض منكري الرؤية: إن وسط الحديث<sup>١</sup> وآخره<sup>٢</sup> يشير إلى نفي الرؤية، بل يصرح بها، فمن يدعي مشاهدة الإمام المهدي عليه السلام بعد السمري، فهو كاذب ومفتري؛ ومعناه أن المشاهدة لن تتم.

### أ - العبارة الوسطى

قال بعض من استند إلى وصف الغيبة الكبرى بـ «التامة» في التوقيع الشريف:

إن عبارة «فَقَدَ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةَ (الثَّامَّةُ)»، تدلّ بصراحة على نقصان غيبة الإمام عليه السلام إلى زمن وفاة السمري، ولا معنى لنقصان الغيبة إلا إمكانية رؤيته في الغيبة الصغرى، أما بعد موت السمري فتحققت الغيبة الكاملة، وبناءً عليه لا يتمكن أحد من رؤيته في الغيبة المذكورة، ونتيجة تحقق الغيبة الكاملة على هذا الأساس هو انعدام الظهور إلا بإذن الله، وعلى هذا يكون المعنى: إن الغيبة الكاملة قد تحققت، ونتيجتها عدم تمكن أحد من رؤيته إلى وقت ظهوره، وهو بعد زمن طويل و....

### وأضاف قائلاً:

→ والناقب في المناقب: ص ٦٠٣ ح ٥٥١ وكشف الغمّة: ج ٣ ص ٣٢٠ وإعلام الوري: ج ٢ ص ٢٦٠ والخرائج والجرائح: ج ٣ ص ١١٢٨ ح ٤٦ والصراف المستقيم: ج ٢ ص ٢٣٦ (بعبارات مشابهة) وبحار الأنوار: ج ٥١ ص ٣٦٠ ح ٧.

١. أي: «فَقَدَ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةَ (الثَّامَّةُ)، فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ».

٢. أي: «وَسَيَأْتِي سِبْعِي مَنْ يَدْعِي الْمَشَاهِدَةَ، أَلَا قَمَرٌ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ، فَهُوَ كَاذِبٌ مُفْتَرٍ».



لا معنى لكمال الغيبة ونقصانها إلا ظهور الإمام لبعض الأشخاص أو عدم ظهوره، وإمكانية الظهور لبعض الأشخاص في الغيبة الصغرى، أمّا في الغيبة الكبرى فإنه لن يتحقّق لأيّ أحد. ويُستنتج من هذه الناحية في الرواية أنّه لا ظهور حتّى يأذن الله تعالى. وتقييد الظهور بالإذن الإلهي إشارة إلى أنّ للغيبة الكاملة وعدم الظهور غاية ونهاية، وهي خروج وقيام القائم عليه السلام.<sup>١</sup>

وكتب بعض آخر ما يلي:

مع أنّ خواصّ أصحاب الإمام القائم عليه السلام قد شاهدوه في الغيبة الصغرى، ولكنّ التوقيع ينفي الظهور والرؤية بنحو كلي، وجملة «فلا ظهور...» تقدّم هذا المعنى؛ لأنّ الظهور يعني البروز بعد الاختفاء، و«لا» نافية للجنس مع الاستثناء؛ فيكون المعنى ليس له أيّ ظهور، ولا يشاهده أحد إلاّ بإذن الله.<sup>٢</sup>

والجواب هو: إنّ الركيزة الأساسية للاستدلال الأوّل بُنيت على كلمة «التامة»، في حين أنّها وردت في نسخة بدل، واحتوت أكثر النسخ على كلمة «الثانية»، وهذا يوهن أساس الاستدلال؛ إذ أنّ كلمة «الثانية» لا يُستفاد منها معنى التماميّة.

وعلى فرض قبول النسخة وتماميّة الغيبة، نوجّه هذا السؤال: أيّ دليل يُثبت تحقّق ادّعاء نقصان الغيبة وتماميتها بالرؤية وعدمها فقط؟ ولو قيل: تتحقّق تماميّة الغيبة بوجود السفير وعدمه، فلماذا لا نقبل قوله؟ وبخاصّة أنّ صدر الحديث يقصد نفي النيابة، و«الفاء» في «فقد وقعت الغيبة» للتعليل وليس للاستنتاج، حينئذٍ يكون الفرق بين الغيبيتين وجود السفير ونائب الإمام، لا رؤية الإمام وعدمها.

كما فسّر الاستدلالان كلمة «الظهور» بمعناها اللغوي، في حين تدلّ القرائن على معناها الاصطلاحي؛ لأنّ امتلاء الأرض بالظلم وطول زمان الغيبة وقساوة القلوب الواردة في التوقيع، من علامات الظهور الاصطلاحيّ وقيام إمام العصر عليه السلام، لا الظهور بالمعنى اللغويّ

١. نقلًا عن: ديدار در عصر غيبیت (بالفارسيّة): ص ١٥٠-١٥٢.

٢. چشم به راه مهدي (بالفارسيّة): ص ٤٨.

الذي لا ينسجم أيضاً مع الغيبة الصغرى. وإذا لم تبعت هذه القرائن على انحصار الظهور بمعناه الاصطلاحي، فلا أقلّ توجد احتمالاً راجحاً يضعف أسس الاستدلال الثاني.

ومن هنا يتضح احتمال تفرّيع وسببّيّة «الفاء» في «فلا ظهور» واحتمال المعنى اللغويّ للظهور، مرجوحان ولا دليل يُسعفهما؛ من هنا فإنّ تفسير التوقيع بأنّ «الغيبة التامة قد حلّت وأفضت إلى انقطاع الظهور والرؤية» ليس منحصراً والاستنتاج بأنّ «من يدّعي الرؤية فهو كاذب» ليس بصحيح.

والاحتمال الأقوى في معنى «الفاء» هو التعقيب، وفي كلمة «الظهور» اصطلاحها، فيصبح المعنى أنّ الغيبة تحقّقت، وبعدها لن يكون ظهور وقيام إلاّ بإذن الله.

إذن، فحصول التوقيع أنّ إمام العصر ع أمر في البداية السمرّيّ ألاّ يعيّن بعده وصيّاً ونائباً، وعلل ذلك في الفقرة الثانية بوقوع الغيبة التامة أو الثانية، ثمّ قال بأنّ بعد هذه الغيبة لا ظهور ولا قيام إلاّ بإذن الله.

#### ب - العبارة الأخيرة

استدلّ بعض منكري الرؤية بالعبارة الأخيرة للتوقيع، وقالوا بأنّ هذه العبارة إمّا مستقلّة ومنفصلة، وإمّا تفرّيع على الجمل السابقة للحديث. وبناء عليه يعلن الإمام بأنّ الكذّابين الذين يدّعون رؤية الإمام موجودون، وعلى الشيعة أن يعتبروهم مفترين. والمدّعي يشمل من يثق بادّعائه، أو من يطرح ادّعاءً كاذباً، أو يعتقد أنّه حقّ.<sup>١</sup>

الجواب: ادّعاء المشاهدة - استناداً إلى القرائن الجانيّة وأجواء صدور التوقيع الناظرة إلى عدم تنصيب نائب خاصّ - يعني ادّعاء السفارة والنيابة والرؤية المنتظمة والمستمرّة، وهي تختلف تماماً عن الرؤية التصادفيّة غير المتوقّعة. وفهم هذا المعنى كثير من العلماء؛ مثل العلامة المجلسي، والسيد شبر، والمحدّث النوري وغيرهم، واعتبروه وجه جمع

٦٥ ..... السيد محمد السيد حسين الحكيم

٣٩٧ ..... دراسة في رؤية الإمام المهدي عليه السلام إبان الغيبة الكبرى

مناسب بين الأحاديث الدالة على إمكان وقوع الرؤية، والأخبار المتعارضة مع هذا التوقيع.<sup>١</sup>

---

١. راجع: ديدار در عصر غيبت (بالفارسيّة): ص ١٦٢ - ١٧٠ للاطلاع على أسمائهم وآرائهم والأجوبة وردّها وإثبات كلّ منها.



مُوسُوْعَةُ  
الْأَمَامِ الْمُنْتَظَرِ

المجلد الثالث

السيد محمد حسين الميرزا قري

میرباقری، سیدمحمدحسین- ۱۳۹۲ -

موسوعه‌الامام‌المنتظر(عج) محمدحسین میرباقری

قم - حوزه علمیه قم، مرکز مدیریت حوزه های علمیه خواران، مرکز نشر هاجر، ۱۳۹۲

ج ۵: 978-600-378-067-5 - ج ۱: 978-600-378-068-2 - ج ۲: 978-600-378-069-9

ج ۳: 978-600-378-070-5 - ج ۴: 978-600-378-071-2 - ج ۵: 978-600-378-072-9

فسا

مستقل ۸۹۳

عربی: وزیدنامه کتابخانه تعابه محمدحسن حسن (عج) امام نوزدهم، ۱۳۵۲ -  
مهدویت - انتظار - Waiting -- Mahdism - هس و ملاحه Seditious and riots  
آخرالزمان End of the world

حوزه علمیه قم، مرکز مدیریت حوزه های علمیه خواران، مرکز نشر هاجر  
Hozeh Elmīyeh Qom. Center management Hozeh Elmīyeh sisters Centre  
Publications hajar

BP۲۲۹ ۰۰۸۸۸۷ ۱۳۹۲ ۲۹۷ ۹۴۲ ۹۲۲۵۷۶۶



نام کتاب: موسوعه الإمام المنتظر (عج): المجلد الثالث

نویسنده: سید محمد حسین میرباقری

ویراستار: محمد پور صباغ

مرکز نشر هاجر (وابسته به مرکز مدیریت حوزه های علمیه خواران)

تهیه و تنظیم: موسسه آینده روشن

تعداد صفحه و قطع: ۵۸۰ صفحه / وزیری

نوبت چاپ: اول / زمستان ۹۵

قیمت: ۲۵۰/۰۰۰ ریال

شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

چاپخانه: زلال کوثر

شابک ۹۷۸-۶۰۰-۳۷۸-۰۷۰-۵

نشانی: قم - بلوار معلم - مجتمع ناشران - واحد ۱۱۴

دفتر مرکزی: ۳۷۸۴۲۵۴۳ فروشگاه: ۳۷۸۴۲۵۴۴

پیامک ۳۰۰۰۲۱۴۴۴۰

Hajar.whc.ir Hajar@whc.ir

ISBN:978-600-378-070-5



6 786003 780705

## الباب الأول: إمكان زيارته عليه السلام في زمن الغيبة، ودفع ما وقع من الشبهة في ذلك

قد أُشكل في إمكان رؤية القائم بالتوقيع الذي خرج إلى أبي الحسن السمرى النائب الرابع من الحجّة عند وفاته، بأنّه لا توصي إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، ومن ادّعي المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر.

أقول: إنّ أصل رؤيته عليه السلام في زمن الغيبة الكبرى أمر مسلم متواتر مقرون ياخبارات عن الأمور الغيبية والمعجزات الأخرى، لا يمكن الشكّ في ذلك، ولذا أجاب عنه العلماء بأمر أحسنها ما قاله المجلسي رضوان الله عليه، بأنّ الظاهر من الخبر - بقرينة صدوره إلى السمرى وأمره بعدم الإيلاء - أنّ المراد من المشاهدة السفارة بينه عليه السلام وبين شيعته. كما أنّ هناك جواب آخر ذكره النهاوندي رحمته الله يرجع إلى هذا، وهو أنّ المنفي المشاهدة باختيار المُشاهد، وأمّا أنّه إذا أراد أن يُري عليه السلام نفسه لأحد من الناس، فلا مانع من ذلك. كما أنّ الجواب السادس الذي ذكره النوري رحمته الله في جنة المأوى متوافق مع هذين الوجهين، وهو أن يكون المراد بالمشاهدة علمه بمكان الحجّة ومستقرّه الذي هو فيه، فلا ينافي ملاقاته في سائر الأماكن والمقامات. فعلى نظري ترجع هذه الوجوه الثلاثة إلى وجه واحد، وهو أنّ الرؤيه التي تكون بيد المُشاهد بأنّ ترجع إليه، وتقول: إسأل لي عن الحجّة كذا، فقال: نعم، ثمّ رجع إليه عليه السلام في مستقرّه أو إلى من يعلم مستقرّه بأن كان من الملازمين له عليه السلام مثلاً، فهذا الطريق مسدود في زمن الغيبة الكبرى. فنذكر موجز كلامه؛ لشموله على فوائد:



قال المحدث النوري رحمته الله في خاتمة جنة المأوي: فائدتان مهمتان: الفائدة الأولى [في توجيه التوقيع الذي خرج من صاحب الدار عليه السلام إلى علي بن محمد السمري: بأن من ادعى الرؤية في الغيبة الكبرى فهو كاذب].

روى الشيخ الطوسي في كتابه، عن الحسن بن أحمد المكتب، والطبرسي في الاحتجاج رسلاً، أنه خرج التوقيع إلى أبي الحسن السمري: يَا عَلِيُّ بْنَ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيِّ، اسْمَعْ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِلْ إِلَى أَحَدٍ يُقَوْمُ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّامَةُ فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيَّئَاتِي مِنْ شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمُشَاهَدَةَ، إِلَّا فَمَنْ ادَّعَى الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ الشُّفِيَّانِي وَالصَّبِيحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ<sup>١</sup>.

وهذا الخبر بظاهره ينافي الحكايات السابقة وغيرها مما هو مذكور في البحار. والجواب

عنه من وجوه:

الأول: أنه خبر واحد مرسل غير موجب علماً، فلا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع من مجموعها - بل ومن بعضها - المتضمن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها من غيره عليه السلام، فكيف يجوز الإعراض عنها لوجود خبر ضعيف لم يعمل به ناقله وهو الشيخ في الكتاب المذكور كما يأتي كلامه فيه؟ فكيف بغيره من العلماء الأعلام؟ والحال أنهم تلقوا بالقبول وذكرها في زبرهم وتصانيفهم معولين عليها معتنين بها.

الثاني: ما ذكره في البحار بعد ذكر الخبر المزبور ما لفظه: لعله محمول على من يدعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال السفراء؛ لئلا ينافي الأخبار التي مضت، وسيأتي فيمن رآه عليه السلام والله العالم.

الثالث: ما يظهر من قصة الجزيرة الخضراء، قال الشيخ الفاضل علي بن فاضل

١. الغيبة للطوسي: ص ٢٩٥، عنه بحار الأنوار: ج ٥١ ص ٣٦١، وفي ج ٥٢ ص ١٥١ عن الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٧٨، كمال الدين:

المازندراني: فقلت: للسيد شمس الدين محمد وهو العقب السادس من أولاده عليه السلام: يا سيدي، قد روينا عن مشايخنا أحاديث رويت عن صاحب الأمر عليه السلام أنه قال لما أمر بالغيبة الكبرى: مَنْ رَأَى بَعْدَ غَيْبِي فَقَدْ كَذَّبَ، فكيف فيكم من يراه؟ فقال: صدقت، إنه عليه السلام إنما قال ذلك في ذلك الزمان لكثرة أعدائه من أهل بيته وغيرهم من فراعنة بني العباس، حتى أن الشيعة يمنع بعضها بعضاً عن التحدث بذكره، وفي هذا الزمان تطاولت المدّة وأيس منه الأعداء، وبلادنا نائية عنهم وعن ظلمهم وعنائهم. الحكاية.

وهذا الوجه كما ترى يجري في كثير من بلاد أوليائه عليه السلام.

الرابع: ما ذكره العلامة الطباطبائي في رجاله في ترجمة الشيخ المفيد، بعد ذكر التوقيعات المشهورة الصادرة منه عليه السلام في حقّه، ما لفظه: وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة المبلغ ودعواه المشاهدة المنافية بعد الغيبة الصغرى، ويمكن دفعه باحتمال حصول العلم بمقتضى القران، واشتمال التوقيع على الملاحم والإخبار عن الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الله وأوليأؤه بإظهاره لهم، وأن المشاهدة المنفية أن يشاهد الإمام عليه السلام ويعلم أنه الحجة عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلغ ادّعاؤه لذلك. وقال رحمه الله في فوائده في مسألة الإجماع بعد اشتراط دخول كلّ من لا نعرفه: وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار، العلم بقول الإمام عليه السلام بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدّة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه عليه السلام، فيبرزه في صورة الإجماع جمعاً بين الأمر بإظهار الحقّ والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق. انتهى.

ويمكن أن يكون نظره في هذا الكلام إلى الوجه الآتي.

الخامس: ما ذكره رحمه الله فيه أيضاً بقوله: وقد يمنع أيضاً امتناعه في شأن الخواص وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار ودلالة بعض الآثار، ولعلّ مراده بالآثار الوقائع المذكورة هنا وفي البحار، أو خصوص

ما رواه الكليني في الكافي والنعمانى في غيبته والشيخ في غيبته بأسانيدهم المعتمدة، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: «لَا بُدَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ غَيْبَةٍ، وَلَا بُدَّ لَهُ فِي غَيْبَتِهِ مِنْ

عزلة، وَمَا بِثَلَاثِينَ مِنْ وَحْشَةٍ»<sup>١</sup>.

وظاهر الخبر كما صرح به شراح الأحاديث، أنه عليه السلام يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته. وقيل: إن المراد أنه على هيئة من سنه ثلاثون أبداً، وما في هذا السن وحشة، وهذا المعنى بمكان من البعد والغربة، وهذه الثلاثون الذين يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته، لا بد أن يتبادلوا في كل قرن، إذ لم يقدر لهم من العمر ما قدر لسيدهم؛ عليه السلام ففي كل عصر يوجد ثلاثون مؤمناً ولياً يتشرفون ببقائه.

وفي خبر علي بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي المروي في إكمال الدين وغيبة الشيخ ومسند فاطمة عليها السلام لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، وفي لفظ الأخير: أَنَّهُ قَالَ لَهُ الْفَتَى الَّذِي لَقِيَهُ عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ وَأَوْصَلَهُ إِلَى الْإِمَامِ عليه السلام: مَا الَّذِي تُرِيدُ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ قَالَ: الْإِمَامَ الْمَحْجُوبَ عَنِ الْعَالَمِ، قَالَ: مَا هُوَ مَحْجُوبٌ عَنْكُمْ، وَلَكِنْ حَجَبَهُ سُوءُ أَعْمَالِكُمْ. الخبر<sup>٢</sup>.

وفيه إشارة إلى أن من ليس له عمل سوء فلا شيء يحجبه عن إمامه عليه السلام، وهو من الأوتاد أو من الأبدال في الكلام المتقدم عن الكفعمي رحمه الله.

وقال المحقق الكاظمي في أقسام الإجماع الذي استخرجه من مطاوي كلمات العلماء وفحاوي عباراتهم غير الإجماع المصطلح المعروف: وثالثها أن يحصل لأحد من سفراء الإمام الغائب عليه السلام وصلى عليه العلم بقوله، إما بنقل مثله له سرّاً، أو بتوقيع، أو مكاتبة، أو بالسماع منه شفاهاً على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في زمن الغيبة، ويحصل ذلك لبعض حملة أسرارهم، ولا يمكنهم التصريح بما أطلع عليه والإعلان بنسبة القول إليه، والاتكال في إبراز المدعى على غير الإجماع من الأدلة الشرعية لفقدائها. وحينئذ فيجوز له إذا لم يكن مأموراً بالإخفاء أو كان مأموراً بالإظهار لا على وجه الإفشاء، أن يبرزه لغيره في مقام الاحتجاج بصورة الإجماع؛ خوفاً من الضياع وجمعاً بين امتثال الأمر بإظهار الحق بقدر الإمكان وامتثال النهي عن إذاعة مثله لغير أهله من أبناء الزمان، ولا ريب في كونه حجة إماماً

١. الكافي: ج ١ ص ٣٤٠، الغيبة للنعماني: ص ١٨٠، عن الكليني بسندين، عنهما بحار الأنوار: ج ٥١ ص ١٥٧.

٢. دلائل الإمامة: ص ٥٤٠.

لنفسه فلعلمه بقول الإمام عليه السلام، وإما لغيره فلكشفه عن قول الإمام عليه السلام أيضاً، غاية ما هناك أنه يستكشف قول الإمام عليه السلام بطريق غير ثابت ولا ضير فيه بعد حصول الوصول إلى ما أنيط به حجية الإجماع، ولصحة هذا الوجه وإمكانه شواهد تدل عليه، منها كثير من الزيارات والآداب والأعمال المعروفة التي تداولت بين الإمامية ولا مستند لها ظاهراً من أخبارهم ولا من كتب قدمائهم الواقفين على آثار الأئمة عليهم السلام وأسرارهم، ولا أمانة تشهد بأن منشأها أخبار مطلقة أو وجوه اعتبارية مستحسنة، هي التي دعتهم إلى إنشائها وترتيبها والاعتناء لجمعها وتدوينها، كما هو الظاهر في جملة منها.

نعم، لا نضايق في ورود الأخبار في بعضها، ومنها ما رواه والد العلامة وابن طاووس عن السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن محمد الآوي، إلى آخر ما مر في الحكاية السادسة والثلاثين.

ومنها قصة الجزيرة الخضراء المعروفة المذكورة في البحار وتفسير الأئمة عليهم السلام وغيرها. ومنها ما سمعه منه علي بن طاووس في السرداب الشريف. ومنها ما علم محمد بن علي العلوي الحسيني المصري في الحائر الحسيني وهو بين النوم واليقظة، وقد أتاه الإمام عليه السلام مكرراً، وعلمه إلى أن تعلمه في خمس ليال وحفظه، ثم دعا به واستجيب دعاؤه، وهو الدعاء المعروف بالعلوي المصري، وغير ذلك.

ولعل هذا هو الأصل أيضاً في كثير من الأقوال المجهولة القائل، فيكون المطلع على قول الإمام عليه السلام لما وجدته مخالفاً لما عليه الإمامية أو معظمهم، ولم يتمكن من إظهاره على وجهه، وخشي أن يضيع الحق ويذهب عن أهله، جعله قولاً من أقوالهم. وربما اعتمد عليه وأفتى به من غير تصريح بدليله؛ لعدم قيام الأدلة الظاهرة بإثباته، ولعله الوجه أيضاً فيما عن بعض المشايخ من اعتبار تلك الأقوال أو تقويتها بحسب الإمكان، نظراً إلى احتمال كونها قول الإمام عليه السلام ألقاها بين العلماء؛ كيلا يجمعوا على الخطأ، ولا طريق لإلقائها حينئذ إلا بالوجه المذكور.

وقال السيد المرتضى في كتاب تنزيه الأنبياء في جواب من قال: فإذا كان الإمام عليه السلام

غائباً بحيث لا يصل إليه أحد من الخلق ولا ينتفع به، فما الفرق بين وجوده وعدمه؟ إلخ: قلنا: الجواب أول ما نقوله: إننا غير قاطعين على أنّ الإمام لا يصل إليه أحد ولا يلقاه بشر، فهذا أمر غير معلوم ولا سبيل إلى القطع عليه. إلخ. وقال أيضاً في جواب من قال: إذا كانت العلة في استتار الإمام خوفاً من الظالمين واثقانه من المعاندين، فهذه العلة زائلة في أوليائه وشيعته، فيجب أن يكون ظاهراً لهم، بعد كلام له. وقلنا أيضاً: إنه غير ممتنع أن يكون الإمام يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف، وإنّ هذا ممّا لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإنّما يعلم كلّ واحد من شيعته حال نفسه ولا سبيل له إلى العلم بحال غيره. وله في كتاب المقنع في الغيبة، كلام يقرب ممّا ذكره هناك.

وقال الشيخ الطوسي رضوان الله عليه في كتاب الغيبة، في الجواب عن هذا السؤال بعد كلام له: والذي ينبغي أن يجاب عن هذا السؤال الذي ذكرناه عن المخالف، أن نقول: إننا أولاً لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يبرز لأكثرهم، ولا يعلم كلّ إنسان إلّا حال نفسه، فإن كان ظاهراً له، فعلته مزاحة، وإن لم يكن ظاهراً علم أنّه إنّما لم يظهر له لأمر يرجع إليه وإن لم يعلمه مفضلاً؛ لتقصير من جهته. إلخ.

وتقدّم كلمات للسيد علي بن طاووس تناسب المقام، خصوصاً قوله: مع أنّه عليه السلام حاضر مع الله جل جلاله على اليقين، وإنّما غاب من لم يلقه عنهم لغيبته عن حضرة المتابعة له ولرب العالمين. وفيما نقلنا من كلماتهم وغيرها ممّا يطول بنقله الكتاب كفاية لرفع الاستبعاد، وعدم حملهم الخبر على ظاهره وصرفه إلى أحد الوجوه التي ذكرناها.

السادس: أن يكون المخفي على الأنام والمحجوب عنهم مكانه عليه السلام ومستقرّه الذي يقيم فيه، فلا يصل إليه أحد ولا يعرفه غيره حتّى ولده، فلا ينافي لقائه ومشاهدته في الأماكن والمقامات التي قد مرّ ذكر بعضها وظهوره عند المضطرّ المستغيث به الملتجئ، إليه، التي انقطعت عنه الأسباب وأغلقت دونه الأبواب.

وفي دعوات السيد الراوندي، ومجموع الدعوات للتلعكبري، وقبس المصباح للصرهشتي في خبر أبي الوفاء الشيرازي، أنّه قال له رسول الله في النوم عليه السلام: وأما الحجّة،



فإذا بلغ منك السيف للذبح - وأوماً بيده إلى الحلق - فاستغث به، فإنه يغيثك، وهو غياث وكهف لمن استغاث، فقل: يا مولاي يا صاحب الزمان! أنا مستغيث بك. وفي لفظ: وأما صاحب الزمان، فإذا بلغ منك السيف هنا - ووضع يده على حلقه - فاستعن به، فإنه يعينك.

ما رواه الشيخ والنعمانى في كتابي الغيبة، عن المفضل بن عمر، قال: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، يَقُولُ: إِنَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ غَيْبَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا يُطَوَّلُ حَتَّى يَقُولَ بَعْضُهُمْ: مَاتَ، وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: قُتِلَ، وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: ذَهَبَ، حَتَّى لَا يَبْقَى عَلَى أَمْرِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَّا نَفَرٌ يَسِيرٌ، لَا يَطَّلِعُ عَلَى مَوْضِعِهِ أَحَدٌ مِنْ وُلْدِهِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا الَّذِي يَلِي أَمْرَهُ.<sup>١</sup>

وروى الكليني، عن إسحاق بن عمار، قال أبو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِلْقَائِمِ غَيْبَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا قَصِيرَةٌ وَالْأُخْرَى طَوِيلَةٌ، الْغَيْبَةُ الْأُولَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ فِيهَا إِلَّا خَاصَّةٌ شِيعَتِهِ، وَالْأُخْرَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ فِيهَا إِلَّا خَاصَّةٌ مَوَالِيهِ.<sup>٢</sup>

ورواه النعماني، وفي لفظه بدون الاستثناء، في الثاني، ورواه بسند آخر عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: لِلْقَائِمِ غَيْبَتَانِ، إِحْدَاهُمَا قَصِيرَةٌ وَالْأُخْرَى طَوِيلَةٌ، الْأُولَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ إِلَّا خَاصَّةٌ شِيعَتِهِ، وَالْأُخْرَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ إِلَّا خَاصَّةٌ مَوَالِيهِ فِي دِينِهِ.<sup>٣</sup>

وليس في تلك القصص ما يدل على أن أحداً لقيه عَلَيْهِ السَّلَامُ في مقر سلطنته ومحل إقامته. ثم لا يخفى على الجانس في خلال ديار الأخبار، أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ ظهر في الغيبة الصغرى لغير خاصته ومواليه أيضاً، فالذي انفرد به الخواص في الصغرى، هو العلم بمستقره وعرض حوائجهم عليه عَلَيْهِ السَّلَامُ فيه، فهو المنفي عنهم في الكبرى، فحالهم وحال غيرهم فيها كغير الخواص في الصغرى، والله العالم.<sup>٤</sup>

١. الغيبة للطوسي: ص ١٦١، الغيبة للنعماني: ص ١٧١، عنهما بحار الأنوار: ج ٥٢ ص ١٥٣.

٢. الكافي: ج ١ ص ٣٤١.

٣. الغيبة للنعماني: ص ١٧٠ ح ٢، عنه بحار الأنوار: ج ٥٢ ص ١٥٥ ح ١١.

٤. جنة المأوى في بحار الأنوار: ج ٥٣ ص ٣٦٨.





موسوعة الإمام المهدي (ع)

الكتاب الأول

# تأريخ الغيبة الصغرى

يتكفل بالبحث والتحليل بأسلوب  
جديد وعميق تاريخ الإمامين  
العسكريين والإمام المهدي (ع)  
وسفراته في غيبته الصغرى

تأليف  
محمد الصدر

دار المعارف للطباعة  
بغداد - لبنان

# حقوق الطبع محفوظة

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

## دار المعارف للمطبوعات

---

المكتب : شارع سوريا - بناية درويش - الطابق الثالث  
الادارة والمعرض : حارة حريك - المنشية - شارع دكاش - بناية الحسين  
تلفون : ٨٣٧٨٥٧ - ٨٢٣٠١٠ - ٨٢٣٦٨٥  
صندوق البريد : ٨٦٠١ - ١١ - ٦٤٣ - ١١

الحقل السابع  
اعلانه انتهاء السفارة  
ويده الغيبة الكبرى

وقد سمعنا نص البيان عند التعرض الى ترجمة السفير الرابع  
الشيخ السمرى؛ ولكن ينبغي أن نستذكره هنا، لنستطيع أن نستلمهم  
منه أموراً جديدة :

قال الامام المهدي (ع) في توقيعه : بسم الله الرحمن الرحيم . يا علي  
ابن محمد السمرى، أعظم الله أجر إخوانك فيك . فانك ميت ما بينك

وبين ستة أيام ؛ فاجع أمرك ولا توص الى أحد ، فيقوم مقامك بعد وفاتك . فقد وقعت الغيبة التامة . فلا ظهور إلا باذن الله تعالى ذكره . وذلك بعد طول الامد وقسوة القلوب وامتلاء الارض جوراً . وسيأتي لشيعتي من يدعى المشاهدة ، إلا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة ، فهو كذاب مفتر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

فترى الامام المهدي (ع) قد أكد في هذا البيان على امور :

الأمر الأول : اخباره بموت الشيخ السمري في غضون ستة أيام . وهو من الاخبار بالغيب الذي تقول بإمكانه للامام ، كما سبق أن قلنا . ولم يشك أحد يومئذ في صدق هذا الخبر ، وقد غدا عليه اصحابه بعد ستة أيام فوجدوه محتضراً يجود بنفسه ، كما سمعنا فيما سبق .

الأمر الثاني : نهيته عن أن يوصي الى أحد ، ليقوم مقامه ويضطلع بمهام السفارة بعد وفاته ، وبذلك يكون هو آخر السفراء ، ولا سفير بعده ، ويكون خط السفارة قد انقطع . وعهد الغيبة الصغرى قد انتهى . الأمر الثالث : أنه لا ظهور إلا باذن الله تعالى ذكره . وهذا معناه الاغماض في تاريخ الظهور ، وايكال علمه إلى الله وحده وارتباطه باذنه عز وجل .

ولهذا الاغماض عدة فوائد ، أهمها اثنان :

الأولى : بقاء قواعده الشعبية منتظرة له في كل حين ، متوقعة ظهوره في أي يوم . وهذا الشعور إذا وجد لدى الفرد فإنه يحمله على

السلوك الصالح وتقويم النفس ودراسة واقعه المعاش ومعرفة تفاصيل دينه جهد الامكان . ليحظى في لحظة الظهور بالزلفى لدى المهدي (ع) والقرب منه ، ولا يكون من المغضوب عليهم لديه ، أو المبعدين عن شرف ساحته .

بل ان الفرد ليشعر ، وهو في حالة انتظار امامه في أي يوم ، ان انحرافه وفسقه قد يؤدي به إلى الهلاك ، والإبعاد كلياً عن العدل الإسلامي العظيم الذي يسود العالم تحت قيادة الإمام المهدي عليه السلام. فإن الإمام المهدي (ع) بعد ظهوره سوف يكون حدياً في تطبيق العدل الإسلامي ، وسيذيق كل منحرف عقائدياً أو سلوكياً أشد الوبال ، فانه لا مكان للانحراف في مجتمع العدل المطلق .

الثانية : حماية المهدي (ع) من أعدائه بعد ظهوره . فان الاغراض في التاريخ يوفر محض المفاجئة والمباغتة للعدو على حين غرة منه، وهو من أقوى عناصر النصر وأسبابه، ان لم يكن أهمها وأقواها على الاطلاق، على حين لو كان الموعد معيناً لكان بإمكان الأعداء أن يجمعوا أمرهم ويهيئوا أسلحتهم ، قبيل الموعد المحدد حتى إذا ما آن أوان ظهوره قاتلوه واستاصلوه قبل أن يفهم به الناس ، ويجتمع حوله الأعوان .

لا يفرق في أعداء المهدي (ع) بين من يعتقد بظهوره وبين من لا يعتقد . فان الموعد لو كان محدداً طيلة هذا الزمان لكان أمراً مشهوراً ولاوجد في أذهان الأعداء احتمالاً على الأقل بظهوره ، وهو مساوق مع احتمال استئصال الأعداء واجتثاثهم ، وهذا بنفسه يكفي للتألب عليه

واعلان التعبئة العامة وحالة الطوارئء ضد الامام المهدي .

إذن فاللازم لهذه المصالح وغيرها، بقاء الموعد غامضاً مجهولاً منوطاً  
بإذن الله عز وجل وعلمه وحده .

الأمر الرابع : الإشارة إلى ان أمد الغيبة التامة الكبرى سوف  
يكون طويلاً مديداً .

وانما ينص المهدي (ع) على ذلك ليجعل الفرد المؤمن من قواعده  
الشعبية ، مسبوقةً ذهنياً بطول الغيبة ومتوقفاً لتأديها، فلا يأخذها اليأس  
أو يتلبسه الشك مها طالت أو ت مدت ، وان أصبحت آلاف السنين .  
فانه ما دام عارفاً بأنها ستطول وانها منوطة بإذن الله عز وجل عند  
تحقق المصلحة للظهور وتبئىء البشرية لتلقي الدعوة الإسلامية الكبرى .  
فان الفرد يعرف عند تأخر الظهور أن المصلحة بعد لم تتحقق ، وان  
الاذن الإلهي لم يصدر .

وهذا السبق الذهني ، يعنى احتمال طول المدة ، وهو لا ينافي حال  
الانتظار وتوقع الظهور في كل يوم وكل شهر وكل عام . فان طول  
الأمد الموعود به في كلام المهدي عليه السلام ، لفظ عام ينطبق على  
السنين القليلة وعلى السنين إنطوية . بل لو كان الامام المهدي (ع) قد  
ظهر بعد الغيبة الصغرى بقليل لكان قد ظهر بعد طول الأمد ، لان  
السبعين عاماً مع الشعور بالظلم وحالة الانتظار تكون أمداً طويلاً  
بحسب الجو النفسي للفرد والمجتمع لا محالة .

هذا ، فضلاً عما إذا تأخر الامام المهدي (ع) في ظهوره . عشرات



السنين أو مئاتها - كما حدث بالفعل - أو آلافها . فانت طول الامد يكون قد تحقق بأوضح صورة واصعب انجائه . ومعه يكون الفرد متوقفاً انتهاء هذا الامد الطويل في كل ساعة وفي كل يوم ، وصدور الاذن الإلهي بالظهور .

الأمر الخامس : الاشارة إلى قسوة القلوب . والمراد به ضعف الدافع الإيماني ، والشعور بالمسؤولية ، والمشاركة على الانحراف ، بل سقوط أغلب أفراد المجتمع المسلم به .

وذلك لان الفرد يواجه امتحاناً إلهياً صعباً خلال الغيبة الكبرى من جهات ثلاث ، يكون عليه أن يخرج منه ناجحاً ظاهراً . والخروج منه بنجاح يحتاج إلى عمق في الإيمان والإخلاص والإرادة لا يتوفر إلا في القليل من الأفراد .

الجهة الأولى : موقف الفرد تجاه شهوات نفسه ونوازعه الغريزية التي تتطلب الاشباع بأي شكل وحال . وكما قالوا ، ان الغرائز لا عقل لها . فعلى الفرد أن يلاحظ ذلك فيكفكف من غلواء شهواته ويزعها بعقله وإيمانه عن الحرام إلى الحلال .

الجهة الثانية : موقف الفرد تجاه الضغط الخارجي الذي يعيشه وما يتطلبه من تضحيات في سبيل دينه وإيمانه، ضد الفقر والمرض والسلاح والحرج الاجتماعي، ونحو ذلك من المصاعب التي تصادف الفرد في طريقه الإيماني الطويل .

فإن كان الفرد شاعراً بالمسؤولية قوي الإرادة استطاع تذليل هذه

الصعوبة والتضحية في سبيل الإيمان . واما إذا لم يكن قوي الإرادة وكان غير شاعر بالمسؤولية ، فانه سوف يعطي الدنية من نفسه بقليل أو بكثير ، ويتعرض للانحراف في كثير من مناطق طريقه الطويل .  
الجهة الثالثة : موقف الفرد تجاه الاعتقاد بوجود امامه الغائب وقائده المحتجب ؛ فانه بعد ان عرفه بالدليل القطعي ، لا ينبغي أن تثبطه الشكوك ولا ان تزعزع الأوهام ، ولا أن يؤثر في زحزحة اعتقاده طول الأمد .

فإذا كان الفرد ناجحاً من سائر الجهات ، كان من الأقلين عدداً المرتفعين شأناً ، الواعين لدينهم ، وسوف لن يبتلى بقسوة القلب التي أشار لها المهدي (ع) في كلامه . تلك القسوة التي يبتلى بها الأكثرون الذين لا يكونون على المستوى المطلوب من الإيمان والاخلاص .  
الأمر السادس : الاشارة إلى امتلاء الأرض جوراً .

وفيه تطبيق واضح للكلام النبوي الشريف القائل بأن المهدي يظهر فيملا الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً . وهو الحديث المستفيض الذي رواه عدد من علماء الإسلام والمحدثين العظام من مختلف المذاهب .

والسر في امتلاء الأرض بالظلم والجور ، واضح بعد الذي قدمناه في الأمر السابق ، من فشل أكثر البشر في الامتحان الإلهي خلال الغيبة الكبرى . وسيطرة المادة واشباع الشهوات عليهم وضعف الوازع الديني والاخلاقي إلى حد كبير . جداً في المسلمين . اما غير المسلمين

فحدث عنهم ولا حرج من حيث إنكارهم لاصل الدين الاسلامي وأساس التوحيد . ومن حيث موقفهم المخرب تجاه الاسلام والمسلمين ، ذلك الموقف الذي ذاق منه المسلمون خلال التاريخ أشد العذاب والتنكيل .

فإذا لم يكن لدى الدين الحق ، قائد عظيم كالامام المهدي عليه السلام، لكونه غائباً غير مواجه للمجتمع بصفته الحقيقية ، ليجمع شمل الدين ويلم شعثه ويرأب صدعه ويدفع عدوه ؛ فان الغلبة تكون لا محالة للسلح الأقوى والعدد الأكبر ، وهو جيش الكفر من ناحية وجيش الشهوات والانحراف من ناحية أخرى . فتمتلاً الأرض جوراً وظلماً بطبيعة الحال، وسيأتي في بحوثنا عن الغيبة الكبرى "مزيد توضيح لذلك.

الأمر السابع : من الأمور التي يشير إليها المهدي عليه السلام في التوقيع : اثبات حدوث السفيناني والصيحة ، وانه أمر حق لا يحيص عنه قبيل خروج المهدي (ع) وظهوره .

وهذا ما نطقت به كثير من الاخبار ، رواها محدثوا كلا الفريقين . ولا يبعد أن تكون أخبار السفيناني متواترة أو قريبة من التواتر . وسنعرض إلى ذلك وإلى مغزاهما الاجتماعي وأسبابها ونتائجها ، في التاريخ القادم عن الغيبة الكبرى ان شاء الله تعالى .

الأمر الثامن: ان من ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو مفتر كذاب .

وهو واضح في مدلوله . فان المراد بيان احتجاج الامام المهدي (ع)

(١) في الكتاب الثاني من هذه الموسوعة .

عن الناس حتى زمان تحقق هاتين العلامتين . فمن الواجب تكذيب كل من ادعى رؤية المهدي (ع) قبل تحقق ذلك . وانما ينفتح المجال لاحتمال صدقه بعد تحقق العلامتين ، بمعنى أن ذلك الحين هو موعد الظهور . فمن ادعى رؤية المهدي (ع) يومئذ فهو صادق أو محتمل الصدق على الاقل . واما قبل ذلك فلا .

وقد اصطدم ذلك - في نظر عدد من العلماء - بالاخبار القطعية المتواترة التي وردتنا عن مقابلة الكثيرين للامام المهدي عليه السلام خلال غيبته الكبرى، من بعد صدور هذا البيان الذي سمعناه إلى الآن، بنحو لا يمكن الطعن فيه أو احتمال الخلاف. ومقتضاها لزوم تصديق المخبرين في الجملة ، مع ان هذا التوقيع المهدي يوجب علينا تكذيبه . فكيف يتم ذلك ، وما هو وجه الجمع بينه وبين تلك الاخبار .

وما قيل أو يمكن أن يقال من وجوه الجمع - لو حصلت المعارضة - عدة وجوه :

الوجه الاول : الطعن في سند التوقيع الشريف ورواته . حيث قالوا : انه خبر واحد مرسل ضعيف ، لم يعمل به ناقله وهو الشيخ في الكتاب المذكور ، واعرض الاصحاب عنه . فلا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها بل من بعضها المتضمن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها عن غيره عليه السلام .

إلا أن هذا الوجه لا يمكن قبوله :

(١) منتخب الأنبياء ص ٤٠ .

اما كونه خبر واحد فهو ليس نقصاً فيه ، لما ثبت في علم أصول الفقه من حجية خبر الواحد الثقة . واما القول بعدم حجيته فهو شاذ لا يقول به إلا القليل النادر من العلماء .

واما كونه خبراً مرسلًا ، فهو غير صحيح ، إذ رواه الشيخ في الغيبة<sup>(١)</sup> فقال : أخبرنا جماعة عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه قال حدثني أبو محمد أحمد بن الحسن المكتب . قال : كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمري قدس سره . إلى آخر الخبر . كما رواه الصدوق ابن بابويه في الكمال الدين عن أبو محمد المكتب نفسه ، فأين الإرسال ؟. والزمن بحسب العادة مناسب مع وجود الوسطة الواحدة .

واما كونه ضعيفاً ، فهو على تقدير تسليمه ، يكفي للاثبات التاريخي ، كما قلنا في مقدمة هذا التاريخ ، وان لم يكن كافياً لاثبات الحكم الشرعي ، كما حقق في محله .

واما إعراض الشيخ الطوسي والاصحاب عن العمل به ، فإنما تخيَّله صاحب الاشكال باعتبار إثبات الشيخ وغيره رؤية الامام المهدي (ع) في غيبته الكبرى . وهذا مما لا شك فيه ، إلا أنه إنما يصلح دليلاً على اعراضهم لو كانت هناك معارضة ومنافات بين التوقيع واثبات الرؤية واما مع عدم المعارضة - على ما سيأتي - فيمكن أن يكون العلماء : الشيخ الطوسي وغيره قد التزموا بكلتا الناحيتين، من دون تكاذب

(١) منتخب الأثر ص ٣٩٩ وغيبة الشيخ ص ٢٤٢



بينها . ومعه لا دليل على هذا الاعراض منهم .

على ان الاعراض لو كان حاصلًا لما أضر بحجية الحديث ، لما هو الثابت المحقق في علم الاصول ، بان اعراض العلماء عن الرواية لا يوجب وهنا في الرواية سنداً ولا دلالة .

الوجه الثاني : الطعن في الاخبار الناقلة لمشاهدة الامام المهدي عليه السلام في غيبته الكبرى سنداً ، أي من ناحية روايتها ، والشطب عليها جملة وتفصيلاً . كما قد يميل إليه المفكرين المحدثين .

إلا أن هذا مما لا سبيل إلى تصديقه. فإنها طائفة ضخمة من الاخبار قد يصل عددها إلى عدة مئات . على ان بعضها مروى بطرق معتبرة وقريبة الاسناد فلا يمكن رفضها بحال . وهذا كله واضح لمن استقرأ تلك الاخبار وعاش أجواءها . وسيأتي الكلام عنها في التاريخ القادم عن الغيبة الكبرى إن شاء الله تعالى .

الوجه الثالث : الطعن في الاخبار الناقلة للمشاهدة ، بحسب الدلالة والمضمون . بأحد نحوين :

النحو الأول : ان تحمل هذه الاخبار على الوهم ، وان هؤلاء الذين زعموا أنهم رأوا وسمعوا .. لم يرو ولم يسمعوا . وإنما كان كلامهم كذباً متعمداً أو اضعافاً أحلام ولو من قبيل أحلام اليقظة . وهذا هو الوجه الذي قد يميل إليه المفكرون المتأثرون بالمبادئ المادية الحديثة .

إلا أن هذا أيضاً مما لا يمكن الاعتراف به . فان كثرتها مانعة عن كلا الأمرين : اما تعدد الكذب فهو مما ينفية التواتر، فضلاً عما زاد عن

ذلك بكثير . مضافاً إلى وثاقة وتقوى عدد مهم من الناقلين ، وعدم احتمال تعمدهم للكذب أساساً .

وأما كونها من قبيل الأوهام والأحلام ، فهو مما ينفية تكاثر النقل أيضاً ، بل يجعل الاعتراف به في عداد المستحيل . وتستطيع أن تجد أثر ذلك في نفسك . فلو أخبرك واحد لكان احتمال الوهم موجوداً وان كان موهوناً ، إلا أنه لو أخبرك ثلاثة أو أربعة بجاذبة معينة لحصل لك الاطمئنان أو العلم بصدق الخبر وحصول الحادثة ، فضلاً عما إذا أخبرك بها عشرة ، فكيف إذا أخبرك به العشرات بل المئات . وهل تستطيع أن تحملهم كلهم على الوهم أو أحلام اليقظة، إلا إذا كنت تعيش الوهم أو أحلام اليقظة .

النحو الثاني : أن يقول قائل : ان الناقلين للمشاهدة وان كانوا صادقين وغير واهمين ، فانهم قد عاشوا احاداً حسية معينة . إلا أنهم في الحقيقة ، لم يشاهدوا المهدي (ع) ، بل شاهدوا غيره وتوهموا أنه هو على غير الواقع .

إلا أن هذا غير صحيح أيضاً لمرتين :

أولاً : انه مما ينفية التواتر ، فضلاً عما زاد عليه من أعداد الروايات والنقول ان يحصل القطع بان المجموع لم يكونوا مغفلين بهذا الشكل ، بل أن بعضهم - إن لم يكن كلهم - قد شاهدوا المهدي (ع) نفسه .

ثانياً : انه مما تنفيه الدلائل الواضحة والبراهين اللائحة التي يقيمها المهدي عليه السلام أثناء المقابلة ، وينقلها هؤلاء الناقلون مما لا يمكن



صورها من أحد سواه . فيتعين أن يكون هو الامام المهدي (ع) دون غيره . وسيأتي التعرض إلى هذه الدلائل في التاريخ القادم .  
الوجه الرابع : ان نعرف بصدقها ومطابقتها للواقع ، لكن يلتزم بوجود تكذيبها تعبداً ، إطاعة للأمر الوارد في التوقيع . وقد احتمل هذا الوجه بعضهم .

إلا انه مما لا يكاد يصح .. فانه خلاف ظاهر الحديث بل صريحه . حيث يقول : فهو كذاب مفتر الدال على عدم مطابقة قوله للواقع . ولم يقل فكذبوه ، ليكون من قبيل الأمر الصادر من الامام ليطاع تعبداً . على انه لا يمكن للامام المهدي (ع) أن يأمر بالتكذيب مع علمه بوقوع المشاهدة الثابتة عندنا بالتواتر .

الوجه الخامس : حمل التوقيع الشريف على دعوى المشاهدة مع ادعاء الوكالة أو السفارة عنه عليه السلام ، وإيصال الاخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال السفراء في الغيبة الصغرى . قالوا : وهذا الوجه قريب جداً . وقد نقل عن البحار وغيره (١) .

إلا أنه في الواقع بعيد جداً ، بمعنى أنه خلاف الظاهر من عبارة الإمام المهدي (ع) في بيانه . فانه يحتاج إلى ضم قيد أو لفظ إلى عبارته لم تقم قرينة على وجودها.. كما لو كان قد قال : الا فمن ادعى المشاهدة مع الوكالة فهو كذاب مفتر . إلا أن المهدي (ع) لم يقل ذلك كما هو واضح ، ومقتضاه عموم التكذيب لمن ادعى السفارة وغيره .

(١) انظر منتخب الاثر ص ٤٠٠ والبحار ج ١٣ ص ١٤٢ .

نعم ، من ادعى السفارة أو الوكالة يجب تكذيبه . إلا أن هذا غير ادعاء المشاهدة . إذ بالإمكان تصديق الفرد على المشاهدة وتكذيبه على الوكالة . إلا أن الدليل على تكذيب الوكالة ليس هو قوله : فهو كذاب مفتر . وإنما هو قوله : ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك . فانه دال على انتفاء السفارة بعد السمري ، فكل من يدعيها على مدى التاريخ فهو كاذب لا محالة ، إلى عصر الظهور . ولذا قال الواعون من معاصري الغيبة الصغرى، انه (عندنا ان كل من ادعى الأمر بعد السمري فهو كافر منمّس ضال مضل )<sup>(١)</sup> . وبذلك كانوا يستدلون على كذب دعاوى السفارات بعد السفير الرابع .

واما إيصال الاخبار من جانبه إلى الشيعة، فان كانت محتفة بقرائن توجب العلم أو الاطمئنان بمطابقتها للواقع ، فلا ينبغي تكذيبها . وإنما يجب التكذيب - لو ثبت الأمر به - مع احتمال الخطأ وعدم وجود الدلالة على الصواب .

إذن فلا يتم شيء من هذه الوجوه الخمسة للجمع بين التوقيع الشريف واخبار المشاهدة ، على تقدير صحة التعارض بينها .

إلا أن الصحيح هو عدم وجود التعارض بينها بالمقدار الذي يثبت الحق وتقتنص منه النتيجة الإسلامية المطلوبة على ما سنرى . من مقابلات الإمام المهدي (ع) ، من حيث مطابقتها للواقع وعدمها ، ومن حيث الاعراب عن المقابلة أو السكوت عنها .. تنقسم إلى عدة أقسام.

(١) غيبة الشيخ الطوسي ص ٢٥٥ .

فيقع الكلام فيها على سبعة مستويات :

المستوى الأول : اننا سبق ان عرفنا ان الإمام المهدي (ع) ليس مختفياً بشخصه عن الناس ، وانما يراهم ويرونه ، ولكنه يعرفهم ولا يعرفونه . فما هو الواقع خارجاً هو الجهل بعنوانه كامام مهدي ، لا اختفاء جسمه ، كما تقول به بعض الافكار غير المبرهنة .

وقد عرفنا ان جهالة عنوان كافية في نجاته من السلطات الظالمة خاصة بعد أن تنمو أجيال جديدة لا تعرف شكله وسحته. إذن فالمهدي (ع) يستطيع أن يعيش في المجتمع كأي فرد من أفراده لا يلفت النظر ولا يثير الانتباه ، بصفته عاملاً أو تاجراً أو رجل دين ، أو يتخذ في كل فترة زمنية عملاً معيناً ، وهكذا . كما سنعرض له مفصلاً في التاريخ القادم..

وعلى ذلك ، فرؤية الناس للمهدي (ع) ثابتة في كل يوم وعلى الدوام كلما مشى في الطريق أو ذهب إلى السوق أو إلى الحج أو إلى زيارة أحد أجداده الأئمة عليهم السلام . غاية الأمر أن الناس يرون فيه شخصاً عادياً ويجهلون بالكلية كونه هو المهدي (ع) ، بل من المتعذر حتى مجرد الالتفات إلى ذلك أو احتمال ، كما هو واضح .

ومثل هذه الرؤية أو المقابلة للمهدي (ع) ، لا ينفىها التوقيع الشريف بحال ، فانها لا تقترن أبداً بادعاء المشاهدة . بسبب جهل المشاهد بحقيقة من رآه وكونه هو المهدي . فهو لا يدعي أنه رأى المهدي ليلزم تكذيبه . وإذا أعرب عن ذلك ، فانما يقول : رأيت فلاناً .. ويذكر العنوان

الظاهر الذي اتخذه المهدي (ع) في ذلك المجتمع ، لا العنوان الواقعي للمهدي البتة . وظاهر بيان انتهاء السفارة ان ما هو كاذب أو ما يجب تكذيبه هو ادعاء مشاهدة المهدي بصفته إماماً مهدياً أو الالتفات إلى ذلك ولو بالنتيجة ، أي بعد انتهاء المقابلة . وهو مما لا يمكن أن يحدث في المقابلات الاعتيادية للمهدي (ع) .

إذن فخير التكذيب بعيد عن تكذيب هذا النوع من المشاهدة . كما ان الاخبار الدالة على مشاهدة المهدي (ع) بعيدة عنه أيضاً . لما عرفناه من عدم إمكان الإعراب عن مشاهدة المهدي (ع) على هذا المستوى من المشاهدة . وإنما تضمنت تلك الاخبار الاعراب عن مشاهدة المهدي بصفته مهدياً ، ولو من حيث النتيجة ، بالدلائل التي يقيمها المهدي (ع) على نفسه أثناء المقابلة .

إذن فهذا المستوى من المقابلة ، خارج عن نطاق كلا الطرفين المدعى تعارضهما .. لا ينفيه التوقيع ولا تثبته الاخبار الأخرى . ومعه فلا معارضة بينها على هذا المستوى ، فأن المعارضة إنما تتحقق فيما لو اجتمع النفي والاثبات على مورد واحد ، وليس في المقام كذلك .

المستوى الثاني : ان الفرد يرى المهدي بصفته مهدياً ، ولكنه لا يعرب عن ذلك إلى الأبد .

وهذا المستوى مما لا يمكن الاستدلال على بطلانه أو نفيه، ان لم ندع أنه هو الأغلب مقابلات المهدي (ع) . وان المقابلات التي أعرب عنها الناس ووصلنا خبرها - على كثرتها - أقل بكثير من المقابلات التي لم

يعرب عنها أصحابها ولم يصلنا خبرها. خاصة بعد أن نعرف أن العلماء والصالحين من سلفنا الصالح ، كانوا يرون عدم جواز الاعراب عن المقابلة لاحد ، بدوافع مختلفة . اما لكونهم تخيلوا أن التوقيع الشريف الذي نتحدث عنه دال على عدم الجواز، واما لكونهم تخيلوا ان الاعراب عن المقابلة بما فيها من ملابسات قد تؤدي إلى خطر على المهدي نفسه . واما لكونهم تخيلوا ان مقتضى الأخلاق والتواضع هو السكوت ، واما لانهم تلقوا أمراً من المهدي (ع) حين المقابلة بالكتان . أو لغير ذلك من الدوافع . وبذلك ضاعت على التاريخ أكثر مقابلات الإمام المهدي (ع) في غيبته الكبرى .

وهذا المستوى من المقابلات ، مما لا يمكن الاستدلال على بطلانه، إلا برفض التصور الإمامي للمهدي (ع) وغيبته . وهو خلاف المفروض من هذا التاريخ ، حيث بيناه على التسليم بصحة هذا التصور ، وأوكلنا البرهنة عليه إلى بحث آخر . كما قلنا في المقدمة ، ومع الاعتراف بهذا التصور تكون مقابله على هذا المستوى محتملة على أقل تقدير . ولا يدل التوقيع الشريف على نفيه وبطلانه لفرض عدم اقترانها بدعوى المشاهدة . كما لا معنى لتكذيبها ، بعد أن سكت عنها أصحابها ، كما لا يدل عدم نقلها على عدم تحققها ، لكون أصحابها قد تعمدوا اخفاءها والسكوت عنها .

وهذا المستوى أيضاً خارج عن اخبار المشاهدة ، لكونها جميعاً من المشاهدات المنقولة كما هو واضح . ومعه يكون هذا المستوى خارجاً



عن طرفي النفي والاثبات للطرفين من الاخبار المدعى تعارضهما: إذن فلا تعارض على هذا المستوى أيضاً .

المستوى الثالث : ان الفرد يرى الامام المهدي «ع» بصفته مهدياً ولو بحسب النتيجة ، ولكنه لا يخبر بالصرحة والوضوح ، بكونه قد شاهد المهدي «ع» . وانما ينقل ما وقع له من الحادثة ويكون المستنتج له ولغيره ، من مجموع ما حدثت من دلائل هو أن ذاك الشخص الذي أقامها هو المهدي عليه السلام . والخبر من ناحيته يجعل المجال للتفلسف والاستنتاج للسامع مفتوحاً . وان كان يعتقد بنفسه ان من رآه هو الإمام المهدي «ع» بعينه .

ففي مثل ذلك ، إذا استظهرنا من التوقيع الشريف ، كما هو غير بعيد من قوله : ادعى المشاهدة ، ما إذا ادعى التكلم رأساً أنه رأى المهدي «ع» وتعهد بذلك للسامع . فهذا هو النفي بلسان التوقيع واما إذا لم يخبر بذلك صراحة وانما أوكل الجزم بذلك إلى وجدان السامع.. فهو مما لا ينفيه التوقيع الشريف .

ومن المعلوم لمن استعرض أخبار المشاهدة التي ادعى معارضتها مع التوقيع ، ان أكثرها يتضمن تقلاً للحدث مع إيكال الجزم بكون المرئي هو الإمام المهدي «ع» إلى وجدان السامع، وعدم تعهد التكلم بذلك، وان كان معتقداً به . إذن فمثل هذه الأخبار تكون مداليلها ثابتة بدون أن ينفيتها التوقيع بحال .

نعم ، لو فرض وجود خبر يقول لك : بأنه شاهد المهدي عليه

السلام، وتعهد لك بالصراحة بذلك فانه يخرج عن هذا المستوى الثالث. واما كونه هل يقع طرفاً للمعارضة مع التوقيع أو لا يقع، فهو مما سيتضح على المستويات الآتية .

المستوى الرابع: كون الفرد يرى الإمام المهدي عليه السلام. ويخبر صراحة انه رأى المهدي، متعهداً باثبات ذلك. إلا أنه يذكره مدعماً بالبراهين والأدلة التي تورث القطع للسامع بأن الشخص المرثي هو المهدي نفسه. لاستحالة أن يقوم بذلك شخص سواه عادة .

ففي مثل ذلك، وان اقتضى الفهم الابتدائي للتوقيع نفي المشاهدة على هذا المستوى، إلا أنه بحسب الدقة، يستحيل دلالة التوقيع على ذلك، لفرض كوننا قاطعين بكون المرثي هو الإمام المهدي «ع» والقاطع يستحيل عقلاً أن يحتمل الخلاف أو يكلف بالتكذيب. ومعه يكون الحكم بكون مدعي المشاهدة مفتر كذاب، مختصاً بصورة الشك بما إذا كان المرثي هو المهدي «ع» أو غيره. ولا يشمل صورة العلم بكونه هو المهدي «ع». فكان المهدي «ع» من توقيعه الشريف يريد أن يقول: انه إذا أخبرك شخص بأنه رأى المهدي وشككت بقوله فأحمله على انه كاذب؛ بمعنى ان القاعدة العامة في دعوى المشاهدة هو الكذب وعدم المطابقة مع الواقع، إلا مع القطع بالثبوت والمطابقة. والمفروض على هذا المستوى القطع بذلك. فلا يكون منفيًا بالتوقيع كما هو واضح.

ونحن إذا استعرضنا أخبار المشاهدة، نجدها جميعاً مدعماً بالشواهد



القطعية الدالة على كون الشخص المرثي هو الإمام المهدي «ع» فان هذه الشواهد هي السبيل الوحيد إلى معرفة ذلك . إلا أننا الآن حيث لم نعش هذه الشواهد ولم نعاصرها وكان كل خبر مستقلاً ، ظنياً بالنسبة إلينا ، فما عندنا من العلم فعلاً ، هو العلم الناشيء من التواتر ، حيث قلنا بأن هذه الاخبار تفوق التواتر . اذن فنحن نعلم أن أشخاصاً اخبروا عن مشاهدة المهدي وعاشوا شواهد قطعية عن ذلك ، ومعه لا يمكن أن تكون مثل هذه الاخبارات مشمولة للتوقيع الشريف بحال .

فعلى هذه المستويات الأربعة ، التي تنتظم فيها سائر الاخبار ، ولا يكاد يشذ منها شيء ترتفع المعارضة المتخيلة بين التوقيع الشريف واخبار المشاهدة . ولا يكاد يكون التوقيع نافياً لها بحال .

المستوى الخامس : ان الفرد يخبر عن مشاهدة الإمام المهدي عليه السلام ، من دون أن يقترن خبره بدليل يوجب القطع أو الاطمئنان بأن المرثي هو المهدي عليه السلام نفسه .

وهذا المستوى لا يكاد يوجد في أخبار المشاهدة ، فانها كلها أو الأعم الأغلب منها على الأقل ، تحتوي على الدلائل القطعية على ذلك كما قلنا ، وسنرى ذلك حين نعرض لها بالتفصيل في التاريخ القادم .

نعم ، لو فرض وجود مثل هذا الخبر أو سمعت شيئاً من ذلك من أحد بدون أن يقترن بدليل واضح ، فاعرف انه كذاب مفتر . فانه يكون مشمولاً للتوقيع الشريف، لو اقتصرنا على قسم من عبارته . ولا ضير في ذلك ، فان المنفى هو أقل القليل . وهو يحملنا على التنزه

عن الدعاوى الفارغة والاستغلالات الخرافية المتعمدة .

نعم لو أخذنا بقوله «ع» : وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة وفهمنا منه التنبيه على الدعوات المنحرفة بالخصوص ، على ما سيأتي على المستوى الآتي.. كان ذلك قرينة على ان دعوى المشاهدة المقترنة بالدعوة المنحرفة ، هي الكاذبة دائماً . ومعها يكون ادعاء المشاهدة المجرى عن الدعوة المنحرفة ، غير منصوص على كذبه في التوقيع ، وان تجرد عن الدليل الواضح ، بل يبقى محتمل الصدق على أقل تقدير .

المستوى السادس : ان يدعى شخص مشاهدة الإمام المهدي عليه السلام ، بدون برهان واضح ، كالمستوى السابق ، ولكنه يدعى أن المهدي عليه السلام قد قال له أموراً أو أمره بتبليغ أشياء نعرفها بكونها باطلة ومنحرفة . فيحاول هذا الفرد أن يتزعم باسم المهدي «ع» مسلكاً منحرفاً أو حركة ضالة في داخل نطاق القواعد الشعبية المؤمنة بالمهدي «ع» .. من أي نوع من أنواع الانحراف كان .

والادعاء على هذا المستوى كاذب ومزور جزماً للعلم بعدم صدور ما هو باطل من الإمام الحق المذخور لدولة الحق .

والطمأن به هو أن هذا المستوى من الادعاء هو المقصود من التكذيب في التوقيع الشريف . فان المستظهر من قوله «ع» : وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة . كون المراد منه الإشارة إلى حدوث دعوات منحرفة وحركات غير محمودة في داخل القواعد الشعبية الامامية ، تقوم على دعوى المشاهدة ، خلال الغيبة الكبرى . مع إلفات نظر المؤمنين

وتحذيرهم من تلك الدعوات ، وتنبههم على خطرهما على الإسلام والمجتمع الإسلامي .

إذن فمدعي الشهادة كاذب مزور في خصوص ما إذا كان منحرفاً ينقل أموراً باطلة عن الإمام المهدي عليه السلام . واما فيما سوى ذلك فلا يكون التوقيع الشريف دالاً على بطلانه ، سواء نقل الفرد عن المهدي «ع» أموراً صحيحة بحسب القواعد الإسلامية، أو محتمة للصحة على أقل تقدير ، أو لم ينقل شيئاً على الإطلاق .

المستوى السابع : أن يؤمن شخص بانسان أنه هو المهدي المنتظر كما حدث في التاريخ خلال الدعوات المهديّة المتعددة . فيخبر - إذا رآه - أنه رأى المهدي .

وهذا يكون كاذباً جزماً ، لانه وإن كان رأى مدعى المهديّة ، إلا أنه لم ير المهدي الحقيقي المعين من قبل الله تعالى لانقاذ العالم من الظلم في اليوم الموعود . فاخباره برؤية المهدي «ع» لا يكون مطابقاً للواقع ، وان اعتقد المخد صدفه . فيكون المراد من التوقيع الشريف هو التحذير من هذه الدعوات المهديّة الباطلة .

والمعارضة - على هذا المستوى - غير موجودة بين التوقيع الشريف واخبار الشهادة . فان التوقيع وان كان مكذباً لهذه الشهادة ، إلا أن أخبار الشهادة المقصودة لا تثبتها ، فانها جميعاً تدور حول مشاهدة المهدي الغائب محمد بن الحسن العسكري عليها السلام ، دون غيره . وهو المهدي الحقيقي بالفهم الامامي ، وعند من يعترف بصحة هذا

التوقيع الشريف ونفوذه . ومعه لا معنى لهذه المعارضة المدعاة .  
 إلا أنه يمكن المناقشة على أي حال في تعرض التوقيع لهذا المستوى  
 السابع . باننا وان جزمنا بكذب المخبر برؤية المهدي ، إذا كان قد رأى  
 مدعي المهدي . إلا أن هذا الاعتقاد ناشئ عن الدليل الخاص الدال  
 على انحصار المهدي وانطباقه على محمد بن الحسن عليه السلام دون غيره  
 كما عليه الفهم الامامي المفروض صحته في هذا التاريخ . واما استفاده  
 ذلك من التوقيع الشريف ، فغير ممكن . لان المستفاد من قوله : وسيأتي  
 لشيعتي من يدعي المشاهدة . انه تحذير من الدعوات المنحرفة التي تقوم  
 في داخل نطاق شيعة المهدي «ع» وقواعده الشعبية . وبذلك تخرج  
 الدعوات المهديّة الخارجة عن هذا النطاق، لانهم ليسوا من شيعة المهدي  
 محمد بن الحسن عليه السلام ، كما دل عليهم قوله : وسيأتي لشيعتي .  
 ومعه يكون هذا التوقيع ساكتاً عن التعرض إلى تكذيب الدعوات  
 المهديّة الأخرى ، وان علمنا كذبها بدليل آخر .  
 اذن فقد تحصل من كل ذلك ، ان الاشكال الذي ذكره غير وارد  
 على التوقيع ولا على أخبار المشاهدة ، وانه بالامكان الأخذ به وباخبار  
 المشاهدة ، ولا يجب تكذيبها إلا ما كان قائماً على الانحراف والخروج  
 عن الحق .

وبهذا ينتهي الحقل السابع في اعلان الامام المهدي عليه السلام  
 انتهاء السفارة وبدأ الغيبة الكبرى .  
 وبانتهائه ينتهي المهم من أعمال المهدي عليه السلام اتجاه سياسته

العامة والخاصة خلال غيبته الصغرى . وبقيت هناك تفاصيل قليلة من الأنسب تحويلها على تاريخ الغيبة الكبرى القادم .  
وبهذا ينتهي ما أردنا بيانه من تاريخ الغيبة الصغرى بما فيها من ملاسبات وحقائق .

والحمد لله على حسن التوفيق وصى الله على سيد رسله وخاتم أنبيائه رسول الإسلام ورائد الحق ، وعلى آله الطيبين الطاهرين . نبتهل إلى الله أن يمن على البشرية المظلومة بقرب الفرج ولقاء اليوم الموعود ، يوم العدل المطلق ، على يد قائده الكبير المهدي القائم عليه السلام .

وقع الفراغ من تسويد هذه الصفحات بيد المحتاج إلى رحمة ربه الكريم محمد بن محمد صادق الصدر بتاريخ يوم الجمعة الثامن من ربيع الثاني عام ١٣٩٠ للهجرة النبوية المباركة. الموافق ١٢ حزيران لعام ١٩٧٠ الميلادي.  
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

محمد الصدر

النجف الأشرف - العراق

الإمام المنتظر  
عجل الله فرجه  
قراءة في الإشكاليات

(الجزء الرابع)

السيد عبد الله الغريفي





الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

حقوق الطبع محفوظة لدى لجنة الفريضي الثقافية ©



مكتب سماحة العلامة السيد عبد الله الفريضي

هاتف، +٩٧٣-١٧٤٠٣١٣٤ / فاكس، +٩٧٣-١٧٤٠٣١٣٠

الموقع الإلكتروني، [www.alghuraifi.org](http://www.alghuraifi.org)

البريد الإلكتروني، [lajna@alghuraifi.org](mailto:lajna@alghuraifi.org)

السهلة الشمالية - البحرين



مركز ابن إدريس الحلبي

للتنمية الفقهية والثقافية

المرات - النجف لأشرف

دار السلام  
بيروت - لبنان

لبنان : 009611472192 - 009613461595

المراق : 009647802150376

E-mail: [daralsalamco@hotmail.com](mailto:daralsalamco@hotmail.com)



## نماذج من توقيعات الإمام المهدي عليه السلام

حاولنا هنا أن ندون بعض النماذج من توقيعات الإمام المهدي عليه السلام ، مقرونة بقراءة سنديّة من أجل إثبات صحّة الإسناد.

وللتعرّف على المزيد من النماذج لهذه التوقيعات يُقرأ:

- ١- كتاب الغيبة للشيخ الطوسي.
- ٢- كمال الدين للشيخ الصدوق.
- ٣- إلزام الناصب في إثبات الحجّة الغائب للشيخ علي اليزدي (ج ١).
- ٤- موسوعة توقيعات الإمام المهدي لمحمد تقي أكبر نجاد.
- ٥- الاحتجاج للطبرسي (ج ٢).
- ٦- بحار الأنوار ج ٥٢ ب ٣١ ما خرج من توقيعاته عليه السلام.

### النموذج الأول:

- كمال الدين ٢: ٥١٦ ب ٤٥ / حديث ٤٤:

•• حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتّّب قال: كنت بمدينة السّلام في السّنة التي توفّي فيها الشيخ علي بن محمد السّمري - قدّس الله روحه - فحضرتُه قبل وفاته بأيام فأخرج إلى النّاس توقيعاً نسخته:

«بسم الله الرحمن الرحيم يا عليّ بن محمد السّمري أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميتّ ما بينك وبين ستّة أيام فاجمع أمرك، ولا توصّ إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثّانية [التامة] فلا ظهور إلاّ بعد إذن الله عزّ وجلّ، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شعيتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السّفمياني والصّيحة فهو كاذبٌ مفتر، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم».

المُتَبِتُ التَّارِيخِيَّ السَّادِسَ ( التَّوْقِيْعَاتُ الصَّادِرَةُ عَنِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ فِي الْقُبَيْبَةِ الصَّقْرِي ) ..... ( ٣٤١ )

قال: فتسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه، وهو وجود بنفسه فقيل له: من وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه، ومضى رضي الله عنه فهذا آخر كلام سُمع منه.

### رجال الإسناد،

⊙ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الصدوق؛  
- «أجمع علماء الرجال على وثاقته وصدقه وجلالة قدره وعظم منزلته - تقدم في أسانيد كثيرة».

⊙ أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب؛  
- «من مشايخ الصدوق - رحمته - روى عنه وذكره مترحماً عليه».

### انظر،

- معجم رجال الحديث ٤: ٢٨٥ / ٢٧١٨.

⊙ أبو الحسن علي بن محمد السمرى؛  
- «رابع السّفر الأربعة الأجلّاء المعتمدين - تقدم».

## السَّنَدُ التَّارِيخِيُّ - الْمُثَبِّتَاتُ التَّارِيخِيَّةُ:

### المُثَبِّتُ التَّارِيخِيُّ السَّابِعُ (أَخْبَارُ الرُّؤْيَا وَالْمَشَاهِدَةُ)

### المثال السادس عشر:

• • أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب قال:

كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمرى  
[النائب الرابع] قدس الله روحه فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس  
توقيعاً نسخته «بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمرى أعظم الله  
أجر إخوانك فيك - إلى آخر التوقيع -».

### انظر:

- النموذج الأول من نماذج التوقيعات الصادرة عن الإمام المهدي عليه السلام -  
المثبت التاريخي السادس).

• رجال الإسناد ثقات..

هذا التوقيع شاهد عملي على صحة ظاهرة الرؤية والمشاهدة.

## المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى

من مُسلّمات المذهب الشيعي الإمامي أنّ الغيبة الصفري قد انتهت بوفاة السفير الرابع من سفراء الإمام المهدي عليه السلام؛ وهو أبو الحسن عليّ بن محمد السّمري (ت/٢٢٩ هـ)، وانتهت بذلك السفارة (النيابة الخاصة) وبدأت مرحلة الغيبة الكبرى، لتبدأ معها مسؤوليّة (النيابة العامّة).

فمن ادّعى السفارة (النيابة الخاصة) بعد انتهاء الغيبة الصفري فهو «كذاب مفتر»، ولذلك سقطت - عبر التاريخ الشيعي المتجدّر في العمق الأصيل لخطّ الأئمة من أهل البيت ﷺ - كلّ الدعاوى الكاذبة والتي انطلقت من خلال أهدافٍ مشبوهةٍ منحرفة.

### وهنا يُطرح هذا السؤال:

#### وماذا عن دعاوى المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى؟

جاء في آخر توقيع للإمام المهدي ﷺ:

«فقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم».

إسناد هذا التوقيع معتبر، فرجاله كلّهم ثقات (انظر: النموذج الأول من نماذج التوقيعات الصادرة عن الإمام المهدي ﷺ - المثبت التاريخي السادس).

فهذا التوقيع يحمل مدلولاً صريحاً في أنّ من ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو مفتر كذاب.

فكيف يستقيم ذلك مع الواقع التاريخي والذي يتحدث عن «إخبارات متواترة» أكدت حدوث مقابلات مع «الإمام المهدي عليه السلام» في عصر الغيبة الكبرى؟  
فهل يتشكل تعارض؟

وهل يمكن معالجة هذا التعارض؟

ذكر الشهيد السيد محمد الصدر في كتابه (تاريخ الغيبة الصغرى ص ٦٤٠) مجموعة وجوه حاولت الإجابة عن هذا الإشكال<sup>(١)</sup>:

### الوجه الأول:

الطعن في سند التوقيع الشريف ورواته:

ويعتمد هذا الطعن على عدة أمور:

أ- الضعف السندي: فهو خبر واحد مرسل ضعيف.

ب- لم يعمل به ناقله وهو الشيخ الطوسي الذي روى هذا التوقيع في كتاب الغيبة.

ج- إعراض الأصحاب عنه.

وفي ضوء هذه الأمور يسقط هذا التوقيع فلا يعارض تلك «الإخبارات المتواترة».

وناقش السيد الصدر هذا الوجه رافضاً له وذلك:

### أولاً:

كون التوقيع خبراً واحداً ليس نقصاً فيه، لما ثبت في علم أصول الفقه من حجية خبر الواحد الثقة.

(١) نقلنا هذه الوجوه مع بعض التصرف في العبارة.

## ثانياً،

وأما كونه خبراً مرسلأً، فهو غير صحيح، وهذا واضح من قراءة إسناده كما جاء في كتاب الغيبة للشيخ، وكما رواه الصدوق في كتاب كمال الدين.

## ثالثاً،

لوسلمنا بضعفه فهو لا يمنع من اعتماده في الإثبات التاريخي، بخلاف الإثباتات الفقهية.

## رابعاً،

وأما دعوى إعراض الشيخ والأصحاب عنه فغير مسلمة، فمنشأ هذا التوهم كون الشيخ والأصحاب قد نقلوا أخبار الرؤية في عصر الغيبة الكبرى وأثبتوها في كتبهم.

إلا أن هذا لا يُعبّر عن الإعراض عن التوقيع الشريف ما دام هناك إمكانية للجمع والتوفيق، ولو ثبت هذا الإعراض فهو لا يوجب وهناً في الرواية سنداً ولا دلالة.

## الوجه الثاني،

الطمع في الأخبار الناقلة لمشاهدة الإمام المهدي عليه السلام في عصر الغيبة الكبرى جملةً وتفصيلاً، كما يميل إلى ذلك مفكرون محدثون.

ورفض السيد الصدر هذا الوجه أيضاً؛ فأخبار المشاهدة متضاربة، وكثيرة، وبعضها مروى بطرقٍ معتبرةٍ وقريبةٍ الإسناد فلا يُمكن رفضها بحال.

## الوجه الثالث،

الطمع في أخبار المشاهدة دلالةً ومضموناً وليس سنداً كما في الوجه السابق،



المُتَبِّت التاريخي السَّابع (أخبار الرؤية والمشاهدة) ..... ٣٩١

ويتخذ هذا الطَّعن أحد هذين النحوين:

### النحو الأول،

أن تحمل هذه الأخبار على الوهم، فهي إمَّا مزاعم كاذبة أو أضغاث أحلام...

ويُلاحظ على هذا النحو:

أن تواتر أخبار المشاهدة، وتكاثر النقل ينفي تهمة الكذب أو كونها أضغاث أحلام.

### النحو الثاني،

أن تكون المشاهدات صادقة لا تُعبَّر عن مزاعم كاذبة أو عن أضغاث أحلام، ولكنَّ الخطأ في التصوُّر والتطبيق.

وهذا النحو من الفهم مرفوضٌ أيضًا،

### أولاً،

لوجود التواتر الذي ينفي حدوث الخطأ لدى الجميع في التصور والتطبيق.

### ثانياً،

لوجود الدلائل الواضحة والبراهين اللائحة التي يقيمها الإمام المهدي عليه السلام أثناء المقابلة.

### الوجه الرابع،

أن نعترف بصدق أخبار المشاهدة وبمطابقتها للواقع، إلا أننا ملزمين بتكذيبها تبعاً، إطاعة للأمر الوارد في التوقيع.

هذا الوجه مردودٌ، فالتوقيع صريحٌ في كون مدَّعي المشاهدة كذاباً مفترياً وهذا

الإمام المنتظر عليه السلام قراءة في الإشكاليات ٣٩٢

يعني عدم مطابقة قوله للواقع، ثم إنه لا يمكن أن يأمر الإمام بتكذيب ما هو واقع قطعاً.

### الوجه الخامس:

أن يُفسر معنى «المشاهدة» في التوقيع الشريف بـ «أداء الوكالة أو السفارة عن الإمام المهدي عليه السلام، على مثال السفراء في الغيبة الصغرى».

ويلاحظ على هذا الوجه:

### أولاً:

هذا الفهم خلاف الظاهر من عبارة الإمام عليه السلام إلا بإضافة قرينة، وهي معدومة في المقام.

(أقول): يمكن أن يدعى وجود القرينة في المقام، فهذا النص صادر عن الإمام المهدي عليه السلام لبيان انتهاء السفارة [النيابة الخاصة] بانتهاء الغيبة الصغرى وبدء الغيبة الكبرى، ففي هذا السياق جاء التحذير من دعوى «المشاهدة»، فلا يمكن أن تحمل على مجرد «الرؤية»، والآ كانت العبارة أجنبية عن السياق.

### ثانياً:

لا إشكال في أن دعاوى السفارة في عصر الغيبة الكبرى دعاوى كاذبة وهذا أمر مسلم وثابت قطعاً، وهذا ما يؤكد التوقيع من خلال قول الإمام:

«ولا توص إلى أحدٍ يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة التامة» فمن ادعى السفارة بعد ذلك فهو كاذب ومفتر، وقد أصبح هذا الأمر من المسلّمات الشيعة، وقد أكدّه أعلام الطائفة من معاصري الغيبة الصغرى أو القريبين منها، فقد ورد عن الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: «عندنا أن كل من ادعى الأمر بعد السمرى فهو كافر»

منمَّس ضالٌّ مضلٌّ»<sup>(١)</sup>.

غير أن هذا المعنى لا يُستفاد من قوله ﷺ :

«ألا فمن ادَّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر»،  
فظاهر العبارة لا يُساعد على ذلك.

(قلنا) : إنَّ السِّياق يُساعد على ذلك.

والخلاصة التي يصل إليها الشهيد السيد محمد الصدر بعد رفضه لكل الوجوه السابقة: «أن لا تعارض بين التوقيع وأخبار المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى».  
ولإيضاح ذلك تناول السيد الصدر «مقابلات الإمام المهديّ ﷺ» من خلال سبعة مستويات نوجزها هنا مع شيءٍ من التصرّف في الألفاظ والعبارات:

#### المستوى الأول:

الإمام المهديّ في عصر الغيبة الكبرى - وكما أكّدت الأدلة - ليس مختفياً بشخصه عن الناس، وأنّما يراهم ويرونه، ولكنّه يعرفهم ولا يعرفونه.. فالاختفاء للعنوان فقط.

هذا المستوى من المشاهدة خارج عن محلّ الكلام، فالتوقيع لا ينفيه، وأخبار المشاهدة لا تُثبته.

#### المستوى الثاني:

أن يتمّ اللقاء مع «الإمام» بصفته الإمام المهديّ، إلا أن صاحب اللقاء لا يُعرب عن ذلك أبداً.

هذا المستوى من المشاهدة لا يمكن الاستدلال على بطلانه أو نفيه، فالتوقيع

(١) الطوسي: كتاب الغيبة، ص ٢٥٥.

الإمام المنتظر عليه السلام قراءة في الإشكاليات ٣٩٤

الشريف لا يشملها حيث لا دعوى في المقام، كما أنه خارج عن أخبار المشاهدة والتي يصرح بها أصحابها حسب الفرض.

### المستوى الثالث:

أن يتم اللقاء مع الإمام المهدي بصفته وعنوانه - كما في المستوى الثاني - وصاحب اللقاء لا يتحدث عن ذلك صراحة وإنما يكتفي بنقل ما حدث له، ويترك للسامع عملية الاستنتاج، رغم قناعته هو وفق الدلائل أن ذلك الشخص الذي أقامها هو الإمام المهدي عليه السلام ..

هذا المستوى من اللقاءات ليس مشمولاً للتوقيع الشريف لعدم وجود دعوى صريحة بالمشاهدة.

(أقول): إذا كانت الدلائل المنقولة قطعية الدلالة بحيث لا خيار إلا الجزم والاعتقاد بكون الشخص هو الإمام المهدي عليه السلام، فمن المحتمل جداً أن تكون مشمولة للتوقيع الشريف فيقع التعارض - وفق مبناه في تفسير المشاهدة - إلا إذا صح التخريج الذي يأتي ذكره في المستوى الرابع.

### المستوى الرابع:

أن يتم اللقاء مع الإمام المهدي عليه السلام بصفته وعنوانه، وصاحب اللقاء يتحدث عن ذلك صراحة، مدعوماً بالأدلة والبراهين التي تورث القطع لدى السامع بأن الشخص المرئي هو الإمام المهدي عليه السلام، لاستحالة أن يقوم بذلك شخص سواه عادة.

هذا المستوى - وفق الفهم الابتدائي للتوقيع - يكون مشمولاً له، فيقع التعارض، إلا أنه وفق الفهم الدقيق يستحيل دلالة التوقيع على نفي ما قامت الدلائل القطعية على وقوعه.

فالفهم الصحيح للتوقيع يتجه إلى نفي أي ادعاء قاطع بالرؤية والمشاهدة إذا

لم يكن هذا الادعاء مدعوماً بالأدلة والبراهين القطعية، وهدف التوقيع قطع الطريق أمام أصحاب الدعاوى الزائفة والكاذبة والواهمة والخرافية.

#### المستوى الخامس :

دعوى اللقاء والمشاهدة من دون أن تقترن هذه الدعوى بدليل يوجب القطع أو الاطمئنان بأن المرثي هو الإمام المهدي عليه السلام.

هذه الدعوى بلا إشكال مشمولة للتوقيع الشريف، وصاحبها مفتر كذاب، وكما سبق القول بأن التوقيع يقطع الطريق أمام الدعاوى الكاذبة، والاستغلالات الخرافية المتعمدة.

#### المستوى السادس :

دعوى اللقاء والمشاهدة بلا دليل ولا برهان قاطع مع اقتران الدعوى بحمل توجيهات يزعم المدعي بكونها صادرة عن الإمام المهدي عليه السلام، وهي واضحة البطلان والانحراف.

هذه الدعوى بلا إشكال مشمولة للتوقيع الشريف، وصاحبها مفتر كذاب... والمطمأن به هو أن هذا المستوى من الادعاء هو المقصود [الأساس] من التكذيب في التوقيع الشريف، من أجل حماية القواعد الشعبية المؤمنة بالإمام المهدي عليه السلام من كل الاختراقات المنحرفة والحركات الضالة، والادعاءات الكاذبة.

#### المستوى السابع :

دعاوى المهديّة الباطلة.

حدثت في التاريخ - ولا زالت - دعوات مهديّة كاذبة وزائفة من أجل خداع الناس وتضليلهم، ولا إشكال في بطلان هذه الدعاوى، فالأدلة الثابتة القطعية المعتمدة عند الشيعة الإمامية تؤكد على انحصار المهدي وانطباقه على محمد بن الحسن عليه السلام.

وهذا المستوى خارج عن محل الكلام، فالتوقيع ناظر إلى المهدي الحقيقي وفق المنظور الشيعي، وأخبار المشاهدة تتحدث عن هذا المهدي، وليس عن أشخاص انتحلوا المهديّة كذباً وزوراً.

ملاحظة،

من أجل التوسّع حول موضوع المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى يُقرأ:  
السيد محمد الصدر: تاريخ الغيبة الصغرى ص ٦٣٠ - ٦٥٤ (الحقل السابع:  
إعلان انتهاء السفارة وبدء الغيبة الكبرى).





موسوعة الإمام المهدي (عج)

مَنْ مَجَّحَ الْأَمْرَ

فِي الْأَيَّامِ الثَّانِي عَشَرَ

سماحة آية الله العظمى الشيخ

ظفر الله الضائي الحكيم الكافي



٢

دار المعرفى

فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سكن في كربلاء

في عترة

أهل بيتي

## DAR AL-MORTADA

Printing - publishing - Distributing  
Lebanon - Beirut  
PO Box: 155/25 Ghobiery  
Tel-Fax: 009611840392  
Mobile: 0096170950412  
E-mail:mortada14@hotmail.com  
Printed In Lebanon

## دار المرتضى

طباعة، نشر، توزيع  
بيروت لبنان، ص.ب ٢٥/١٥٥ الغبيري  
تلفاكس: ٠٠٩٦١١٨٤٠٣٩٢  
خليوي: ٠٠٩٦١٧٠٩٥٠٤١٢  
E-mail:mortada14@hotmail.com

الطبعة الثالثة  
1429 هجرية  
2008 ميلادية

جميع حقوق الطبع والاقتباس محفوظة  
ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة طباعة  
أو ترجمة الكتاب أو جزء منه إلا بإذن  
خطي من المؤلف والناشر

## الباب الخامس

في حالاته ومعجزاته في الغيبة الصغرى بعد وفاة أبيه ،

وذكر من تشرف بمقام السفارة في الغيبة الصغرى

ومن فاز برؤيته فيها

وفيه ثلاثة فصول

١٢٢ .....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ١

الباب الخامس : في حالاته ومعجزاته في الغيبة الصغرى و ..... ٥١٩

٨٧٨ - ١٦ - كمال الدين : حدثنا أبو محمد؛ الحسن بن أحمد

---

١٦ - كمال الدين: ج ٢ ص ٥١٦ ب ٤٥ ح ٤٤؛ غيبة الشيخ: ص ٣٩٥ ح ٣٦٥؛ إعلام  
الورى: الركن الرابع ق ٢ ب ٣ ف ٢ وفيه: «وسياتي شيعتي»؛ الخرائج والجرائع:  
←

المكتَّب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري - قدس الله روحه - فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمري! أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميّت ما بينك وبين ستة أيّام، فاجمع امرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية [التامة - خ]، فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، إلا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذبٌ مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

← ج ٣ ص ١١٢٨ ح ٦ ط مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام؛ البحار: ج ٥١ ص ٣٦٠ و

٣٦١ ب ١٦ ح ٧؛ جنة المأوى المطبوع مع المجلد ٥٣ من البحار: ص ٣١٨.

أقول: في بعض نسخ كمال الدين وسائر الكتب: «فقد وقعت الغيبة التامة»، وفي اصل النسخة المطبوعة من غيبة الشيخ: «وسياتي لشيعتي»، وفي الخرائج وجنة المأوى: «وسياتي من شيعتي»، وفي بعض الكتب: «وسياتي في شيعتي»، هذا وربّما يقال بأنّ هذا التوقيع بظاهره ينافي الحكايات الكثيرة المتواترة القطعية التي لا يمكن احصاؤها لكثرتها، وتدلّ على وقوع المشاهدة، وتشرف البعض بدرك فيض زيارته ومحضره، وينافي أيضاً ما اتفق الكلّ عليه ظاهراً حتى الصدوق ناقل هذا التوقيع من مشاهدة جماعة كثيرة إياه، وقد ذكروا لرفع التنافي أو الجواب عن هذا الخبر وجوهاً، ذكر الستة منها في جنة المأوى، منها: ما عن المجلسي في البحار وغيره، وهو أنّ سياق الخبر يشهد بأنّ المراد من ادّعاء المشاهدة ادّعاؤها مع النيابة والسفارة، وايصال الاخبار من جانبه الى الشيعة على مثال السفراء في الغيبة الصغرى، وهذا الوجه قريب جداً، ومنها: أنّه خير واحد مرسل ضعيف، لم يعمل به ناقله، وهو الصدوق في الكتاب المذكور، وأعرض الاصحاب عنه، فلا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها، بل من بعضها المتضمّن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها من غيره عليه السلام.

إثبات الهداة: ج ٣ ص ٦٩٣ ف ٢ ب ٣٣ ح ١١٢ مختصراً؛ الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٧٨

طبع بيروت.



الباب الخامس : في حالاته ومعجزاته في الغيبة الصغرى و ..... ٥٢١

قال : فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو وجود بنفسه، فقليل له : من وصيك من بعدك؟ فقال : لله أمرٌ هو بالغه، ومضى - رضي الله عنه فهذا آخر كلام سُمع منه .

مَوْسُوْعَةٌ  
الْأُمَّةِ الْمَهِيْبَةِ

(٤)

إثْبَاتُ الْغَيْبَةِ

وَسَيَرَةُ الْأَمَامِ فِي الْغَيْبَةِ وَالظُّهُورِ

نَشْرُ الْفَقَاهَةِ

محمود، عرفان  
اثبات الغيبة وسيره الامام (ع) في الغيبة والظهور/تأليف عرفان محمود  
قم: نشر فقاهاة، ١٣٩٢. شابك: ٧-٠٤-٠٣-٠٤-٦٥٣٧-٠٠-٦٠٠-٩٧٨  
موسوعه الامام المهدي (عج): جلد ٤.  
موضوع: محمد بن حسن (عج)، امام دوازدهم، ٢٥٥ ق. غيبه  
موضوع: محمد بن حسن (عج)، امام دوازدهم، ٢٥٥ ق. احاديث-مهدويت  
رده بندي كنگره: ١٣٩٢ الف ٣/٤/٣ BP٢٢٢٤ رده بندي ديويي: ٩٧٧/٤٦٢



موسوعة  
الإمام المهدي (عج)  
(٤)

إثبات الغيبة وسيرة الإمام (ع) في الغيبة والظهور

- تأليف: عرفان محمود ○
- تحقيق: لجنة التحقيق ○
- اشراف: أبو الفضل الإسلامي ○
- موضوع: كلام وتاريخ ○
- الطبعة: الأولى ○
- المطبعة: مؤسسة النشر الاسلامي ○
- الكمية: ٥٠٠ ○
- صف الحروف: الطالبي ○
- التاريخ: ١٤٣٤ هـ ○

«نشر الفقاهاة» - قم

## ملحق الفصل السادس

### دلالات توقيع الإمام عليه السلام للسمرى بتكذيب المشاهدة في الغيبة الكبرى

ورد في التوقيع الشريف الصادر إلى آخر السفراء الأربعة علي بن محمد السمرى عليه السلام قول الإمام المهدي عجل الله فرجه: ألا فمَن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفترٍ<sup>(١)</sup>. وقد فهم البعض منه نفي إمكانية الالتقاء بالإمام المهدي في غيبته الكبرى واعتبروه معارضاً للروايات الكثيرة التي تناقلها الثقة الإثبات والمصرحة بالالتقاء به عليه السلام في هذه الغيبة والتي بلغت حد التواتر، وهذا الفهم لا ينفي أن يلتقي الإمام بالمؤمنين في غيبته الكبرى دون أن يعرفهم بهويته أو بشرط أن لا يدعوا مشاهدته ويلتزموا بالكتمان. فلا يتعارض مع الروايات المتقدمة المصرحة بالالتقاء به ورؤيته في غيبته الكبرى دون ادعاء المشاهدة، بل كتمان ذلك وإخبار عدد قليل من الأشخاص بذلك مع اشتراط أن لا يخبروا أحداً إلا بعد وفاة الملتقي.

### نفي الالتقاء به لا ينسجم مع دلالة التوقيع ولا هدفه:

بيد أن هذا الفهم لا ينسجم مع هدف هذا التوقيع الشريف وهو إعلان انتهاء

الغَيبة الصغرى ونظام الوكلاء المنصويين من قِبَل الإمام مباشرة، وقد تصدّى عدد من العلماء للردّ عليه وإثبات عدم تعارضه مع روايات الالتقاء بالإمام ورؤيته في غيبته الكبرى. ولعلّ من أجمع هذا الردود هو ردّ السيّد محمّد الصدر في تاريخ الغيبة الكبرى، لذا نكتفي بنقل بحثه بهذا الشأن كملحق لهذا الفصل ونوكل تفصيل الحديث عن ذلك للكتاب الخامس من هذه الموسوعة بإذن الله.



مَوْقِفِي عَيْتِ  
الْأَمْبَلِ الْمَهْدِيِّ

(٥)

مَوْقِفِي

الْأَمْبَلِ الْمَهْدِيِّ

بَعْدَ وِلَادَتِهِ فِي زَمَانِ الْغَيْبَةِ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

نَشْرُ الْفَقَاهَةِ





## إمكانية لقاء الإمام عليه السلام في الغيبة الكبرى وتوقيعه عليه السلام للسمرى

استوفينا الحديث في الكتاب الرابع من هذه الموسوعة عن إثبات إمكانية بل وقوع الالتقاء بالإمام المهدي عجل الله فرجه في غيبته الصغرى وكذلك الكبرى، وقد أشرنا هناك إلى أنّ تواتر الروايات المصرحة برؤيته والالتقاء به عليه السلام في غيبته منذ القرن الثالث الهجري وإلى يومنا هذا هو بحد ذاته دليلاً على إمكانية ذلك والكتاب الحالي كافٍ شافٍ في إثبات هذا التواتر المقصود. على إننا لا نجد خلافاً بين العلماء في إثبات رؤيته عجل الله فرجه عند ولادته وفي غيبته الصغرى وإلى انتهائها بوفاة رابع السفراء علي بن محمد السمرى رضوان الله عليه. والحديث هو بشأن الغيبة الكبرى وإمكانية رؤيته عليه السلام فيها، فقد توقف البعض بشأن ذلك لما ورد في توقيع الإمام عليه السلام للشيخ السمرى من قوله عجل الله فرجه: ... فقد وقعت الغيبة التامة (الثانية - خ) فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره (عز وجل - خ)، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي (إلى - خ) شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر...<sup>(١)</sup>.

### لا تعارض بين خبر التكذيب وما تواتر من اللقاء به:

ومبعث التوقف هو توهم أن تكذيب مدعي المشاهدة نفي لإمكانية رؤيته عليه السلام في الغيبة الكبرى، وقد تقدم دفع هذا التوهم ببراهين عدة نقلناها في الكتاب الرابع من هذه الموسوعة، فلا نكرر، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن هذا التوقيع الشريف صادر بشأن إعلان انتهاء السفارة الخاصة للنواب الأربعة رضوان الله عليهم، والمقصود نفي ادعاء المشاهدة مع عنوان السفارة الخاص، كما حصل بالفعل في تأريخ الغيبة الكبرى، فيكون الغرض قطع الطريق على هؤلاء الأدعياء وتحصين الشيعة من ادعاءاتهم التضليلية، فلا علاقة له بنفي إمكانية الرؤية الحاصلة بالفعل في غيبته الكبرى. كما يحتمل أن يكون المقصود نفي ادعاء المشاهدة للإمام إذا كان مجرد ادعاء خالٍ من الأدلة الإثباتية، فلا يشمل أخبار المشاهدة المدعمة بالأدلة المصرحة بصحة المشاهدة، وهذا الوجه مستفاد من استخدام التوقيع تعبير «من ادعى المشاهدة».

كما يحتمل أن يكون المراد أيضاً نفي ادعاء المشاهدة العامة قبل ظهور علامات الظهور الحتمية أو النهي عن ادعاء المشاهدة. ولذلك حرص الكثير من الصالحين على التكتّم على لقاءاتهم به في غيبته الكبرى عجل الله فرجه، وثمة وجوه احتمالية أخرى ذكرها العلماء وهي كافية في رفع التوهم المذكور، إلا أن الوجه الأول رجحه الكثير من العلماء.

يقول آية الله السيد محمد تقي الإصفهاني في كتابه مكياال المكارم وبعد إثبات صحة التوقيع المذكور: المقام الثاني في دلالة الحديث المذكور على المطلب المزبور وتقرير ذلك أن قوله عليه السلام «فقد وقعت الغيبة الثانية» تعليل لقوله «ولا توص إلى أحدٍ يقوم مقامك» فيدل على أن الغيبة الكبرى هي التي



### تصريح العلماء بإمكانية رؤيته عليه السلام في غيبته:

ولذلك فلم يمنع هذا التوقيع الشريف المشهور أساطين علماء الإمامية من المتقدمين والمتأخرين من التصريح بإمكانية رؤية الإمام عجل الله فرجه في غيبته الكبرى، ولم يفهموا منه نفي وقوعها، فنقل فيما يلي نماذج لبعض تصريحاتهم بهذا الخصوص:

#### الشيخ الأقدم محمد بن عبدالرحمن بن قبة:

١ - قال الشيخ الجليل أبو جعفر محمد بن عبدالرحمن بن قبة وهو من أجلاء علماء الإمامية في بداية عصر الغيبة، وكان «عظيم القدر، حسن العقيدة، قوياً في الكلام، كان قديماً من المعتزلة وتبصر وانتقل، وكان حاذقاً، شيخ الإمامية في زمانه، له كتاب في الإمامة...»<sup>(١)</sup>، قال في جوابه عن شبهات المعتزلة بشأن الإمام المهدي عجل الله فرجه وغيبته:

... إن الغيبة ليست هي العدم، فقد يغيب الإنسان إلى بلد يكون معروفاً فيه ومشهداً لأهله ويكون غائباً عن بلدٍ آخر، وكذلك قد يكون الإنسان غائباً عن قومٍ دون قومٍ، وعن أعدائه لا عن أوليائه، فيقال: إنه غائب وإنه مستتر، وإنما قيل «غائب» لغيبته عن أعدائه وعمّن لا يوثق بكتمانهم من أوليائه، وأنه ليس مثل آبائه عليهم السلام ظاهراً للخاصة والعامة، وأوليائه - مع هذا - ينقلون [خبر] وجوده وأمره ونهيه، وهم عندنا ممّن تجب بنقلهم الحجة، إذ كانوا يقطعون العذر لكثرتهم، واختلافهم في فهمهم ووقوع الاضطراب مع خبرهم، ونقلوا ذلك كما نقلوا إمامة آبائه عليهم السلام...<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع ترجمته في منتهى المقال في أحوال الرجال للعلامة الحائري: ٦ / ٩٠ - ٩٣.

(٢) كمال الدين: ١ / ٦١ و ٦٢.

### الشيخ الصدوق:

٢ - وقال الشيخ الأقدم الثقة الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه - وهو علم أعلام محدثي الإمامية في بداية الغيبة الكبرى المولود بدعاء الإمام المهدي عجل الله فرجه كما سيأتي وقد توفي سنة (٣٨١هـ) - في جوابه على شبهات مماثلة بشأن إمامة الإمام الغائب عجل الله فرجه :

... فأما إجابته [يعني الإمام المهدي] إيتاكم عن معالم الدين ، فإن جئتموه مسترشدين متعلمين عارفين بموضعه مقرّين بإمامته عرفكم وعلمكم ، وإن جئتموه أعداءً له مرصدين بالسعاية إلى أعدائه منطوين على مكروهه عند أعداء الحق متعرفين مستور أمور الدين لتذيعوه لم يجبكم لأنه يخاف على نفسه منكم...

... لم نقل إن الإمام يستر نفسه (عن جميع الناس - خ) لأن الله عز وجل قد نصبه وعرف الخلق بمكانه بقول الصادق الذي قبله فيه ونصبه له ، وإنما قلنا: إن الإمام لا يقرّ عند أعدائه بذلك أي بإمامته خوفاً منهم أن يقتلوه ، فأما أن يكون مستوراً عن جميع الخلق فلا...<sup>(١)</sup>.

### الشيخ المفيد:

٣ - وقال الشيخ الأجل محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد والمتوفى سنة (٤١٣هـ) في كتابه الفصول العشرة في الغيبة وبعد الإشارة إلى جماعة من «أهل عقلٍ ودراية وأمانة وثقةٍ ودراية وفهمٍ وتحصيلٍ ونباهة» قد شاهدوا الإمام عجل الله فرجه عند ولادته وخلال غيبته الصغرى :

... وهذا يسقط دعوى الخصوم وفاق الإمامية لهم أن صاحبهم لم يُر منذ



### رؤية القائم عليه السلام منذ ولادته إلى القرن الحاضر

ادّعوا ولادته، ولا عرف له مكان ولا خبر أحدٌ ببقائه. فأما بعد انقراض مَنْ سَميناه من أصحاب آبيه وأصحابه عليهم السلام، فقد كانت الأخبار عَمَن تقدم من أئمة آل محمد عليهم السلام متناصرة بأنه لا بدّ للقائم المنتظر من غيبتين إحداهما أطول من الأخرى، يعرف خبره الخاص في القصرى ولا يُعرف العام له مستقراً في الطولى إلا من تولّى خدمته من ثقات (تقاة - خ ل) أوليائه، ولم ينقطع عنه إلى الاشتغال بغيره.

والأخبار بذلك موجودة في مصنفات الشيعة الإمامية قبل مولد أبي محمد وأبيه وجده عليهم السلام، وظهر حقها عند مضي الوكلاء والسفراء الذين سَميناهم عليهم السلام، وبأن صدق روايتها بالغيبة الطولى، فكان ذلك من الآيات الباهرات في صحة ما ذهب إليه الإمامية ودانت به في معناه<sup>(١)</sup>.

وواضح أنه عليه السلام يستند إلى ما ورد في الأحاديث الشريفة لإثبات إمكانية رؤيته بل ومعرفة مكانه أيضاً في غيبته «الطولى» عجل الله فرجه، شريطة أن يكون العارف بمكانه - وهذا ذو مرتبة أعلى من مجرد المشاهد له - من «ثقات أو تقاة أوليائه» وممن لم يشغله شيء عن خدمة مولاه عليه السلام: «ولم ينقطع عنه إلى الاشتغال بغيره»، وفي ذلك إشارة إلى أن أعمالنا هي التي حجبتنا عن مشاهدته عليه السلام. وهذا المضمون ورد في رسالة الإمام عجل الله فرجه للشيخ المفيد كما سيأتي.

### السيد المرتضى علم الهدى:

٤ - قال السيد الجليل علم الهدى أبو القاسم علي بن الحسين المعروف

(١) الفصول العشرة في الغيبة: ٨١ و٨٢.

بالشريف المرتضى والمتوفى سنة (٤٣٦هـ) في كتاب «تنزيه الأنبياء»: ... أول ما نقوله: إنا غير قاطعين على أن الإمام لا يصل إليه أحدٌ ولا يلقاه بشر، فهذا أمرٌ غير معلومٍ ولا سبيل إلى القطع عليه...<sup>(١)</sup>

... وقلنا أيضاً: إنه غير ممتنع أن يكون الإمام ﷺ يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف، فإن هذا ممّا لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإتما يعلم كل واحد من شيعته حال نفسه ولا سبيل له إلى العلم بحال غيره...<sup>(٢)</sup>

### الشيخ تقي الدين الحلبي:

٥- وقال الثقة العين أبو الصلاح تقي الدين الحلبي صاحب كتاب «الكافي في الفقه» والمتوفى سنة (٤٤٧هـ) في كتابه «تقريب المعارف» ضمن رده عن المشككين بصحة غيبة صاحب الزمان عجل الله فرجه:

... وليس لأحد أن يقول: فهب تكليف أعدائه مع غيبته ﷺ لازم لتقصيرهم عن الواجب من تمكينه مما بال أوليائه العارفين به المتدينين بطاعته، يُمنعون لطفهم بظهوره لهم بجناية غيرهم، ويلزمهم تكليف ما ظهور الإمام لطف فيه مع غيبته بجريرة سواهم، ومقتضى الألفاظ عندكم بخلاف هذا.

[ليس لأحد أن يقول ذلك] لأننا لا نقطع على غيبة الإمام ﷺ عن جميعهم، بل يجوز ظهوره لكثيرٍ منهم...<sup>(٣)</sup>

(١) تنزيه الأنبياء: ١٨٢.

(٢) المصدر السابق: ١٨٤.

(٣) تقريب المعارف: ٢٠٢.

### الشيخ أبو الفتح الكراجكي الطرابلسي:

٦- وقال الإمام الجليل الفقيه أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي الطرابلسي المتوفى سنة (٥٤٤٩ هـ) في كتابه القيم «كنز الفوائد» وضمن جوابه على سؤال بشأن الغيبة:

والذي اقتضاه العدل والحكمة في هذا الزمان من نصب الإمام للأنام، فقد أزاح الله سبحانه العلة فيه وأوجده ودل عليه بحجة العقل الشاهدة في الجملة بأنه لا بد من إمام كامل معصوم في كل عصر، وبحجج النصوص على التعيين الماثورة عن رسول الله رب العالمين، وعن الأئمة من أهل بيته الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، في التعريف بصاحب هذا الزمان عليه السلام، بنعته ونسبه اللذين يتميز بهما عن الأنام.

ولكن الظالمين سلكوا سنن من كان قبلهم في قصدهم لإهلاك هدايتهم، وحرصهم على إطفاء نور مصابيحهم، فقصدوا قصده فأخافوه، وانطوت نياتهم على قتله متى وجدوه، فأمر [هـ] الله بالاستتار [لما] علمه من مباينة حاله لحال كل نبي وإمام أبدى شخصه فقتلهم الناس، إذ كانت مصلحة الأمة بعد آباته صلوات الله عليهم مقصورة على كونه إماماً لهم، وأن غيره لا يقوم مقامه في مصالحتهم... ولسنا مع ذلك نقطع على أن الإمام عليه السلام لا يعرفه أحد ولا يصل إليه، بل قد يجوز أن يجتمع به طائفة من أوليائه تستر اجتماعها به وتخفيه<sup>(١)</sup>.

### شيخ الطائفة الطوسي:

٧- وقال شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة

(١) كنز الفوائد: ٢ / ٢١٧ و ٢١٨.

(٥٤٦٠ هـ) في كتابي الغيبة وتلخيص الشافي :

إنا أولاً لا نقطع على استتاره [المهدي عجل الله فرجه] عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يبرز لأكثرهم، ولا يعلم كل إنسان إلا حال نفسه، فإن كان ظاهراً له فعلته [يعني علّة عدم الظهور للإنسان المقصود] مزاحة، وإن لم يكن ظاهراً له عنم أنه إنمّا لم يظهر له لأمرٍ يرجع إليه [أي للإنسان، ففيه ما يمنع فوزه بلقاء إمامه عليه السلام] وإن لم يعلمه لتقصيرٍ من جهته...

نحن نجوز أن يصل إليه كثيرٌ من أوليائه والقائلون بإمامته فينتفعون به...<sup>(١)</sup>.  
ويطرح عليه في تلخيص الشافي السؤال: «الأعداء إن حالوا بينه وبين الظهور على وجه التصرف والتدبير فلم يحولوا بينه وبين لقاء من شاء من أوليائه على سبيل الاختصاص وهو يعتقد طاعته ويفترض اتباع أوامره ويحكمه في نفسه؟».

ثم يجيب على السؤال بالقول: ... إن الذي يجب أن يُجاب به عن السؤال الذي ذكرناه في علّة الاستتار عن أوليائه: أنه لا يجب القطع على استتاره عن جميع أوليائه...<sup>(٢)</sup>.

### السيد ابن طاووس:

٨ - وقال السيد الأجل رضي الدين علي بن طاووس الحلي المتوفى سنة (٥٦٦٤ هـ) في كتابه العقائدي القيم «الطرائف» :

وإذا كان عليه السلام غير ظاهر الآن لجميع شيعته فلا يمتنع أن يكون جماعة منهم يلقونه وينتفعون بمقاله وفعاله، ويكتمونه كما جرى الأمر في جماعة من

(١) الغيبة: ٦٨ و ٦٩ من الطبعة غير المحققة.

(٢) تلخيص الشافي: ٤ / ٢٢١ و ٢٢٢.

الأنبياء والأوصياء والملوك حيث غابوا عن كثير من الأمة لمصالح دينية أو دنيوية أوجبت ذلك<sup>(١)</sup>.

وقال رضوان الله عليه في كتابه التربوي القيم «كشف المحجة لثمرة المهجة» مخاطباً ابنه :

والطريق مفتوحة إلى إمامك عليه السلام لمن يريد الله جلّ شأنه عنايته به وتمام إحسانه إليه.

... فصارت الغيبة حجة لهم عليهم السلام وحجة على مخالفيه في ثبوت إمامته وصحة غيبته، مع أنه عليه السلام حاضر مع الله جلّ جلاله على اليقين، وإنما غاب من لم يلقه عنهم لغيبتهم عمّن حضره للمتابعة له ولرب العالمين...<sup>(٢)</sup>. يعني أنّ عدم الفوز بلقائه عجل الله فرجه نتيجة عدم المتابعة له والله جلّت قدرته. وستأتي كنمات أخرى للسيد ابن طاووس عند الحديث عن لقائه هو رضوان الله عليه بإمام زمانه.

### الحكيم ميثم البحراني:

٩- وقال الحكيم الرباني كمال الدين الشيخ ميثم بن علي البحراني المتوفى سنة (٦٧٩هـ) صاحب الشروح الثلاثة لنهج البلاغة، في كتابه الكلامي الشهير «قواعد المرام في علم الكلام»:

إنّا نجوز أن يظهر لأوليائه ولا نقطع بعدم ذلك، على أنّ اللطف حاصل لهم في غيبته أيضاً، إذ لا يأمن أحدهم إذا هم بفعل معصية أن يظهر الإمام عليه

(١) الطرانف: ١٨٥.

(٢) كشف المحجة: ٥٣ - ٥٤ الطبعة القديمة.

فيوقع به الحد، وهذا القدر كافٍ في باب اللطف<sup>(١)</sup>.

### الفاضل الإربلي:

١٠ - وقال العائم الجليل الثقة الفاضل الشيخ أبو الحسن علي بن عيسى الإربلي المتوفى سنة (٦٩٣هـ) في كتاب «كشف الغمة» في معرض رده على فرية إقامة الإمام المهدي أرواحنا فداه في السرداب: هذا قولٌ عجيب وتصورٌ غريب، فإن الذين أنكروا وجوده لا يوردون هذا، والذين يقولون بوجوده لا يقولون إنه في سرداب، بل يقولون إنه حيٌّ موجود يحلّ ويرتحل ويطوف في الأرض بيوت وخيم وخدم وحشم وإبل وخيل وغير ذلك، وينقلون قصصاً في ذلك وأحاديث يطول شرحها، وأنا أذكر من ذلك قصتين قرب عهدهما من زماني وحدثني بهما جماعة من ثقات إخواني...<sup>(٢)</sup>.

### المحدث السيد النيلى النجفي:

١١ - وقال المحدث الفقيه العلامة السيد بهاء الدين علي بن عبد الكريم النيلى النجفي من أعلام القرن التاسع الهجري ومن أساتذة الشيخ ابن فهد الحلبي في كتابه «منتخب الأنوار المضيئة في الحكمة الشرعية الإنهية» ضمن حديثه عن غيبة الإمام المهدي عليه السلام واستتاره فيها: إننا لا نمنع من ظهوره لأوليائه، لكن ليس الكلّ صالحاً لظهوره عليهم ووصولهم، بل البعض قد حصل له ذلك... ثم إن اللطف موجودٌ حاصلٌ

(١) قواعد المرام: ١٩١.

(٢) كشف الغمة: ٢ / ٤٩٣.



روية القائم عليه السلام منذ ولادته إلى القرن الحاضر

٤٠

للجميع ، لأنّ مَنْ يقول بإمامته لا يأمن أن يظهر فيعاقبه على المعصية ويشبهه على الطاعة ، فهم مع جزمهم بوجوده وإمكان حضوره لا يزالون قرييين إلى الطاعة بعيدين عن المعصية ، فاللطف حاصلٌ لهم...<sup>(١)</sup>.

العلامة محمد تقي المجلسي:

١٢ - وقال العلامة العارف المتعبّد الشيخ محمد تقي المجلسي والد الشيخ محمد باقر صاحب البحار في شرحه لكتاب مَنْ لا يحضره الفقيه الموسوم بـ «روضة المتقين» :

أما اليوم - وإن كان الولي غائباً - فأثار الأئمة المعصومين عليهم السلام ظاهرة ، والعلماء المؤيّدون عن الله موجودون ، مع أنه اشتهر كثيراً هدايات صاحب عليه السلام لجماعة من العلماء عند المشكلات ، والحمد لله رب العالمين على أنه كلما تشرفتُ بخدمته عليه السلام في الرؤيا الصادقة الظاهرة آثارها كما ورد في الأخبار أن غيبته كغيبية الشمس تحت السماء [السحاب] ونفعها ظاهر لا يخفى...<sup>(٢)</sup>.

السيد بحر العلوم:

١٣ - قال العلامة الفقيه آية الله العظمى السيد مهدي بحر العلوم رضوان الله عليه في فوائده الرجالية وبعد ذكره للتوقيع المهدي الشهير للشيخ المفيد وضمن ترجمته له :

وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة حال المبتدئ ودعواه المشاهدة المنفية بعد الغيبة الكبرى ، ويمكن دفعه باحتمال حصول

(١) منتخب الأنوار المضيئة : ٧٣.

(٢) روضة المتقين : ٩ / ٣٢٩.

العلم بمقتضى القرائن واشتمال التوقيع على الملاحم والإخبار عن الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الله وأولياؤه لهم، وإن المشاهدة المنفية أن يشاهد الإمام ويعلم أنه الحجّة عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلغ ادّعاؤه ذلك. وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار بقول الإمام عليه السلام بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه عليه السلام فيبرزه في صورة الإجماع، جمعاً بين الأمر بإظهار الحق والنهي عن إذاعة مثله بقولٍ مطلق... وقد يمنع أيضاً امتناعه في شأن الخواص وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار ودلالة بعض الآثار<sup>(١)</sup>.

### المحقق الكاظمي:

١٤- وقال الأصولي المحقق الشيخ أسد الله التستري الكاظمي في كتابه القيم «كشف القناع عن وجوه حجية الإجماع»:

الثاني عشر: من وجوه الإجماع وهو ملحق بها صورة أن يحصل لبعض حمة أسرار الأئمة عليهم السلام العلم بقول الإمام الغائب بعينه بنقل أحد سفرائه وخدمته سراً على وجه يفيد اليقين، أو بتوقيعه ومكاتبته كذلك، أو بسماعه منه مشافهةً على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في زمن الغيبة، فلا يسعه التصريح بما أطلع عليه والإعلان بنسبة القول إليه، ولا يجد في سائر الأدلة الموجودة العلمية ما ينهض إثبات ذلك بناءً على إمكان فقد ولاها في غيرها أيضاً من الأدلة ما يقتضيه بناءً على الاكتفاء بها والاستغناء بها عما عداها، وإلا لم يجد من عداها إعلامه بما بدا له مع عدم إيجابه العلم وله لو وجد غيره ممّا ذكر لم يحتج إليه إلا

(١) الفوائد الرجالية: ٣ / ٣٢٠ و ٣٢١، النجم الثاقب: ٢ / ٤٠٦ و ٤٠٧.

### رؤية القائم عليه السلام منذ ولادته إلى القرن الحاضر

من باب التأييد والتقوية ، فإذا كان الحال كما ذكر وكان غير مأمور بإخفاء ما وقف عليه وكتمانه عن سائر الناس على الإطلاق أو مأموراً بإظهاره بحيث لا ينكشف حقيقة الحال فيبرزه لغيره في مقام الاحتجاج بصورة الإجماع خوفاً من الضياع وجمعاً بين الأمثال لما ورد من الأمر بإظهار الحق وتشبيده بحسب الإمكان ، وما ورد من النهي عن إذاعة مثله لغير أهله ولا سيما إذا أدى إظهاره على وجهه إلى تكذيبه وعدم الاعتماد على نقله ، فيفوت الغرض من إبرازه المأمور به عموماً أو خصوصاً فلا بد حينئذٍ من وقوع اتفاق مع ذلك بحيث يوجب صحة ما يختاره من الكلام لترويج الكلام أو التعبير بما يقتضي التباس المقصود منه على الأفهام.

ولا ريب أن حصول العلم لبعض الخواص بقول الإمام عليه السلام على نحو ما ذكر أمر يمكن في نفسه ، ولوقوعه شواهد من الأخبار والآثار ويجوز له التوسل في إظهاره بما قلنا حيث لم يكن مأموراً بستره مطلقاً ، ولا يمنع منه الأمر بستره عن الأعداء أو عمن لا يحمل ذلك ، كما لا يخفى ، فيكون حجةً على نفسه لكونه من السنة وعلى غيره بعد إبرازه على نحو ما ذكر لكونه من الإجماع ، وربما يكون هذا هو الأصل في كثير من الزيارات والآداب والأعمال المعروفة التي تداولت بين الإمامية ولا مستند لها ظاهراً من أخبارهم ولا من كتب قدمائهم الواقفين على آثار الأئمة وأسرارهم ولا أمانة تشهد بأن منشأها أخبار مطلقة أو وجوه اعتبارية مستحسنة هي التي دعتهم إلى إنشائها وترتيبها والاعتناء بجمعها وتدوينها ، كما هو الظاهر في جملة منها.

فتكون كما روى والد العلامة وابن طاووس طاب ثراهما عن السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن محمد الآوي الحسيني المجاور بالمشهد المقدس الغروي عن صاحب الزمان صلوات الله عليه في طريق الاستخارة بالسبحة

وغيره أيضاً على ما يظهر من كلام الشهيد وكما هو مروى عنه في قصة الجزيرة الخضراء المعروفة المذكورة في البحار وتفسير الأئمة عليهم السلام وغيرهما وكما سمعه منه ابن طاووس في السرداب الشريف وكما علمه عليه السلام محمد بن علي العلوي الحسيني المصري في حائر الحسين عليه السلام وهو بين اليقظان والنائه وقد أتاه الإمام عليه السلام مكرراً وعلمه، إلى أن تعلمه في خمس ليالٍ وحفظه ثم دعا به واستجيب دعاءه وهو دعاء العلوي المصري المعروف، وكغير ذلك مما يقف عليه المتتبع.

ويحتمل أن يكون هو الأصل أيضاً في كثير من الأقوال المجهولة القائل فيكون المطلع على قول الإمام عليه السلام لما وجدته مخالفاً لما عليه الإمامية ومعظمهم ولم يتمكن من إظهاره على وجهه وخشي أن يضيع الحق ويذهب عن أهله جعله قولاً من أقوالهم، وربما اعتمد عليهم وأفتى به من غير تصريح بدليله لعدم قيام الأدلة الظاهرة بإثباته بناءً على إمكان ذلك كما مر، ولعل هذا الوجه فيما تقدم في الوجه الثاني عن بعض المشايخ من الاعتبار لتلك الأقوال والميل إليها وتقويتها بحسب الإمكان لاحتمال كونها أقوال الإمام ألقاها بين العلماء لئلا يجمعوا على الخطأ فيكون طريق إلقائها وهو ما ذكرنا إذ لا يتصور غيره ظاهراً وقد مر الكلام<sup>(١)</sup>.

### الآخوند الخراساني:

١٥ - قال آية الله المحقق الكبير والأصولي البارِع المرجع الإسلامي الشهير الآخوند محمد كاظم الخراساني في كتابه الدراسي المعروف «كفاية الأصول» ضمن حديثه عن مبنى الإجماع:

(١) كشف القناع: ٢٣٠ - ٢٣١ من الطبعة الحجرية.

### رؤية القائم عليه السلام منذ ولادته إلى القرن الحاضر

... وأما كون المبنى العلم بدخول الإمام عليه السلام بشخصه في الجماعة أو العلم برأيه للاطلاع بما يلزمه عادة من الفتاوى فقليل جداً في الإجماعات المتداولة في السنة الأصحاب كما لا يخفى، بل لا يكاد يتفق العلم بدخوله عليه السلام على نحو الإجمال في الجماعة في زمان الغيبة، وإن احتمل تشرف بعض الأوحدي بخدمته عليه السلام ومعرفة أحياناً...<sup>(١)</sup>.

### المحقق النائيني:

١٦ - وقال المحقق الشيخ النائيني عليه السلام في كتاب «فوائد الأصول» ضمن رده على المسلك الدخولي:  
... وأما في زمان الغيبة فلا يكاد يحصل ذلك عادة، نعم قد يتفق في زمان الغيبة للأوحدي التشرف بخدمته وأخذ الحكم منه عليه السلام.<sup>(٢)</sup>

### السيد محسن الأمين العاملي:

١٧ - وقال العلامة المنتبغ آية الله السيد محسن الأمين العاملي في سيرة المهدي عليه السلام من «كتابه أعيان الشيعة» بعد ذكره من رأى الإمام عليه السلام في الغيبة الصغرى:  
وقد جاءت أحاديث دالة على عدم إمكان الرؤية في الغيبة الكبرى، وحكيته رؤيته عليه السلام عن كثيرين في الغيبة الكبرى، ويمكن الجمع بحمل نفي الرؤية على رؤية من يدعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه على مثال السفراء، أو بغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) كفاية الأصول: ٢ / ٢٩١.

(٢) فوائد الأصول: /، رعاية الإمام المهدي للمراجع والعلماء الأعلام: ١٨ نقلاً عنه.

(٣) أعيان الشيعة: ١٦ القسم الخامس الخاص بالمهدي عليه السلام.

والتصريحات المماثلة كثيرة يصعب إحصاؤها، فنكتفي بهذا القدر، ونشير إلى أن الكتب التي ألفها علماؤنا الأعلام منذ القرن الرابع الهجري وإلى اليوم لا تكاد تخلو من إقرار صريح أو ضمني بإمكانية رؤية الإمام المهدي عجل الله فرجه والالتقاء به في غيبته الكبرى، واعتبروا ذلك من مصاديق الانتفاع به عليه السلام في غيبته التي أخبرت عنها الأحاديث الشريفة.

يُضاف إلى ذلك أن هذه الحقيقة مدعمة بطائفة من الأحاديث الشريفة التي تصرح بها، وقد نقلنا عدداً منها في الكتاب الثالث من هذه الموسوعة.





# مِثْقَالُ الْمَلِكِ

فِي

فَوَائِدِ الدُّعَاءِ لِلْقَائِمِ

تَأَلَّفَتْ

الْعِلَامَةُ الرَّبِيعَةُ الرَّابِعَةُ

الْحَاجُّ مِيرزا مُحَمَّدُ تَقِي المَوْسُو الأَصْفَهَانِي

«فَيْتَهُ مُحَمَّدُ كِتَابِي»

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

مَوْسَمًا

الْأَمَامِ الرَّهْدِي



### تمثال المؤلف

الكتاب : مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم عليه السلام.

المؤلف : السيد محمد تقي الموسوي الإصفهاني «الفييه الاحمدآبادي».

التحقيق والنشر : مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام - قم .

الطبعة الأولى : سنة ١٤٢٢هـ - تمناز بتحقيق جديد .

المطبعة : أمير - قم .

الكمية : ٣٠٠٠ نسخة .

الناشر : حبل المتين .

شابك (الدورة) : ٤ - ٤ - ٩٣٤٦٢ - ٩٦٤ .

شابك (ج٢) : ٥ - ٦ - ٩٣٤٦٢ - ٩٦٤ .

حقوق الطبع كلها محفوظة لمؤسسة الإمام المهدي عليه السلام - قم المقدسة

### الامر الواحد والسبعون:

تكذيب من ادّعى الوكالة والنيابة الخاصة عنه ﷺ في زمان الغيبة الكبرى  
 أعلم أنه اتفقت الإمامية على انقطاع الوكالة، واختتام النيابة الخاصة، بوفاة  
 الشيخ الجليل علي بن محمد السمري (رض) وهو الرابع من النوّاب الاربعة،  
 الذي كانوا مرجعاً للشيعة في زمان الغيبة الصغرى،  
 وأنه ليس بعد وفاة السمري إلى زمان ظهور الحجّة عجل الله فرجه الشريف  
 نائب مخصوص عنه في شيعته،  
 وأن المرجع في زمان غيبته الكبرى هم العلماء العاملون، الحافظون لحدود  
 الله، وأن من ادّعى النيابة الخاصة فهو كاذب مردود،  
 بل يعدّ ذلك من ضروريات مذهب الإمامية التي يعرفون بها، ولم يخالف  
 في ذلك أحد من علمائنا، وكفى بهذا حجّة وبرهاناً.

١٦١٨- ويدلّ على المقصود أيضاً: ما رواه الشيخ الجليل رئيس المحدثين  
 المعروف بالصدوق الذي بشر بولادته سيّدنا ومولانا الحجّة ﷺ في كتاب كمال  
 الدين، قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتّب (ره) قال: كنت بمدينة  
 السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري (ره) فحضرته قبل  
 وفاته بأيام، فأخرج إلي الناس توقيعاً نسخته:

بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر

إخوانك فيك، فإنك ميّت ما بينك وبين ستّة أيّام، فأجمع أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية، فلا ظهور إلا بعد إذن الله عزّ وجلّ، وذلك بعد طول الامد، وقسوة القلوب، وامتلاء الارض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، الا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب<sup>(١)</sup> مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

قال: فنسخنا هذا التوقيع، وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا

إليه، وهو يجود بنفسه، فقيل له من وصيك من بعدك؟

فقال (ره): لله أمر هو بالغه، ومضى رضي الله تعالى عنه.

فهذا آخر كلام سمع منه [رحمة الله ورضوانه عليه].<sup>(٢)</sup>

أقول: الكلام هنا في مقامين: أحدهما: في سند الحديث الشريف المذكور.

والثاني: في دلالة على المقصد المزبور.

أما الأوّل: فاعلم أنّ هذا حديث صحيح اصطلاحاً، لأنّه مروى عن مولانا

صاحب الزمان عجل الله فرجه بتوسط ثلاثة أشخاص:

الأوّل: الشيخ الاجلّ أبو الحسن عليّ بن محمّد السمرّي، وهو لجلالته

واشتهاره غنيّ عن البيان.

والثاني: الشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه

القمي، وهو أيضاً لاشتهاره واشتهار كتابه وجلالة قدره لا يحتاج إلى التوضيح.

والثالث: أبو محمّد الحسن بن أحمد المكتّب،

وهو كما ذكره الفاضل الالمعي المولى عناية الله في مجمع الرجال: أبو

محمّد الحسن بن الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب<sup>(٣)</sup>،

(١) كذّاب، خ. (٢) كمال الدين: ٥١٦/٢ ح ٤٤، عنه البحار: ٥١/٣٦٠ ح ٧ وج ٥٣/٥١

ح ١، وأورده الشيخ الطوسي (ره) في الغيبة: ٣٩٥ ح ٣٦٥.

(٣) مجمع الرجال: ١٩٠/٧.

الباب الثامن: ما يتقرب به إليه ويسره ويزلف لديه من تكاليف العباد إليه ﷺ ————— ٤٠٧

ويروي عنه الصدوق مكرراً مترضياً مترحماً، وهذا من إمارات الصحة والوثاقة<sup>(١)</sup>، كما نبه على ذلك المولى المزبور في مجمعه، وذكر له شواهد عديدة، ليس هنا موضع ذكرها، والمكتب بكسر التاء المشددة من يعلم الكتابة. تنبيه: قد وقع هنا سهوان في كتابين من كتب علمائنا رحمهم الله تعالى، ينبغي التنبيه عليهما:

الأول: في كتاب الغيبة للشيخ الاجلّ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ره) ففيه في النسخة التي عندي هكذا: أخبرنا جماعة، عن أبي جعفر محمد بن عليّ ابن الحسين بن بابويه، قال:

حدثني أبو محمد أحمد بن الحسن<sup>(٢)</sup> المكتب، قال: كنت بمدينة السلام - وساق الحديث مثل ما نقلناه عن كمال الدين لابن بابويه (ره)<sup>(٣)</sup>

وقد عرفت أنّ الذي روى عنه ابن بابويه حسن بن أحمد، والظاهر أنّ السهو في كتاب الشيخ الطوسي وقع من النسخ، ويؤيد وقوع السهو فيه من بعض النسخ أنّ الحاج ميرزا حسين النوري (ره) نقل هذا الحديث في جنة المأوى، من غيبة الشيخ: عن الحسن بن أحمد المكتب<sup>(٤)</sup> واللّه تعالى هو العالم.

والثاني: في كتاب مستدرك الوسائل للعالم المحدث المتبّع الحاج ميرزا حسين النوري (ره) فإنّه مع سعة باعه، وكثرة اطلاعه، واهتمامه في استقصاء أسماء مشايخ الصدوق، غفل عن ذكر هذا الشخص الجليل، الذي روى عنه الصدوق مكرراً مترضياً مترحماً، وأمثال هذه الأمور ممّا يبعث العالم على الفحص

(١) أي ذكر الصدوق أو غيره من الرواة أو علماء الرجال أحداً من الرواة معقباً بقوله: رحمه الله أورضي الله تعالى عنه من إمارات الصحة والوثاقة، قال المولى عناية الله (ره) بعد قوله يروي عنه الصدوق مكرراً مترضياً مترحماً: فيدلّ على الوثاقة. (لمؤلفه رحمه الله تعالى).

(٢) أقول: في النسخة التي عندنا: «الحسن بن أحمد».

(٣) غيبة الطوسي: ٣٩٥ ح ٣٦٥. (٤) البحار: ٣١٨/٥٣ الفائدة الأولى.



والتبّع، ويوجب له الظفر بما غفل عنه من قبله،

فعلَيْكُمْ يَا إِخْوَانِي بالسعي، والاجتهاد، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ كُلَّ طَالِبٍ مُرْتَادٍ<sup>(١)</sup> وممّا يدلّ أيضاً على وقوع السهو والإشتباه في كتاب الشيخ، وعلى غفلة صاحب المستدرک عن ذکر ذلك الشيخ (ره) أنّ المولى عناية الله المذكور نقل الحديث المسطور، عن كتاب ربيع الشيعة لابن طاووس، حاكياً عن «الحسن بن أحمد المكتّب» فتبيّن بحمد الله تعالى وعونه، أنّ الراوي عن أبي الحسن السمریّ (ره) هو الحسن بن أحمد الذي روى عنه ابن بابويه (ره).

وممّا يدلّ على صحّته: هذا الحديث وصدوره عن الإمام أيضاً، أنّ الشيخ الطبرسيّ (ره) صاحب كتاب الإحتجاج ذكره مرسلًا، من دون ذكر السند، والتزم في أوّل الكتاب وصرّح بأنّه لا يذكر فيه سند الاحاديث التي لم يذكر أسانيدھا، إمّا بسبب موافقتها للإجماع، أو اشتهاها بين المخالف والمؤالف، أو موافقتها لحكم العقل. فظهر أنّ الحديث المذكور أيضاً كان غنياً عن ذكر السند، إمّا لموافقة الإجماع أو لاشتهاره، أو لكليهما جميعاً.

وممّا يدلّ أيضاً على صحّته، أنّ علماءنا من زمن الصدوق (ره) إلى زماننا هذا استندوا إليه، واعتمدوا عليه، ولم يناقش ولم يتأمّل أحد منهم في اعتباره، كما لا يخفى على من له أنس وتبّع في كلماتهم ومصنّفاتهم، فتبيّن من جميع ما ذكرناه أنّ الحديث المذكور من الروايات القطعية التي لا ريب فيها، ولا شبهة تعريها، وهو ممّا قال فيه الإمام ﷺ فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه.

المقام الثاني: في دلالة الحديث المذكور على المطلب المزبور،

وتقرير ذلك أنّ قوله ﷺ: فقد وقعت الغيبة الثانية، تعليل لقوله: ولا توص إلى أحد يقوم مقامك، فيدلّ على أنّ الغيبة الكبرى هي التي انقطعت الوكالة والنيابة الخاصة فيها، ثمّ أكّد ذلك بقوله ﷺ:

الباب الثامن: ما يتقرب به إليه ويسرّه ويذلف لديه من تكاليف العباد إليه ﷺ ————— ٤٠٩

وسياتي شيعتي من يدعي المشاهدة ... إلخ، ولا شبهة بقريئة صدر الكلام في أنّ المراد بدعوى المشاهدة هي المشاهدة على نحو ما وقع للسفراء الاربعة، المحمودين المعروفين في زمان الغيبة الأولى، وقد صرح بأنّ من ادّعاها في الغيبة الكبرى فهو كذّاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

والحاصل أنّ المراد بالمشاهدة هي المشاهدة المقيّدة بكونها بعنوان البايّة والنيابة الخاصة، مثل ما كان للسفراء الاربعة، الموجودين في زمان الغيبة الصغرى، لا مطلق المشاهدة، فهو من باب ذكر المطلق وإرادة المقيّد، أو ذكر العام وإرادة الخاصّ، وهذا النحو من الاستعمال كثير شائع في العرف واللغة، كما تقول: اشترت اللحم أو اشتر اللحم وتريد لحم الغنم بخصوصه لا مطلق اللحم والقريئة في الكلام موجودة كما ذكرنا،

ومن هذا القبيل قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ﴾<sup>(١)</sup> فإنّ الاسباط لفظ عام أريد به الخاصّ، لأنّ جميع الاسباط لم ينزل عليهم كتاب، ولا وحي ولا حكم، وإنّما نزل على بعض منهم، وكذلك في التوقيع الشريف أريد بالمشاهدة نحو خاصّ، كما بيّنّا لك بعون الله تعالى.

وبهذا الوجه يتبيّن أنّه لا تنافي بين هذا التوقيع الشريف وبين الوقائع الكثيرة المذكورة في كتب عديدة: كالبحار، والنجم الثاقب، ودار السلام للشيخ العراقي، وغيرها، الدالّة على وقوع المشاهدة في زمان الغيبة الكبرى لكثير من المؤمنين، الّذين فازوا بشرف لقائه عجل الله فرجه ورزقنا الله تعالى الفوز بلقائه وشفاعته، إنّه قريب مجيب.

هذا، وقد قيل في الجمع بينهما وجوه بعيدة، لا حاجة لنا في التعرّض لها، وردّها، وأنّ ما ذكرناه واضح لاهله كالنور على شاطئ الطور، والله الموقن.





لَا تُعْوِي بِالسَّفَادَةِ  
الْكَثْرَةِ

فِي

الْغَيْبَةِ الْكَبِيرَةِ

الجزء الأول | الجزء الثاني

سَمَاحَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ السَّنَدِ

تقديم وتحقيق

مركز الدراسات التخصصية لإصلاح المهديين



مركز الدراسات الإسلامية التخصصية في الإمام المهدي

اسم الكتاب: ..... دعوى السفارة في الغيبة الكبرى ج/ ١ ج ٢  
تأليف: ..... سماحة الشيخ محمد السند  
تقديم وتحقيق: ... مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي  
رقم الإصدار: ..... ٢٨٨  
الطبعة: ..... الثالثة (المحققة) ١٤٤٤هـ  
عدد النسخ: ..... طبعة محدودة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

العراق- النجف الأشرف

هاتف: ٠٧٨٠٩٧٤٤٤٧٤ - ٠٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

[www.m-mahdi.com](http://www.m-mahdi.com)

[info@m-mahdi.com](mailto:info@m-mahdi.com)

### الضرورة على انقطاع السفارة:

وقد قامت الضرورة لدى الطائفة الإمامية على انقطاعها بعد الغيبة



الصغرى بعد النائب الرابع علي بن محمد السمري، حيث ورد التوقيع من الناحية المقدسة على يده: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنَ مُحَمَّدٍ السَّمْرِيِّ، أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ، وَلَا تُوصِ إِلَى أَحَدٍ يُقَوْمَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةُ (الْتَامَةُ)، فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيَأْتِي شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»<sup>(١)</sup>.

إذ المراد بالمشاهدة هي الوساطة والتمثيل والاتصال الرسمي بالناحية المقدسة؛ لأنها ذُكرت في سياق قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُوصِ إِلَى أَحَدٍ يُقَوْمَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةُ (الْتَامَةُ)».

### التشرف باللقاء والنيابة:

ويحصل الخلط بين تشرف جملة من علماء الطائفة، كالسيد ابن طاوس والعلامة بحر العلوم وغيرهما من الصالحين الأتقياء، كما ذكر ذلك كلُّ من الكليني في (أصول الكافي)، والصدوق في (كمال الدين)، والطوسي في (الغيبة)، والنوري في (جنة المأوى) في من رأى الحجة الكبرى، وبين ضرورة انقطاع السفارة والوساطة والتمثيل الرسمي بين الطائفة وبين الناحية المقدسة، أي انقطاع التأدية منه إلى الناس، والتأدية من الناس إليه، أي لا يوجد شخص له صلاحية أن يؤدي إلى الحجة عَلَيْهِ السَّلَامُ رسائل الناس

(١) كمال الدين (ص ٥١٦ / باب ٤٥ / ح ٤٤)، الغيبة للطوسي (ص ٣٩٥ / ح ٣٦٥).

تمهيد..... ١١

وأسئلتهم، ولا أن يُؤدِّي من الحجَّة ﷺ كلامه إلى الناس، فليس هناك من له صلاحية هذه الموقعية من الوساطة والتمثيل الرسمي تحت أيِّ عنوانٍ كان، وتحت أيِّ اسم، لا سفير ولا وسيط ولا نائب خاص، ولا يلتقي بالحجَّة، ولا على ارتباط به، ولا يحظى برؤيته، فيوصل الرسائل له، ولا غيرها من العناوين التي يتقمَّصها الكثير من الدجالين وذوي النصب والحيلة والأراجيف، طُلاب الرئاسة الباطلة الطامعين في حطام الدنيا، فلا صلة بين ظاهرة التشرف بلقاء الحجَّة ﷺ، وبين صلاحية الوساطة وصلاحية الارتباط، فإنَّ التشرف ليس له أيُّ اعتبار شرعي للآخرين كطريق إلى البائية وغيرها من المسميات، ولا يتَّصف بأيِّ سمة من معاني الحجَّة للآخرين، كباب ارتباط بالناحية المقدَّسة، فالتشرف ليس له أيُّ أثر شرعي يترتب عليه عند الآخرين، كما أن الذي يتشرف به ﷺ في الغيبة ينبغي أن لا يغلب على ظنِّه وخياله أن يُخصَّص بتشريع غير ما هو عليه ظاهر الشرع المحمَّدي عند الطائفة الإمامية، كما قال هو ﷺ وآبائه ما مضمونه: ما وافق كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيه ﷺ فقد قلناه، وما لم يوافق كتاب الله وسُنَّة نبيه ﷺ فلم نقله<sup>(١)</sup>.

وكما أرجع هو ﷺ في كثير من التوقيعات الصادرة منه في فترة الغيبة الصغرى، أرجع الرواة في أسئلتهم إلى ما روي عن المعصومين من آباءه ﷺ ممَّا هو مودع في أصول ونسخ وكتب رواية الحديث لدى الطائفة الإمامية.

(١) أو فهو زخرف، أو باطل، وغير ذلك؛ راجع: الكافي (ج ١ / ص ٦٩ / باب الأخذ بالسُنَّة وشواهد الكتاب).

## أدلة انقطاع النيابة الخاصة والسفارة:

### الدليل الثاني:

التوقيع المبارك المروي بتوسط النائب الرابع علي بن محمد السمري عليه السلام، حيث ذكر الشيخ الطوسي في كتاب (الغيبة) عند ذكره أبا الحسن علي بن محمد السمري، فقال: وَأَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابَوَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُكْتَبُ، قَالَ: كُنْتُ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُوفِّي فِيهَا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُّ عليه السلام، فَحَضَرْتُهُ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَيَّامٍ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ النَّاسَ

الفصل السابع: حقيقة النيابة الخاصة والسفارة ..... ٤٧٩

تَوَقَّيْعًا نُسَخْتُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمْرِيِّ، أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِ إِلَى أَحَدٍ فَيَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ التَّامَّةُ، فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا. وَسَيَأْتِي شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»، قَالَ: فَنَسَخْنَا هَذَا التَّوَقَّيْعَ وَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ السَّادِسُ عُدْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ وَصِيكَ مِنْ بَعْدِكَ؟ فَقَالَ: اللَّهُ أَمْرٌ هُوَ بِالْعُغَّةِ، وَقَضَى بِاللَّهِ، فَهَذَا آخِرُ كَلَامٍ سَمِعَ مِنْهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ) (١).

حيث إنه خطاب للنائب الرابع أن يجمع أمره، ويبلغ أتباع أهل البيت عليهم السلام أنه مَيِّتٌ بعد الستة أيام - وهذا في نفسه إعجاز بأن يُجَدِّد الإمام عليه السلام موت السمرى بالتاريخ الصحيح -، وأن لا يوصي إلى أحد من بعده، وأن الغيبة الكبرى أو الغيبة التامة قد وقعت، وأن مدَّعي المشاهدة مفتر كذاب.

والمقصود بالمشاهدة بقرينة وقوعها في سياق وفاة النائب الرابع والأمر له بعدم الوصية لأحدٍ هو إبراز المشاهدة لإفهام الناس بأنه على اتصال وارتباط بالإمام عليه السلام، وأن له مقام الوساطة معه. ولا يُشترط أن تكون المشاهدة المنهي عنها مزعومة ومعنونة بالسفارة

(١) قد مرَّ في (ص ٦٨ و ٦٩)، فراجع.

٤٨٠ ..... دعوى السفارة في الغيبة الكبرى / ج (٢)

أو النيابة كما سيأتي بيانه تحت عنوان (عناوين دعوى السفارة)، وكذلك لا مانع من أصل المشاهدة من دون إبراز دعوى الاتصال والارتباط، أي دعوى منصب ومقام، كما سيأتي تحت عنوان (التشرف برؤية الإمام المهدي عليه السلام لا يعني الحجية).

فمضمون التوقيع أن الإمام عليه السلام ينفي دعوى السفارة والنيابة والارتباط والوساطة بعد السمري عليه السلام، فإن هذا المنصب والمقام بابه مسدود حتى ظهور الإمام عليه السلام وإتمام البيعة له، وإن كان الإمام المهدي عليه السلام في التوقيع الشريف قد ذكر حدًا وغاية لوقت الصيحة، ولكن بحسب الروايات المستفيضة والمتواترة التي تُبين شؤون الظهور ذكرت بأن انقطاع النيابة الخاصة يمتد حتى بيعة الإمام عليه السلام بين الركن والمقام، وأول من يبايع هو جبرئيل عليه السلام، فإن هناك صيحة أخرى لجبرئيل عليه السلام بعد الظهور يوم البيعة، فعن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «يُنَادَى بِاسْمِ الْقَائِمِ، فَيُؤْتَى وَهُوَ خَلْفَ الْمَقَامِ، فَيَقَالُ لَهُ: قَدْ نُودِيَ بِاسْمِكَ، فَمَا تَنْتَظِرُ؟ ثُمَّ يُؤْخَذُ بِيَدِهِ فَيَبَايَعُ»، قال: قال لي زرارة: الْحَمْدُ لِلَّهِ، قَدْ كُنَّا نَسْمَعُ أَنَّ الْقَائِمَ عليه السلام يَبَايَعُ مُسْتَكْرَهًا، فَلَمْ نَكُنْ نَعْلَمُ وَجْهَ اسْتِكْرَاهِهِ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ اسْتِكْرَاهٌ لَا إِثْمَ فِيهِ<sup>(١)</sup>، ثم بعد جبرئيل عليه السلام يبايعه الثلاثمائة وثلاثة عشر من أنصاره.

فإن الاستفادة من الروايات أن النيابة الخاصة والسفارة عن المهدي عليه السلام لا يشغلها أحد، ولا تُعطى لأحد حتى تنعقد البيعة للإمام عليه السلام عند الكعبة،

(١) الغيبة للنعماني (ص ٢٧١ و ٢٧٢ / باب ١٤ / ح ٢٥).



الفصل السابع: حقيقة النيابة الخاصّة والسفارة ..... ٤٨١  
 وليس أمد ومنتهى ذلك مجرد الصيحة أو للصيحة، ولكن المراد بها حيثنذ  
 التي تقع بعد الظهور، وهذا لأجل التوفيق بين الروايات، وحتىّ الروايات  
 الواردة في الخراساني أو الحسيني أو اليماني أو شعيب بن صالح أو النفس  
 الزكيّة أو... فإنّها لا تُعطيهم أيّ تمثيل رسمي أو نيابة أو أيّ صفة أُخرى،  
 بل تنفي ذلك عنهم، بل تنفي أيّ صفة وتمثيل رسمي حتىّ عن الثلاثائة  
 والثلاثة عشر حتىّ تُعقد وتتمّ البيعة للإمام عليه السلام ويتشكّل الجهاز الرسمي  
 والحكومي للإمام عليه السلام بشكل معلن، فمن ثمّ تبدأ الأدوار، أي بعد البيعة.

### ضابطة صارمة علامة لعصر الظهور:

فإنّ الروايات الواردة جعلت الصيحة أكبر علامة حتمية لسنة الظهور،  
 ولنجوم أصحاب رايات سنة الظهور، فلا يمكن مجيء السفيناني بدون  
 الصيحة، لأنّها من المحتوم وإنّ كان يمكن أن تقع الصيحة بدون السفيناني، كما  
 لا يمكن أن يجيء اليماني بدون السفيناني وإنّ كان يمكن مجيء السفيناني بدون  
 اليماني والخراساني، فأشدّ العلامات حتمية هي الصيحة، ثمّ السفيناني، وهذه  
 العلامة كاشفة عن دجل أدعياء هذه الأسماء مع عدم وقوعها.

أمّا السند للتوقيع المبارك فإنّه بات مسلماً لدى الإمامية، والراوي  
 الأخير الحسن بن أحمد المكتّب فهو قمّي من مشايخ الصدوق عليه السلام، وقد ذكّر  
 في ترجمته أنّه من فقهاء قم الكبار بغضّ النظر عن ترحم الصدوق عليه السلام  
 عليه<sup>(١)</sup>، مع أنّ الصدوق عليه السلام الذي هو من أكابر زعماء الطائفة لا يتخطّى

(١) وذلك من أمارات الصحّة والوثاقة؛ راجع: معجم رجال الحديث (ج ٥ / ص ٢٧٢

٤٨٢ ..... دعوى السفارة في الغيبة الكبرى / ج (٢)

ديدن علماء الإمامية من عدم الاعتماد على رواية التوقيع عن النواب الأربعة إلا بواسطة الوكلاء والأبواب الذين ذكرهم الشيخ الطوسي رحمته الله في (الغيبة) أنهم أبواب ووكلاء للنواب الأربعة، وهذا التشدد من علماء الإمامية في توقعات الناحية نظراً لخطورتها وحساسية الوضعية الأمنية بخلاف الحال في الأئمة عليهم السلام آبائه.



# الشهب الأحمديّة

في الرد على مدعي المهدويّة

(دعوة أحمد الحسن في الميزان)

تأليف

الشيخ أحمد سلمان



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

### السفارة في عصر الغيبة الكبرى:

أجمع الشيعة كافة على انقطاع السفارة والنيابة الخاصة للإمام المهدي عجل الله فرجه في الغيبة الكبرى، أي ابتداءً من سنة ٣٢٩هـ إلى يومنا هذا.

وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة، ولعل العمدة فيها هي الرواية المعروفة بتوقيع السمري والمشهورة في كتب الحديث.

فقد روى الشيخ الصدوق رحمته الله في الإكمال بسنده عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنتُ بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن



دعوى أحمد إسماعيل السفارة ..... ٨٩

محمد السمري قدس الله روحه، فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فأجمع أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية، فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال: فنسخنا هذا التوقيع، وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يوجد بنفسه، فقبل له: مَنْ وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه. ومضى ﷺ، فهذا آخر كلام سمع منه<sup>(٩٩)</sup>.

وهذه الرواية واضحة الدلالة على أن كل من يدعي المشاهدة أي السفارة والنيابة في عصر الغيبة قبل الصيحة وخروج السفيناني فوظيفة الشيعة تكذيبه، وعدم الاعتناء بدعوته، وبما أن أحمد إسماعيل يدعي السفارة قبل العلامتين المذكورتين فالواجب هو تكذيبه.

ولأجل ذلك صارت هذه الرواية عائقاً كبيراً أمام دعوة أحمد إسماعيل وأتباعه، فاهتموا بها أشد الاهتمام، وصنفوا فيها كتباً ككتاب (رواية السمري في الميزان)، وسألوا عنها إمامهم المزعوم أكثر من مرة!

وبما أن هذه الرواية مهمة، فإننا سنذكر جواب أحمد إسماعيل مُدعي السفارة، ونجيب على ما قال؛ ليتبين للقارئ العزيز المستوى العلمي لهذا الرجل.

قال أحمد إسماعيل في الجواب المنسوب له على هذه الرواية: توجد كثير من المناقشات لهذه الرواية، وهي كافية، ولذا فهم تركوها، وأعرضوا منذ زمن بعيد؛ لأنهم يعلمون أن الاحتجاج بها لا قيمة له، فهي مطعون في سندها، وعندهم لو

٩٠ ..... الشهب الأحمديّة على مُدّعي المهديّة

كانت صحيحة السند لا تفيد الاعتقاد دون أن يعضدها ما يوصل إلى اليقين بصدورها. إضافة إلى أن متنها متشابه، وفهمه عدة منهم بأكثر من فهم مختلف، إضافة إلى أنها غير مسوّرة، وهذا يطعن في كُليّتها عندهم، أم أن قواعدهم لعبة عندهم، إذا شأوا وعملوا بها، وإذا لم يشأوا أوقفوا العمل بها؟! إضافة إلى أنها منقوضة بعدة روايات وأحاديث، منها رواية اليماني، وما حدث مع الشيخ المفيد من رسائل، فمسألة التعلّل بهذه الرواية أمر غير مقبول على كل حال<sup>(١٠٠)</sup>.

وكما يلاحظ القارئ العزيز أن كلام أحمد إسماعيل مشتمل على الطعن في سند الرواية، والتشكيك في حُجّيتها، ومناقشة متنها، وإنكار دلالتها على تكذيب من يدّعي السفارة، وقد تكفّل مؤلف الكتاب بتوسيع البحث في الرواية ببيان مقصود إمامه، ولنا على ما قاله عدة ردود:

أما قوله: توجد كثير من المناقشات لهذه الرواية، وهي كافية، ولذا فهم تركوها، وأعرضوا منذ زمن بعيد؛ لأنهم يعلمون أن الاحتجاج بها لا قيمة له.

فهو مردود بأن علماء الشيعة كانوا ولا يزالون يحتجّون بهذه الرواية على انقطاع السفارة في الغيبة الكبرى، وعلى هذا اجتمع رأيهم، ولا تجد مخالفاً منهم في هذه المسألة، وهذا كافٍ في اعتبار الرواية.

وبهذا يتضح أن قوله: «ولذا فهم تركوها، وأعرضوا منذ زمن بعيد» كذب متعمّد، ويكفيها إثباتاً لكذبه أنه لم يذكر كلام واحد من العلماء أعرض عن هذه الرواية ولم يعتمدها في الاستدلال على انقطاع السفارة في عصر الغيبة الكبرى.

وزعمه أن هذه الرواية فيها مناقشات كثيرة غير صحيح، ولو سلّمنا به فإن وجود مناقشات في رواية لا يبطلها، وإلا فإن العلماء ذكروا كثيراً من الإثارات في روايات معتبرة كثيرة، وهذا لا يبطل حُجّيتها.

وإذا كان المناقشات والإعراض عن الرواية موهن لها، فإن رواية الوصيّة

دعوى أحمد إسماعيل السفارة ..... ٩١

المشتملة على ذكر اثني عشر مهديًا، أنكرها العلماء، وأعرضوا عنها، فلماذا صحَّحها أحمد إسماعيل وأتباعه، وعملوا بها؟!

وأما قوله: «فهي مطعون في سندها» فهو غريب جدًا؛ لأن أحمد إسماعيل وأتباعه يطعنون في علم الرجال، وينكرون مناقشة الأسانيد، ويمنعون رد الروايات حتى لو كانت ضعيفة؛ لأنها بزعمهم من كلام أهل البيت عليهم السلام، ورد كلامهم سلام الله عليهم جرم عظيم.

وكيف كان فإن أحمد إسماعيل لم يبيِّن وجه ضعف سند هذه الرواية، ولكن أشار المعلق على كلامه إلى مواطن الضعف، فقال: وسبب ضعفها عندهم أحد أمرين؛ الأول: الإرسال، قال المجلسي: «إنه خبر واحد مرسل» بحار الأنوار ٣١٨/٥٣، وكذا قال الكاظمي صاحب بشارة الإسلام، ص ١٤٦، والثاني: الضعف بأحمد بن الحسن المكتب كما صرَّحوا بذلك<sup>(١٠١)</sup>.

وذكر ضياء الزبيدي نفس هذا الكلام في كتابه (قراءة جديدة في توقيع السمرى).

والجواب على ما أوردوه: أن الحديث رواه الشيخ الطوسي عليه السلام في الغيبة، بهذا السند: وأخبرنا جماعة، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، قال: حدثني أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمرى عليه السلام ... إلى آخر الرواية.

ولا شك أن من حكم على الرواية بالإرسال نظر إلى رواية الشيخ الطوسي عليه السلام في كتاب الغيبة فقط؛ لأن الجماعة الذين روى عنهم الشيخ الطوسي عليه السلام غير معروفين، ولكن من المعلوم أن من كان مثل الشيخ الطوسي علمًا ومعرفة

(١٠١) مع العبد الصالح: ٣٠، في الهامش.

٩٢ ..... الشهب الأحمديّة على مُدّعي المهديّة

بالرجال، لا يُتَوَقَّع منه أن يروي مثل هذا الحديث المهم عن جماعة كلهم غير ثقات، مع أن نفس هذا الحديث رواه الشيخ الصدوق عليه السلام في كتاب كمال الدين وتمام النعمة مباشرة عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب <sup>(١٠٢)</sup>، وهذا يدل على أن الجماعة الذين روى عنهم الشيخ الطوسي هذا الحديث كانوا ثقات صادقين.

والشيخ الصدوق عليه السلام المتوفى سنة ٣٨١هـ عن عمر ينيف على السبعين عاماً، أدرك السفير الرابع المتوفى سنة ٣٢٩هـ، وكان عمره حوالي عشرين عاماً، ولا شك في أنه أدرك أبا محمد الحسن بن أحمد المكتب المعاصر للسفير الرابع، فالرواية لا إرسال فيها برواية الشيخ الصدوق عليه السلام.

ومن تدليسات هؤلاء الذين ضعّفوا رواية السمرى عليه السلام من أتباع أحمد إسماعيل وتمويهاتهم أنهم نسبوا تضعيف هذه الرواية إلى الشيخ المجلسي عليه السلام في كتاب بحار الأنوار، مع أن الذي قال: «إن السند مرسل» هو الميرزا النوري الطبرسي، في كتابه جنة المأوى المطبوع في أواخر الجزء ٥٣ من بحار الأنوار.

والسبب في ذلك أن نسبة التضعيف إلى المجلسي عليه السلام بنظر الشيعة أهم من نسبته إلى الميرزا النوري الطبرسي الذي يشنّع على الشيعة بكتابه (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب)، وهذا من عدم أمانتهم العلمية كما لا يخفى.

ولا ندري كيف يرضى أحمد إسماعيل الذي يعتبر نفسه إماماً معصوماً مهدياً، ويزعم أنه اليماني الموعود والسفير الخامس، أن يحقّق كتابه ويتكلم على لسانه أكثر من رجل كاذب مدّلس، ولولا أن هذه الكتب موجودة في الموقع الرسمي لأحمد إسماعيل لما ألقينا باللائمة عليه، ولكن وجود هذه الكتب في موقعه، وإحالتة السائلين عليها كما في الأجوبة المنسوبة إليه، فإن كل ما فيها من أكاذيب وأخطاء وتدليسات يتحمّل هو مسؤوليته الكاملة تجاهها.

دعوى أحمد إسماعيل السفارة ..... ٩٣

كما أن حكمهم على الرواية بأنها خبر واحد ليس بموهن لها ولا بمسقط لها عن الحجية؛ إذ أن الحكم بكون الرواية من أخبار الآحاد إنما هو في مقابل التواتر، وقد اشتهر بين الشيعة أن كلا القسمين حجة.

نعم، الفرق بينهما هو أن المتواتر يفيد العلم، ولا حاجة حينئذ للبحث في أسانيده، في حين أن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن المعبر، ولا بد من البحث في أسانيدها، أو تحصيل القرائن التي تحفها للعمل بها.

فالقول بأن رواية السمرى خبر آحاد صحيح نقرّ به، إلا أننا لا نقرّهم على ما ذهبوا إليه من أن خبر الآحاد ليس بحجة في العقائد.

وهنا لا بد أن نلفت النظر إلى أمر مهم، وهو أن علماء الشيعة قسّموا العقائد إلى قسمين: أصول العقائد، وفروع العقائد، ولم يشترطوا التواتر إلا في أصول العقائد، كالنص على الأئمة مثلاً، أما فروع العقائد كبيان أحوال الأئمة ومقاماتهم، أو تفضيل الأئمة على الأنبياء ﷺ فلم يُشترط فيها التواتر.

وانقطاع السفارة في الغيبة الكبرى ليس من الأمور التي يكون إثباته بنص متواتر، بل يكفي وجود نص واحد جامع لشروط الحجية.

أما المناقشة الثالثة في السند فهي ضعف أحمد بن الحسن المكتب، وقد ادّعوا أن الرجل مجهول، بل مهمل، لا ذكر له في كتب الرجال!

والجواب: أن القوم يكتبون بنتائج مسبقة، وهي إثبات دعوى أحمد إسماعيل بكل الوسائل، ولهذا نراهم يحتجّون بكل ما يقع تحت أيديهم مما ينفعهم، ويُعرضون عن كل حديث يبطل دعواهم!

ومن اطّلع على كتبهم يجد أنهم دائماً يحاولون التقليل من أهمية علم الرجال، ويطعنون فيه، وكلامهم في ذلك كثير، ولكن نجدهم الآن يرجعون إلى أقوال علماء الرجال التي طعنوا فيها في كتبهم الأخرى.



٩٤ ..... الشهب الأحمدية على مُدعي المهذوية

وبما أن هؤلاء القوم لا يقيمون وزناً لعلم الرجال ولا لأقوال الرجالين،  
فإني أوجه كلامي إلى القراء الأعزاء المنصفين فأقول لهم:

إن التوثيقات على قسمين: توثيقات عامة، وتوثيقات خاصة، والتوثيقات المذكورة في كتب المتقدمين كالنجاشي، والطوسي، وابن الغضائري، وغيرهم قدس الله أسرارهم هي توثيقات خاصة، أما التوثيقات العامة فهي وجود أمارات وقرائن متى ما اجتمعت في راوٍ محدّد يركن الرجالي إلى وثاقته.

والراوي الذي حاولوا تضعيفه في هذا التوقيع لم يُذكر فعلاً في كتب الرجالين المتقدمين، ولم يرد فيه توثيق خاص، ولكن ليس كل راوٍ لم يرد فيه توثيق يجب طرح روايته، ولو كان الأمر كذلك لوجب طرح رواية الوصيّة التي أغلب روايتها غير موثقين كما بيّنا ذلك فيما تقدّم.

والسبب في ذلك أن الراوي يمكن أن تستفاد وثاقته من أمور أخرى، كالترضي، مضافاً إلى كونه من مشايخ الإجازة لبعض كبار علماء الطائفة، أو كثرة رواية بعض أعلام الطائفة عنه، وهكذا.

ويكفي في الدلالة على وثاقته أن الشيخ الصدوق عليه السلام ترصّي عنه في أكثر من موضع من كتبه.

قال عليه السلام: حدثنا محمد بن موسى المتوكل عليه السلام، ومحمد بن محمد بن عصام الكليني، وأبو محمد الحسن بن أحمد المؤدب، وعلي بن عبد الوراق، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضي الله عنهم، قالوا: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام... الخ (١٠٣).

وأبو محمد الحسن بن أحمد المؤدب هو نفس راوي حديث السمرى عليه السلام.  
وقال الشيخ الصدوق عليه السلام في موضع آخر: حدثنا - وحدثني بهذا



دعوى أحمد إسماعيل السفارة ..... ٩٥

الحديث: محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، وعلي بن عبد الله الوراق، والحسن بن أحمد المؤدب، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب رضي الله عنهم، قالوا: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدثنا أبو محمد القاسم بن العلاء، قال: حدثنا القاسم بن مسلم، عن أخيه عبد العزيز بن مسلم، عن الرضا عليه السلام (١٠٤).

وترضي أمثال الشيخ الصدوق عليه السلام دليل على القول بالوثاقة، كما أفاده جملة من الأعلام.

قال الشيخ عبد الله المامقاني عليه السلام: إنه لا يخفى عليك إمكان استفادة وثاقة الرجل - نصوا على وثاقته أم لا - من أمور.

إلى أن قال: ومنها: ترحم الإمام عليه السلام على رجل، أو ترضيه عنه، أو نحو ذلك، فإنه لا يعقل صدور ذلك منه عليه السلام إلا بالنسبة إلى ثقة عدل، بل الترحم والترضي ونحوهما من المشايخ يفيد ذلك كما لا يخفى على الفطن اللبيب (١٠٥).

وقال حفيده في الحاشية: وقد أدرجه الوحيد رحمته الله في فوائده الرجالية المطبوعة في أول كتاب منهج المقال: ١١ [من الطبعة الحجرية، وفي الطبعة المحققة ١/ ١٥٧]، وغيرهم أن: ذكر الجليل شخصاً مترضياً ومترحمًا.. حيث استفيد منه حسن الشخص، بل جلالته.. وقاله غير واحد، منهم الكاظمي في عدة الرجال ١/ ١٣٤-١٣٥ (١٠٦).

وقد وثق الشيخ محي الدين المامقاني هذا الراوي فقال: المعنون سواء كان حسناً أو حسيناً فهو عندي حسنٌ أقلًا، بل في أعلى مراتب الحسن، وكون رواياته معتبرة؛ لأنه شيخ للصدوق رحمته الله، وأنه ممن تشرف بالتوقيع، ونال المثول لدى علي بن

(١٠٤) نفس المصدر ٢/ ٢٠٠.

(١٠٥) الفوائد الرجالية من تنقيح المقال في علم الرجال ٢/ ٢٨٠.

(١٠٦) نفس المصدر ٢/ ٢٨٠.

٩٦ ..... الشهب الأحمديّة على مُدّعي المهديّة

محمد السمري، وكون رواياته سديدة، وقرائن أخرى، والله العالم<sup>(١٠٧)</sup>.

والنتيجة أن الرواية صحيحة السند لا إشكال فيها.

علمًا أن صحة الخبر لا تتوقف على وثاقة هذا الراوي، إذ توجد قرائن

داخلية وخارجية تؤكّد صحّة هذا الخبر، منها:

**القرينة الأولى:** اشتماله على الإخبار بتاريخ موت السمري في قوله: «أعظم

الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بين ستة أيام»، وهذا شيء معجز، لا يمكن

أن يكون إلا من حجة الله ﷺ، وعادة المعجزات تشيع وتنتشر بين الناس،

خصوصاً أن الراوي لم يدّع أنه الوحيد الذي شهد الواقعة، بل إنه صرح أن

الحدث كان جماهيريًا بقوله: «فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس

توقيعاً»، كما أن في آخر الخبر قال: «فنسختنا هذا التوقيع، وخرجنا من عنده، فلما

كان اليوم السادس عدنا إليه»، فحدث بمثل هذه الخطورة لا يمكن أن يخفى على

أمثال الشيخ الصدوق عليه السلام.

**القرينة الثانية:** شهرة هذا الخبر بين الشيعة، حيث أخرج الشيخ الطوسي

في (الغيبة)، والشيخ الصدوق في (كمال الدين وتمام النعمة)، والطبرسي في

(الاحتجاج) الذي التزم في مقدمته بنقل ما أجمعت عليه الطائفة، أو ما اشتهر

بينهم، فقال: ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده، إما لوجود الإجماع

عليه، أو موافقته لما دلت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين

المخالف والمؤلف<sup>(١٠٨)</sup>.

**القرينة الثالثة:** موافقة مضامينه للروايات الصحيحة الثابتة عنهم عليهم السلام.

منها: الروايات المتواترة التي تتحدّث على وقوع غيبتين للإمام المهدي

عليه السلام، وذكر بعض تفاصيلها.

(١٠٧) تنقيح المقال ١٨/٣٥٣.

(١٠٨) الغيبة: ٣٩٤.

ومنها: الروايات المتواترة عند الشيعة التي تخبر بأن السمرى لم يوص لأحد بعده، كالرواية الصحيحة التي رواها الشيخ الطوسي: عن الصفواني، قال: أوصى الشيخ أبو القاسم عليه السلام إلى أبي الحسن علي بن محمد السمرى عليه السلام، فقام بما كان إلى أبي القاسم، فلما حضرته الوفاة حضرت الشيعة عنده، وسألته عن الموكل بعده ولمن يقوم مقامه، فلم يظهر شيئاً من ذلك، وذكر أنه لم يؤمر بأن يوصي إلى أحد بعده في هذا الشأن<sup>(١٠٩)</sup>.

ومنها: الروايات التي تؤكد أن السفيناني والصيحة هي علامات الظهور التي يبدأ من بعدها تكليف المؤمن بالخروج لنصرة إمامه عليه السلام، كالخبر الصحيح الذي رواه الكليني عن العيص بن القاسم، عن الإمام الصادق عليه السلام: فالخارج منا اليوم إلى أي شيء يدعوكم؟ إلى الرضا من آل محمد عليهم السلام؟ فنحن نشهدكم أنا لسنا نرضى به، وهو يعصينا اليوم وليس معه أحد، وهو إذا كانت الرايات والألوية أجدر أن لا يسمع منا، إلا مع من اجتمعت بنو فاطمة معه، فوالله ما صاحبكم إلا من اجتمعوا عليه، إذا كان رجب فأقبلوا على اسم الله عز وجل، وإن أحببتهم أن تتأخروا إلى شعبان فلا ضير، وإن أحببتهم أن تصوموا في أهاليكم ففعل ذلك أن يكون أقوى لكم، وكفاكم بالسفيناني علامة<sup>(١١٠)</sup>.

وما رواه أيضاً: عن سدير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا سدير الزم بيتك، وكن حلساً من أحلاس، واسكن ما سكن الليل والنهار، فإذا بلغك أن السفيناني قد خرج فارحل إلينا ولو على رجلك<sup>(١١١)</sup>.

وروى أيضاً: عن الفضل الكاتب، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فأتاه كتاب أبي مسلم، فقال: ليس لكتابك جواب، اخرج عنا. فجعلنا يسار بعضنا

(١٠٩) الاحتجاج ١/ ٤ .

(١١٠) الكافي ٨/ ٢٦٤ .

(١١١) نفس المصدر ٨/ ٢٦٤ .

٩٨ ..... الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهديّة

بعضاً، فقال: أي شيء تسارون؟ يا فضل إن الله عزّ وجل ذكره لا يعجل لعجلة العباد، ولإزالة جبل عن موضعه أيسر من زوال ملك لم ينقض أجله. ثم قال: إن فلان بن فلان حتى بلغ السابع من ولد فلان، قلت: فما العلامة فيما بيننا وبينك جعلت فداك؟ قال: لا تبرح الأرض يا فضل حتى يخرج السفياي، فإذا خرج السفياي فأجيبوا إلينا - يقولها ثلاثاً - وهو من المحتوم<sup>(١١٢)</sup>.

إذن فمتن توقيع السمري ليس شاذاً، بل إن مضامينه مبثوثة في أخبار أهل البيت عليهم السلام، وكل فقرة منه عليها عدة شواهد.

القرينة الرابعة: عمل الشيعة بمضمون هذا التوقيع على مر العصور، وفيهم لوجود سفراء أو نواب خاصين في الغيبة الكبرى، خصوصاً المعاصرين والقريبين من تاريخ التوقيع.

قال النعماني (ت ٣٦٠هـ): هذه الأحاديث التي يُذكَر فيها أن للقائم عليه السلام غيبتين أحاديث قد صحّت عندنا بحمد الله، وأوضح الله قول الأئمة عليهم السلام، وأظهر برهان صدقهم فيها، فأما الغيبة الأولى فهي الغيبة التي كانت السفراء فيها بين الإمام عليه السلام وبين الخلق قياماً، منصوبين، ظاهرين، موجودي الأشخاص والأعيان، يخرج على أيديهم غوامض العلم، وعويص الحكم والأجوبة، عن كل ما كان يُسأل عنه من العضلات والمشكلات، وهي الغيبة القصيرة التي انقضت أيامها، وتصرّمت مدّتها، والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط؛ للأمر الذي يريده الله تعالى، والتدبير الذي يمضيه في الخلق، ولوقوع التمحيص، والامتحان، والبلبلّة، والغربلة، والتصفية، على من يدّعي هذا الأمر<sup>(١١٣)</sup>.

وقال ابن قولويه (ت ٣٦٧هـ): أما أبو دلف الكاتب - لا حاطه الله -

(١١٢) الكافي ٨ / ٢٧٤ .

(١١٣) الغيبة للنعماني: ١٧٨ .

دعوى أحمد إسماعيل السفارة ..... ٩٩

فكنا نعرفه ملحداً، ثم أظهر الغلو، ثم جُنَّ وسلسل، ثم صار مفوصاً، وما عرفناه قط إذا حضر في مشهد إلا استُخِفَّ به، ولا عرفته الشيعة إلا مدة يسيرة، والجماعة تتبرأ منه ومن يومي إليه وينمس به، وقد كنا وجَّهنا إلى أبي بكر البغدادي لما ادَّعى له هذا ما ادَّعاه، فأنكر ذلك، وحلف عليه، فقبلنا ذلك منه، فلما دخل بغداد مال إليه، وعدل عن الطائفة، وأوصى إليه، لم نشك أنه على مذهبه، فلعنناه وبرأنا منه؛ لأن عندنا أن كل من ادَّعى الأمر بعد السمري رحمته الله فهو كافر، منمس، ضالٌّ، مُضل، وبالله التوفيق<sup>(١١٤)</sup>.

وقال الشيخ المفيد رحمته الله (ت ٤١٦هـ): وله قبل قيامه غيبتان: إحداهما أطول من الأخرى كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى منها فمئذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى، وفي آخرها يقوم بالسيف<sup>(١١٥)</sup>.

وكلمات العلماء كثيرة في هذا، بل الطائفة مجمعة على انقطاع السفارة، لكنني آثرت ذكر ما قاله علماء الشيعة المتقدمون القريبون من زمن الحضور. إذن طعن أحمد إسماعيل ومن تبعه في سند الرواية لا يصمد أمام ما ذكرناه، ويبقى كلامهم مجرداً عن الدليل الصحيح.

ثم إن القرائن التي ذكرها ناظم العقيلي لتصحيح رواية الوصية تنطبق على هذه الرواية، مثل موافقة الرواية للقرآن، فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ هَا تَأْتُونَهُنَّكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وأن الرواية مروية في كتاب معتبر، وهو الغيبة للشيخ الطوسي، وكمال الدين للشيخ الصدوق رحمتهما، وليس لها معارض، وعدم احتمال صدورهما تقية، واستدلال كبار العلماء بها، ومخالفتها لعقائد أبناء

(١١٤) الغيبة: ٤١٢.

(١١٥) الإرشاد ٢/ ٣٤٠.



١٠٠ ..... الشهب الأحمديّة على مُدّعي المهديّة

العامّة، فهل يرى أتباع أحمد إسماعيل أن كل هذه القرائن تصحّح رواية الوصيّة، ولا تصحّح توقيع السمري؟!

ومع الإغماض عن كل ما تقدّم، وتسليم ضعف هذه الرواية، فلا شك ولا شبهة في أن العقل الصحيح يحكم على كل من ادّعى السفارة، ولم يقم على ذلك دليلاً صحيحاً كما هو حال أحمد إسماعيل، بوجوب تكذيبه، وردّ دعواه، وهذا لا يحتاج إلى رواية نحتج بها على كل من يدّعي السفارة؛ لأن المناصب العظيمة لا بد أن تثبت بالأدلة القطعية، لا بلي النصوص، وبإدعاء انطباقها على أحمد إسماعيل وأمثاله؛ لأن اسمه فقط أحمد!!

وأما قول أحمد إسماعيل: «وعندهم لو كانت صحيحة السند لا تفيد الاعتقاد دون أن يعضدها ما يوصل إلى اليقين بصدورها».

فقد أجبنا على هذا الكلام في تعليقنا السابق على سند الرواية، وأثبتنا أنها صحيحة سنداً، أما كونها لا تفيد اليقين، ولا تصلح أن تكون حجة في العقائد، فقد بيّنا أن رواية السمري مخوفة بقرائن قطعية تثبت صدورها، وأن مضامينها مبثوثة في الروايات المستفيضة، إضافة إلى أنها كما قلنا موافقة للحكم القطعي العقلي القاضي بتكذيب كل من يدّعي السفارة بدون حجة، فكيف لا تفيد القطع والجزم؟!

وأما قوله: «إضافة إلى أن متنها متشابه، وفهمه عدة منهم بأكثر من فهم مختلف».

فهو غريب ممن يدّعي الإمامة والعصمة والوصاية والسفارة، كيف لا يفهم متن هذا الحديث مع أنه واضح جداً، يفهمه عوام الناس، وليست فيه جملة غامضة، وخصوصاً العبارة التي تبطل دعوى أحمد إسماعيل، وهي: وسيأتي شيعتي من يدّعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر.



دعوى أحمد إسماعيل السفارة ..... ١٠١

ولو سلمنا أن هذا الحديث من المتشابه، فهل يرى أحمد إسماعيل أن الأحاديث والآيات المتشابهة ليست بحجة؟

فإن القرآن الكريم فيه آيات متشابهة كما قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فهل تسقط هذه الآيات عن الحجية؟

صغار طلبة العلم يعلمون أن الواجب هو رد المتشابه إلى المحكم، لا طرح المتشابه؛ لأنه حجة ثابتة، سواء أكان آية أم خبراً صحيحاً، وهذا ما فعلناه مع رواية السمري لو سلمنا لهم جدلاً وقلنا: «إنها متشابهة»، حيث ذكرنا أن مضمونها دلت عليه روايات أخرى محكمة وصریحة.

والغريب زعمه أن عدّة من العلماء فهموا الحديث بفهم مختلف، فلا ندري من هم هؤلاء العلماء الذين فهموا هذا الحديث بفهم مختلف؟ ولو سلمنا بذلك فهل كل حديث وقع الاختلاف في فهمه يسقط عن الحجية أيضاً عند أحمد إسماعيل؟

ولو كان أحمد إسماعيل عنده بعض الاطلاع على كتب الفقه الاستدلالي لرأى أن كثيراً من الروايات اختلف العلماء في دلالتها، ومع ذلك لم يسقطوها عن الحجية، ولو عمدنا إلى إسقاط كل ما هو متشابه المعنى، لأسقطنا آيات من القرآن الكريم، مثل الحروف المقطعة وغيرها، وأسقطنا كثيراً من الروايات، وهذا لا يقوله جاهل، فضلاً عن عالم فاضل.

ومن المعلوم أن الشيعة لم يختلفوا في فهم هذا الحديث، ولهذا أجمعوا على القول بانقطاع السفارة في الغيبة الكبرى، وتكذيب كل من يدّعيها.

والظاهر أن أحمد إسماعيل التبس عليه فهم المراد بـ «المشاهدة» في الحديث، وهي وإن كانت ظاهرة في الرؤية البصرية، إلا أن العلماء حملوها على

١٠٢ ..... الشهب الأحمديّة على مدّعي المهديّة

ادّعاء السفارة والنيابة في عصر الغيبة.

قال المجلسي في التعليق على التوقيع: لعله محمول على مَنْ يدّعي المشاهدة مع النيابة، وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى الشيعة، على مثال السفراء؛ لثلا ينافي الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه عليه السلام، والله يعلم<sup>(١١٦)</sup>.

وقد يشكل البعض، فيقول: كيف حملتم المشاهدة على السفارة في حين أن المشاهدة لا تدل لغة على ادّعاء السفارة، وإنما تدل على الرؤية البصرية، فليس كل من شاهد الإمام فقد ادّعى السفارة، وعليه، فالرواية لم يرد فيها نهي عن ادّعاء السفارة.

والجواب: أنا لو سلّمنا أن المراد بالمشاهدة هو الرؤية البصرية فتكذيب من يدّعيها يستلزم تكذيب من يدّعي السفارة بالأولوية؛ لأنه لن يكون سفيراً للإمام إلا إذا رآه والتقى به، ولو سلّمنا أنه يمكن أن يكون سفيراً له من دون رؤيته، بأن يكلمه من وراء حجاب، فإن تكذيب من يدّعي المشاهدة يستلزم أيضاً تكذيب من يدّعي ما هو أعظم منها وهي السفارة بالأولوية.

وهناك قرائن تدل على أن المقصود بالمشاهدة خصوص السفارة:

القرينة الأولى: سياق كلام الإمام عليه السلام في التوقيع؛ لأن مدار الكلام كان حول منصب السفارة والوصاية من بعد السمري الذي أعلن عدم وجود أمر بنصب سفير بعده، وعلل ذلك بوقوع الغيبة الكبرى التي عبّر عنها بالتأمّة.

فيُفهم من هذا أن من لوازم هذه المرحلة عدم وجود نائب يكون واسطة بين الإمام وبين شيعته، وأن هذه المرحلة الجديدة ستمتد إلى وقت خروج السفيناني والصبيحة.

القرينة الثانية: أن الداعي لتحذير الشيعة من مدّعي المشاهدة هو الخوف

دعوى أحمد إسماعيل السفارة ..... ١٠٣

عليهم من الزيغ والضلال، ولذلك وُصف المدّعي بالكاذب والمفتري، وفي بعض نسخ كتاب الخرائج: «كافر مفتر»، ومن المعلوم أن ادّعاء المشاهدة المجردة لا يستلزم الإضلال، وعليه فيكون المقصود من المشاهدة هو ادّعاء السفارة.

القرينة الثالثة: روايات وقصص اللقاءات المتواترة التي لا يحتمل كذبها كلها، ولا وقوع الاشتباه والتوهم فيها، فالذين نُقل عنهم التشرف بملاقة إمام الزمان عليه السلام هم خاصة المؤمنين وأفاضل الصالحين.

فهذه الروايات والقصص قرينة خارجية يُستفاد منها لصرف المشاهدة في الرواية عن معناها الظاهري الذي هو مطلق المعاينة إلى معنى أضيق وهو السفارة.

ومن الروايات الدالة على أن بعض الشيعة يمكن أن يلتقوا بإمام الزمان عليه السلام في زمان الغيبة الكبرى ما رواه الكليني عليه السلام: عن إسحاق بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة، والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه<sup>(١١٧)</sup>.

وما رواه أيضاً: عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة، وما بثلاثين من وحشة<sup>(١١٨)</sup>.

أي أنه عليه السلام سينزل، وسيكون معه ثلاثون شخصاً، ومن كان معه هذا العدد فلن يشعر بالوحشة.

ومنها: ما رواه النعماني: عن المفضل بن عمر الجعفي عن أبي عبد الله

(١١٧) الكافي ١ / ٣٤٠.

(١١٨) نفس المصدر.

١٠٤ ..... الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهديوية

الصادق عليه السلام، قال: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم يقول: قُتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره<sup>(١١٩)</sup>.

وروى الشيخ الصدوق عليه السلام: عن الحسن بن علي بن فضال، قال: سمعت أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول: إن الخضر عليه السلام شرب من ماء الحياة، فهو حي لا يموت حتى يُنفخ في الصور، وإنه ليأتينا فيسلم، فنسمع صوته، ولا نرى شخصه، وإنه ليحضر حيث ما ذكر، فمن ذكره منكم فليسلم عليه، وإنه ليحضر الموسم كل سنة، فيقضي جميع المناسك، ويقف بعرفة، فيؤمن على دعاء المؤمنين، وسيؤنس الله به وحشة قائمنا في غيبته، ويصل به وحدته<sup>(١٢٠)</sup>.

أضف إلى هذا أنه رُويت عشرات القصص التي تحكي فوز بعض علمائنا الأبرار ببلقائه رُوح فداه، والتشرف بخدمته، والاستفادة منه.

وبالجمع بين التوقيع وبين الأخبار التي ذكرناها يُعرف أن المقصود من المشاهدة في التوقيع هي دعوى السفارة في عصر الغيبة الكبرى التي من لوازمها انقطاع النيابة الخاصّة.

وأما قول أحمد إسماعيل: «إضافة إلى أنها غير مسورة، وهذا يطعن في كليتها عندهم، أم أن قواعدهم لعبة عندهم، إذا شاؤوا عملوا بها، وإذا لم يشاؤوا أوقفوا العمل بها؟!». «

فهي محاولة من أحمد إسماعيل لكي يلعب في متن الرواية بجعل القضية جزئية، فيكون معناها أن بعض من يدّعي المشاهدة فهو كذاب مفتر استناداً على

(١١٩) الغيبة للنعماني: ١٧٦.

(١٢٠) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٩١.

### القواعد المنطقية!

ومعنى كلامه أن قول الإمام عليه السلام: «ألا فمن ادَّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر» ليس مسوّراً، أي لم يُذكر فيه السور، وهو الكلية أو الجزئية، فلم يقل: «كل من ادَّعى المشاهدة فكذبوه»، وعليه فإن كل قضية غير مسورة هي في حكم الجزئية، فيكون المعنى: «بعض من يدّعي المشاهدة كاذب»، وهذا لا يستلزم تكذيب أحمد إسماعيل؛ لأن الواجب تكذيب البعض لا الكل.

أقول: إن أحمد إسماعيل أخطأ في كلامه هذا خطأ فادحاً، لا يقع فيه صغار طلبة العلوم الدينية فضلاً عن شخص يدّعي أنه على اتصال بصاحب العصر والزمان عليه السلام، بل يدّعي الإمامة والعصمة!

وذلك لأنه خلط في كلامه بين القضية الحملية (وهي الجملة الخبرية)، والقضية الشرطية، فظن أن هذه القضية حملية، لا شرطية!

فسور القضية الشرطية يختلف عن سور القضية الحملية، فإن سور الشرطية الموجبة الكلية كما قال الشيخ المظفر في كتاب المنطق: كلما، مهما، متى، ونحوها في الشرطية المتصلة<sup>(١٢١)</sup>.

وأشار بقوله: «ونحوها» إلى «مَنْ» و«ما» و«إذا» وغيرها.

ولهذا نجد أن الجمل الشرطية التي ابتدأت بـ «مَنْ» مسورة، وتفيد الإيجاب الكلي، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: ٩٤].

إذ لا يمكن لعاقل أن يقول: إن بعض المفترين على الله ظالمون، وبعضهم ليس كذلك.



١٠٦ ..... الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا تَيْتَكُم مِّنِّي هُدَىٰ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

فإنه لا يمكن أن يقال: إن بعض من تبع هدي النبي ﷺ لا خوف عليه، وبعضهم الآخر يخاف عليه من ذلك.

وقوله سبحانه: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

فإن كل من كفر بالطاغوت وآمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى، من دون استثناء.

والأمثلة من كتاب الله كثيرة جداً على أن القضية الشرطية المصدرية بـ «مَنْ» هي مسوَّرة، وهي موجبة كلية، وكل عامي يعرف اللغة العربية فضلاً عن العالم، إذا طُرحت عليه قضية شرطية مصدرية بـ «مَنْ» سيفهم منها العموم، كأن يقول مَنْ فَقَدَ دَابَّتَهُ: «مَنْ رَدَّ دَابَّتِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ»، فإن الجميع يفهم العموم والكلية، فهي في قوة: كل من رَدَّ دَابَّتِي استحق مني درهماً، ولهذا يطالبه كل من رَدَّ دَابَّتَهُ بأن يعطيه درهماً.

لكن أحمد وإسماعيل لا يفهم هذا المعنى رغم أنه كثيراً ما يكرِّر أنه أعلم الناس بكتاب الله عزَّ وجل، وأنه مستعد للمناظرة فيه من باء البسملة إلى سين الناس، والحال أنه لا يعلم بديهيات الخطاب!

ولو فرضنا جدلاً صحَّة تفسيره للرواية، بأن يكون معناها أن بعض من يدَّعي المشاهدة والسفارة لا تصدِّقوه، فحينئذ تدل الرواية على أن المدَّعين للمشاهدة قسمان: قسم صادق محق، وقسم كاذب مبطل، وعليه، فإنه يلزم أحمد وإسماعيل أن يثبت أنه من القسم الأول.

قال: «أم أن قواعدهم لعبة عندهم، إذا شاؤوا عملوا بها، وإذا لم يشاؤوا



أوقفوا العمل بها».

وهذا كلام يضحك الثكلى؛ لأن علم المنطق الذي أطلق عليه أنه من قواعدنا، هو علم من العلوم الإنسانية غير المخصوصة بالشيعة، ويلزم أحمد إسماعيل أن يتعلم أولاً قواعد اللغة العربية، وعلم المنطق، وعلم أصول الفقه، وعلم الرجال، ثم يسعى بعد ذلك لإبطائها أو القدح فيها، أما أن يكون جاهلاً مدقعاً بكل هذه العلوم، ثم يعيها، ويحكم ببدعتها فهذا غير مقبول بحال.

وقواعد علم المنطق نعمل بها دائماً، لا إذا شئنا عملنا بها، وإذا شئنا تركناها، وكما لاحظ القارئ العزيز أننا طبقنا قواعد علم المنطق، وأثبتنا أن القضية موجبة كلية، وأثبتنا أن أحمد إسماعيل ظن أننا لم نعمل بقواعد المنطق لأنه - مع شديد الأسف - ضعيف فيها!!

وأما قول أحمد إسماعيل: «إضافة إلى أنها منقوضة بعدة روايات وأحاديث، منها: رواية اليماني، وما حدث مع الشيخ المفيد من رسائل».

فهو كلام غريب جداً؛ لأن رواية اليماني لا تنقض رواية تكذيب مُدَّعي المشاهدة بأي نحو، ولأن أحمد إسماعيل لا يعرف قواعد المنطق التي هي قواعد للتفكير الصحيح، توهم وجود تناقض بين هذه الروايات.

وكان على أحمد إسماعيل لو كان صادقاً أن يبيّن وجه التناقض المزعوم، ونحن حدّدنا معنى المشاهدة بدعوى السفارة في زمان الغيبة الكبرى، ومكاتبة الإمام عليه السلام للشيخ المفيد عليه السلام لا تعني تعيينه سفيراً وناصباً، بل إنها ضرب من التشریف بالمكاتبة، وهذا لا مانع منه، بل نحن لا نمنع كما مرّ من رؤية الإمام عليه السلام والالتقاء به كما حصل مكرراً مع جمع من علمائنا، علماً أن الشيخ المفيد نفسه ذكر في كتبه في أكثر من مورد أنه لا سفارة في الغيبة الكبرى، فقال: وله قبل قيامه غيبتان، إحداها أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى

١٠٨ ..... الشهب الأحمديّة على مُدّعي المهديّة

منها فمئذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولي فهي بعد الأولى وفي آخرها يقوم بالسيف<sup>(١٢٢)</sup>.

أما روايات اليماني والتي سنناقشها في معرض ردّنا على دعوى أحمد إسماعيل أنه اليماني فلا معارضة بينها وبين توقيع السمري.

أولاً: لأنه لا دليل على أن اليماني سيكون سفيراً للأمام كما سنين لاحقاً إن شاء الله تعالى.

وثانياً: أن حركة اليماني ستكون بعد الصيحة، والتوقيع حدّد تكذيب مُدّعي المشاهدة بالفترة الممتدة بين موت السمري، وظهور السفيناني والصيحة.

والنتيجة أن كل ما ذكره أحمد إسماعيل في الرد على هذا التوقيع المبارك لا يعدو كونه مجرد كلام ركيك ينطلي على الجهال، وكل منصف يرى أنه لم يستطع ردّ الاستدلال برواية السمري على انقطاع السفارة في زمان الغيبة الكبرى، وعلى تكذيب كل من يدّعيها قبل الصيحة وظهور السفيناني، وبهذا التوقيع تبطل دعوة أحمد إسماعيل من أساسها.



السُّفُلَاءُ  
فِي الْغَيْبَةِ الْكُبْرَى  
بَيْنَ التَّيْيدِ وَالْمُعَارِضَةِ

تأليف  
الشيخ وسام برهان البلداوي

إصدار  
قسم الشؤون الفكرية والثقافية  
في العتبة الحسينية المقدسة  
سُعْبَةُ الدَّاسِ وَالْحَيَى الْإِسْلَامِيَّةُ

جميع الحقوق محفوظة  
للعتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى  
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



---

العراق: كربلاء المقدسة - العتبة الحسينية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية - هاتف: ٣٢٦٤٩٩

Web: [www.imamhussain-lib.com](http://www.imamhussain-lib.com)

E-mail: [info@imamhussain-lib.com](mailto:info@imamhussain-lib.com)

---



## الفصل الأول

توقيع الشيخ السمرى وَلَسَّ اللَّهُ رُوحَهُ

بين التأييد والمعارضة



## مقدمة الفصل الأول

لقد تعرضت رواية التوقيع المقدس الصادرة عن الناحية المقدسة في زمن السفير الرابع للإمام المهدي عليه السلام لهجمات عنيفة وطعون متتالية وفي فترات زمنية عديدة قلما تعرضت روايات أخرى لمثلها، فالتوقيع الأخرى التي صدرت من الناحية المقدسة للسفراء الذين سبقوا السمرى رحمته الله لم تتعرض لمثل ما تعرض له هذا التوقيع والسبب يعود إلى فقرة واحدة جاءت ضمن هذا التوقيع وهي قول الإمام المهدي بجاء الله تعالى في حجة الشريفة:

«... وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر...».

هذه الفقرة التي سدت الباب على كل من حاول أو يحاول استغلال اسم الإمام المهدي أرواحنا فداه وقضيته للارتفاع في الأرض والطغيان في البلاد بحجة أنه مرسل ومفوض من قبل الإمام المهدي عليه السلام، فمن الطبيعي - والحال هذه - أن يسدد هؤلاء المغرضون سهامهم وحرابهم للطعن والنيل من ذلك التوقيع المقدس الذي يعدّ شوكة في عيون من يدعي المشاهدة والسفارة بعد انتهاء الغيبة الصغرى ووقوع الغيبة التامة الكبرى.

## تحليل محتوى توقيع الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومضمونه

احتوى توقيع الشيخ السمرى رضوان الله تعالى عليه على عدة معان عظيمة القدر جديرة بالوقوف على تفاصيلها وتبيين مضامينها لأهميتها وندرة من تعرض لها بالشرح والتبيين، وهي بحسب ما يحتمله المقام مبينة فيما يلي على شكل مباحث مختصرة:

### المبحث الأول: فوائد هذا التوقيع على المستوى الشخصي والاجتماعي

ان ابتداء هذا التوقيع الشريف بعبارة (يا علي بن محمد السمرى) فيه إشارة بان هذا التوقيع موجه وبشكل رئيس إلى شخص السفير الرابع بقرينة استعمال أداة النداء (يا) وإردافها باسم السفير الرابع، ومن ثم إتباعها بإخبارات وتوصيات تنفعه بشكل شخصي فقال صَلَاوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْكَ:

«فإنك ميت... فاجمع أمرك... ولا توص إلى أحد...».

وليس توجيه الخطاب إلى شخص السفير الرابع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلا لأجل ان يعد العدة ويهيئ أسباب الرحيل، سواء في ذلك أسباب الآخرة، أو الأسباب الدنيوية المتعلقة بالأموال والأمانات والموقوفات التي كانت تحت يديه، إذ لا بد من تحديد موقف حاسم تجاهها، والسفير الرابع وان كان - وبحسب مقامه ومنزلته الرفيعة - لا يتصور منه تهاون في مثل هذه الأمور البتة، إلا ان تحديد وقت ارتحاله من الدنيا، وتوجيه الخطاب له بجمع الأمر، يزيده اهتماما إلى اهتمامه، واستعدادا إلى استعداده، ومثل هذه الفائدة بديهية، لان اتقى المؤمنين لو أخفي عنه أجله لرأيناه على طول أيام عمره مستعدا، وللعمل لآخرته مراعيًا، ولكن هذا الاستعداد

يتضاعف وتلك المراعاة تشتد فيما لو اخبر إخبارا يقينيا بأن أجله سيكون بعد شهر أو أسبوع<sup>(١)</sup>.

ولكن يجب أن نلتفت إلى أمر مهم وهو أن التوقيع المقدس الموجه إلى السفير الرابع **قَدْرَ اللّٰهُ بُرْكَهٖ** وان ابتدئ باسمه وتصدرته أوامر وتوجيهات تخصه الا ان هذا لا يعني أن بقية أفراد المجتمع الموالي سوف لن ينالوا منه الفائدة سواء في ذلك الزمان أو الذي يليه والى وقت انتهاء الغيبة التامة.

فإخبار الإمام **صَلَوَاتُ اللّٰهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ** مثلا بموت السفير الرابع وان كانت له قيمته وفائدته الشخصية بالنسبة للسفير الرابع كما أوضحناه آنفا، إلا ان المجتمع عموماً ولاسيما المقربين من السفير الرابع من أهل الإيمان والعلم والمعدودين من وجوه الشيعة ورموزها في ذلك الوقت يمكن أن يستفيدوا منه أيضا، من حيث ان هذا

(١) قضية الاستعداد الزائد والمكثف والاهتمام الإضافي عند قرب الموت كان متعارفا عند السفراء جميعا شأنهم في ذلك شأن كل إنسان متقٍ يخبر يقينا بقرب حلول أجله، وكشاهد على هذا الأمر ما أخرجه الشيخ الطوسي في غيبته: ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

عن ابن نوح قال: أخبرني أبو نصر هبة الله بن محمد، قال: حدثني أبو علي بن أبي جيد القمي رحمه الله قال: حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد الدلال القمي قال: دخلت على أبي جعفر محمد بن عثمان رضي الله عنه يوما لأسلم عليه، فوجدته وبين يديه ساجدة ونقاش ينقش عليها ويكتب آياً من القرآن وأسماء الأئمة عليهم السلام على حواشيتها. فقلت له: يا سيدي ما هذه الساجدة؟ فقال لي: هذه لقبري تكون فيه أوضع عليها أو قال: أسند إليها وقد عرفت منه، وأنا في كل يوم أنزل فيه فأقرأ جزءاً من القرآن فيه فاصعد، وأظنه قال فأخذ بيدي وأرانيه، فإذا كان يوم كذا وكذا من شهر كذا من سنة كذا صرت إلى الله عز وجل ودفنت فيه وهذه الساجدة معي.

الإخبار بدنو موت الشيخ السمرى وقربه سيكون على اقل التقادير حافزا لهم ومحركا للسؤال والتفحص عن سيخلف الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

كما سيكون في تحديد وفاة السفير الرابع بستة وحصرها أيام وصدق وقوعها في الخارج قرينة أكيدة ويقينية بالنسبة إليهم على صحة وصدق بقية الكلام الذي سيعقب هذه الفقرة التي في التوقيع المقدس.

فضلاً عن ان مدة الستة أيام ستكون فرصة ذهبية للمجتمع المؤمن بالإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، ولاسيما علماءهم ومن يتصف منهم بالوجاهة، للتزود بكل طاقته من شخص السفير الرابع، بالسؤال والاستفسار عن تفاصيل المرحلة القادمة وظروفها وملابساتها إلى غير ذلك من الفوائد التي يمكن ان يستفيد منها المجتمع الموالي.

وضرورة استفادتهم من هذه الفرصة تكاد تكون بديهية، لان الداعي للسؤال موجود، لأنهم معرضون بسبب وجاهتهم للسؤال من قبل الناس عن مصير السفارة بعد الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وعن مصير المواليين من بعد انقطاع السفارة الخاصة عنهم، والمانع عن السؤال مرتفع للمقربين على اقل التقادير، وبوجود المقتضي وارتفاع المانع لا يبقى عذر مقبول عن السؤال والاستفسار من السفير الرابع عن كل صغيرة وكبيرة قد يحتاجها المجتمع في مستقبل الأيام<sup>(١)</sup>.

(١) وعدم وجود نص صريح بسؤالهم لا يقتضي عدم سؤالهم لان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود.

### المبحث الثاني: توقف السفارة بعد موت الشيخ السمرى وَإِنَّ اللَّهَ لَوَدَّ

ينص هذا التوقيع الشريف وبوضوح تام على ان الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ يأمر سفيره الرابع وَإِنَّ اللَّهَ لَوَدَّ بعدم الوصية بالسفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لأحد بعد موته ، وهذا هو المفهوم من قوله صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ :

« فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك » .

مما يعني ان مرحلة من مراحل الغيبة قد انتهت ، وبانتهائها ستبدأ مرحلة ثانية وهي التي عبر عنها الإمام صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بقوله :

« فقد وقعت الغيبة الثانية فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل » .

وهذا ما سيشكل نقطة تحول مهمة في الهيكلية العامة للقضية المهدوية.

وأمر الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لسفيره الرابع وَإِنَّ اللَّهَ لَوَدَّ ان لا ينصب أحدا من بعده يستبطن مسألة مهمة وهي ان السفارة الخاصة عن الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لا تثبت شرعيتها من دون النص الدال على سفارة السفير اللاحق من قبل السفير السابق كون السفير السابق هو المتحدث بلسان الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، فالنص من قبل السفير السابق على اللاحق هو الذي يجعل الحجية لكلام ذلك اللاحق ، فإذا انتفى النص انتفت الحجية ، وسلبت الشرعية ، وعلى هذا الأساس سارت جميع السفارات الخاصة في زمن الغيبة الصغرى فالسفير الثاني وَإِنَّ اللَّهَ لَوَدَّ لم تثبت سفارته ولم يجعل لها الحجية إلا مع وصية السفير الأول وَإِنَّ اللَّهَ لَوَدَّ به بأمر الإمام صاحب العصر والزمان صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وكذلك الحال بالنسبة للسفير الثالث والرابع وَإِنَّ اللَّهَ لَوَدَّ فيلزم

على مدعي السفارة في عصر الغيبة الكبرى ان يأتي بنص صريح يقر سفارته من قبل السفير الرابع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو مستحيل لعدم وجوده كون السفير الرابع لم يوص لأحد من بعده وهو يعني عدم شرعية كل سفارة في عصر الغيبة الكبرى.

فالإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بناء على ما سبق يريد ان ينفي السفارة التي يمكن ان تكون حجة، لا مطلق السفارة حتى الكاذبة منها، وكيف ينفي الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ السفارة الكاذبة وهو يعلم يقينا ان هنالك من سيدعي المشاهدة مع السفارة حيث صرح صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ:

«وسياتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل

خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر».

ووصفه بالكذاب المفتر سلب لشرعية سفارته.

ويضاف إلى هذا المبحث أن لإخبار الإمام المهدي بانتهاء الغيبة الصغرى

وتوقف السفارة فائدتين هما:

الفائدة الأولى: للجواب عما سيثار حول مستقبل النيابة الخاصة من قبل الموالين

تتعلق بشخص السفير الرابع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بوصفه المعني الأول في هذا التوقيع،

من سيقوم بأعباء مهمة ختم السفارة، فيكون قول الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ:

«فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت

الغيبة الثانية - التامة - فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل».

هو بمنزلة جواب مقدم من قبله صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ على سؤال سيتعرض له

السفير الرابع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لان الناس وبعد علمهم بقرب وفاته ودنو أجله ورحيله



٢٠٢ ..... التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ١

٣٢ ..... السفارة في الغيبة الكبرى بين التأييد والمعارضة

عن الدنيا بعد ستة أيام ، فانهم سيواجهونه بسؤال بديهي وضروري ، عن الشخص الذي سيخلفه من بعد موته ويقوم مقامه ، وذلك لان القاعدة الشعبية اعتادت على ظاهرة السفراء والوصاية لأحدهم من بعد الآخر ، فتكون الفقرة السابقة لانتهاء الغيبة الصغرى وابتداء الكبرى ، وعدم ورود الإذن بالوصاية لأحد من بعده هو الجواب الشافي على ذلك السؤال .

الفائدة الثانية: إعطاء فرصة أخيرة ليستفيد منها الناس كل حسب خاقته ومستواه تتعلق بالمجتمع الذي كان يعيش في تلك الحقبة الزمنية والذي كان معنيا بصورة رئيسة بهذا التوقيع المبارك ، فقله :

« فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت

الغيبة الثانية - التامة - فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل » .

يدل على ان فرصة الالتقاء بالإمام صلوات الله وسلامه عليه وإمكانية الوصول إليه باتت قصيرة جدا فعلى الجميع ان يستفيد منها كل على حسب مستواه وطاقته ومبلغ علمه .

**المبحث الثالث: ثمانية أدلة على انقطاع السفارة الصادقة بعد الشيخ السمرى**

تأكيدا لما توصلنا إليه في المبحث السابق من توقف السفارة بعد رحيل الشيخ السمرى قَالَ اللَّهُ فُجِحَ وإتماما للفائدة نقدم بين يدي القارئ الكريم ثمانية من الأدلة التي ورد ذكرها في كتب الأعلام من علماء الطائفة الحقة خَوْلَانِ اللَّهِ جَالِ عَلَيْهِمُ وكلماتهم التي تؤكد بأجمعها على حقيقة ما توصلنا إليه سابقا ، وهذه الأدلة هي كالآتي :

## الدليل الأول، عدم وجود خبر يدل على وقوع السفارة في الغيبة الكبرى

ما ذكره الميرزا محمد تقي الأصفهاني في كتابه مكيال المكارم حيث قال: (إن هذه المسألة<sup>(١)</sup> مع عموم الابتلاء بها لجميع أهل الإيمان<sup>(٢)</sup>)، والاهتمام بشأنها، لم ينقل أحد من علمائنا من زمان الأئمة عليهم السلام إلى هذا الزمان خبراً واحداً يدل تصريحاً أو تلويحاً أو إشعاراً على وقوع النيابة الخاصة في زمان الغيبة الثانية، مع كثرة تتبع العلماء وحفظه الحديث، واهتمامهم بنقل الأحاديث، وتدوينها، وروايتها حتى ضبطوا الأخبار المشتملة على المطالب الجزئية، والآداب التي قلما يتفق ابتلاء الشخص بها مدة عمره، والأخبار المشتملة على القصص والحكايات وغيرها، وحتى ضبطوا الأخبار الضعيفة والمشتبهة على المجاهيل، إلى غير ذلك ما لا يخفى على المتتبع في كتب الأحاديث والآثار وبملاحظة ذلك كله يحصل الاطمئنان بعدم وقوع الوكالة والنيابة الخاصة في زمان الغيبة الكبرى<sup>(٣)</sup> بحيث لو لم يكن لنا دليل على هذا المدعى جاز لنا التعويل على هذا الوجه<sup>(٤)</sup> وكفى<sup>(٥)</sup>.

(١) مسألة السفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي أرواحنا فداء.

(٢) الحاجة إلى الإمام بما لا ينفرد بها مؤمن دون مؤمن آخر، ولا زمان دون زمان، فالكل محتاج لوجود

الرابطة بينه وبين إمام زمانه، لذلك قال عليه السلام ان هذه المسألة محل ابتلاء لجميع أهل الإيمان.

(٣) إذ لو كان لها أصل من كلمات الإمام المهدي عليه السلام ومن كتب علماء الفرقة الناجية نقلت

لنا وبما أنها لم تنقل فهي غير موجودة إذن، وكيف لا تنقل لو كان لها وجود وهي كما قال

عليه السلام مما تعم بها البلوى لجميع أهل الإيمان، مع ان أساطين العلماء والمحدثين نقلوا ما هو

اقل من هذا أهمية بمراتب ومراتب.

(٤) وهو عدم الدليل فيما تعم به البلوى دليل على العدم.

(٥) أي وكفى بعدم وجود الدليل على استمرار السفارة والنيابة الخاصة دليلاً على العدم، كيف

والحال ان عندنا دليلاً صريحاً ينفي ذلك وهو رواية الشيخ السمرى عليه السلام.

والحاصل<sup>(١)</sup> أن عدم الدليل فيما تعم به البلوى دليل على العدم، وهذه قاعدة شريفة متينة، استند إليها وعول عليها جمع من الفحول من علماء الأصول<sup>(٢)</sup> وعليها بناء العقلاء في جميع أمورهم، مما يتعلق بديانهم وعقباهم ومعاشهم ومعاشراتهم في تمام الأزمنة والأعصار فإنهم يحكمون في كل شيء يشكون فيه بعدمه عند عدم الدليل عليه بعد الفحص والتفتيش عنه.

وبالجملة لا يبقى لذي مسكة بعد الفحص والتتبع التام في أمر تعم به البلوى لجميع الأنام، وعدم الظفر بشيء يدل على المرام تأمل وترديد في الحكم بالعدم خصوصاً مع اهتمام الأئمة عليهم السلام ببيان ما تحتاج إليه الأمة واجتهاد العلماء واهتمامهم بنقل ما وصل إليهم من أئمتهم سلام الله عليهم أجمعين<sup>(٣)</sup> انتهى كلامه **وَاللَّهُ أَعْلَمُ**.

(١) ما زال الكلام للميرزا الأصفهاني.

(٢) منهم الميرزا القمي حيث قال في كتابه (قوانين الأصول ص ١٥٥) (الأحكام الشرعية كلها توقيفية ومنها الصحة والأصل عدمها وعدمها يكفي في ثبوت الفساد وإن كان هو أيضاً من الأحكام الشرعية لان عدم الدليل دليل على العدم)، ومنهم المحقق البحراني في كتابه (الحدائق الناضرة ج ١ ص ٤٥) حيث قال: (فالمجتهد إذا فحص وفتش عن الأدلة الشرعية ولم يقف على دليل ذلك الحكم يجب عنده الجزم بنفي ذلك الحكم ويكون التمسك بالبراءة الأصلية على نفيه، كما قالوا: عدم وجود المدرك للحكم الشرعي مدرك شرعي لعدم الحكم، وبعبارة أخرى عدم وجود الدليل دليل على العدم)، وقد ألف السيد الشريف المرتضى رسالة خاصة اسمها (مسألة في عدم الدليل دليل العدم) وقد ذكرها آقا بزرك الطهراني في كتابه (الذريعة: ج ٢٠، ص ٣٩٠).

(٣) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ٣٣٧ - ٣٣٦.

أقول: فيكون كل من ادعى السفارة الخاصة في زمن الغيبة الكبرى قد ادعى ما ليس له دليل صحيح يصدق إرساله وسفارته الخاصة، وكل ما ليس فيه دليل يطل من أساسه، ويرد به على قائله، ويكون مشمولاً بقول الإمام المهدي صَلَاةُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«وسياتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

#### الدليل الثاني، ما قاله الشيخ النعماني حول ارتفاع أعلام السفراء

روى الشيخ الثقة الجليل محمد بن إبراهيم النعماني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتاب الغيبة بسند صحيح عن عبد الله بن سنان قال: (دخلت أنا وأبي على أبي عبد الله عليه السلام فقال كيف أنتم إذا صرتم في حال لا ترون فيها إمام هدى ولا علما يرى؟ فلا ينجو من تلك الحيرة إلا من دعا بدعاء الغريق فقال أبي: هذا والله البلاء فكيف نصنع جعلت فداك حينئذ، قال عليه السلام: إذا كان ذلك ولم تدركه فتمسكوا بما في أيديكم حتى يصح لكم الأمر)<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ النعماني معلقاً على هذا الحديث بما نصه: (وفي حديث عبد الله بن سنان دلالة على ما جرى وشهادة بما حدث من أمر السفراء الذين كانوا بين الإمام صَلَاةُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين الشيعة من ارتفاع أعيانهم، وانقطاع نظامهم، لأن السفير بين الإمام في حال الغيبة وبين شيعته هو العلم فلما تمت المحنة على الخلق،

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص ١٦٢، الباب العاشر الفصل الثاني الحديث رقم ٥، كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص ٣٤٩، الباب الثالث والثلاثون، الحديث رقم ٤٠.

ارتفعت الأعلام ولا ترى حتى يظهر صاحب الحق عليه السلام ووقعت الحيرة التي ذكرت، وأذننا بها، وصح أمر الغيبة التي يأتي شرحها وتأويلها فيما يأتي من الأحاديث بعد هذا الفصل نسأل الله أن يزيدنا بصيرة وهدى ويوفقنا لما يرضيه برحمته<sup>(١)</sup> انتهى كلامه رفع الله في الخلد مقامه.

**الدليل الثالث: الأمر بالبقاء والتمسك بما عليه المؤمن حتى يتبين الأمر**

ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله تعالى بسند صحيح عن زرارة عن أبي عبد الله صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قال:

«يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم قلت له: ما يصنع الناس في ذلك الزمان، قال: يتمسكون بالأمر الذي هم عليه حتى يتبين لهم»<sup>(٢)</sup>.

ففي حال حصول فتنة واضطراب اجتماعي أو عقائدي لا بد للمؤمن ووفقا لهذا الحديث الشريف أن يبقى على الاعتقاد والموقف القديم الذي كان يعتقده قبل حصول الفتنة، لأن الموقف القديم والاعتقاد القديم هو متيقن الصحة وما يصدر في زمن الفتنة هو مشكوك الصحة لا يدرى أحق هو أم باطل، فالعقل السليم والفتنة المستقيمة يوجبان على الإنسان أن يبقى على ما هو متيقن منه ولا ينقض يقينه بالشك.

أما ما هو الأمر الذي يجب أن نثبت عليه ونتمسك به؟ فهو الأمر الذي أسس أساسه الأنبياء عليهم السلام وخط نهجه الأئمة عليهم السلام، وهو أمر السفارة والنيابة العامة

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص ١٦٤ - ١٦٥، في الفصل الثاني من الباب العاشر

ما روي في غيبة الإمام المنتظر الثاني عشر.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص ٣٥٠، الباب الثالث والثلاثون الحديث رقم ٤٤.



والمرجعية الدينية التي سار عليها القدماء من علمائنا الأعلام منذ بدء الغيبة الكبرى إلى اليوم.

فلو علم أولئك الأعلام ديناً ومذهباً وطريقة أهدى من هذه التي نحن عليها لاتبعوها، فمنهجهم إذاً منهج متيقن الصحة، وما استحدثت من الأفكار والآراء والرايات متيقن الخطأ أو لا اقل مشكوك الصحة فينبغي عقلاً وشرعاً التوقف عندها والرجوع إلى من أمرنا الله تعالى بالرجوع إليهم وأمرنا الإمام سلام الله عليه بالرجوع إليهم ألا وهم علماء الدين ورواة أحاديثهم في هذا العصر.

الدليل الرابع: الأمر بالبقاء على المعتقد القديم حتى يظهر الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ما رواه الشيخ الصدوق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتابه كمال الدين، والشيخ النعماني في غيبته عن أبان بن تغلب قال: قال أبو عبد الله صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ:

«يأتي على الناس زمان يصيبهم فيه سبطة يأرز العلم فيها بين المسجدين كما تآرز الحية في جحرها... فبينما هم كذلك إذ أطلع الله عز وجل لهم نجمهم، قال: قلت: وما السبطة قال عليه السلام الفترة والغيبة لإمامكم قال: قلت فكيف نضع في ما بين ذلك؟ فقال كونوا على ما أنتم عليه حتى يطلع الله لكم نجمكم»<sup>(١)</sup>.

والمراد بطلوع النجم ظهور الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ والدليل على ذلك ما رواه الشيخ النعماني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بإسناده عن أبان بن تغلب عن الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ أنه قال:

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص ٣٤٩، الباب الثالث والثلاثون ما أخبر به الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ من وقوع الغيبة، كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص ١٦٢، الباب العاشر الفصل الثاني.



«يا أبا ن يصيب الناس سبطة إلى أن قال: قلت: جعلت فداك فكيف  
نصنع، وكيف يكون ما بين ذلك؟ قال: فقال عليه السلام لي: إلى  
ما أنتم عليه حتى يأتيكم الله بصاحبها»<sup>(١)</sup>.

ويدل على ذلك أيضا وما رواه ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني  
وَاللَّهِ لَأُؤْتِيَنَّكَ بِسُنْدٍ صَحِيحٍ عَنْ مَوْلَانَا أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قَالَ:

«إنما نحن كنجوم السماء كلما غاب نجم طلع نجم حتى إذا  
أشرتهم بأصابعكم وملتم بأعناقكم غيب الله عنكم نجمكم  
فاستوت بنو عبد المطلب فلم يعرف أي من أي فإذا طلع نجمكم  
فاحمدوا ربكم»<sup>(٢)</sup>.

وروى النعماني وَاللَّهِ لَأُؤْتِيَنَّكَ بِسُنْدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ  
عَنْ آبَائِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

«مثل أهل بيتي مثل نجوم السماء، كلما غاب نجمٌ طلعَ نجمٌ حتى إذا  
نجم منها طلع فرمقتموه بالأعين وأشرتهم إليه بالأصابع، أتاه ملك الموت  
فذهب به، ثم لبثتم في ذلك سبتا من دهركم، واستوت بنو عبد المطلب،  
ولم تدر أي من أي، فعند ذلك يبدو نجمكم فاحمدوا الله واقبلوه»<sup>(٣)</sup>.

قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني: (وقد ظهر بعون الله وبركة أوليائه من هذه  
الروايات الصحيحة المعتبرة أنه لا يجوز لأحد تصديق من يدعي النيابة الخاصة في  
زمان الغيبة الكبرى)<sup>(٤)</sup>.

(١) كتاب الغيبة للشيخ النعماني: ص ١٦٣.

(٢) الكافي للشيخ الكليني: ج ١، ص ٣٣٨، باب في الغيبة الحديث رقم ٨.

(٣) كتاب الغيبة للنعماني: ص ١٥٧.

(٤) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ٣٤٠.

الفصل الأول: توقيع الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بين التأييد والمعارضة ..... ٣٩

الدليل الخامس: أمر المؤمن بالبقاء على حب من كان يحب وولاء من كان يتولى إلى وقت الظهور ويدل على انقطاع السفارة في الغيبة الكبرى أيضا ما رواه الصدوق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بإسناده، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي عبد الله صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قال:

«إذا أصبحت وأمسيت لا ترى إماما تأتم به، فأحب من كنت تحب،  
وابغض من كنت تبغض، حتى يظهره الله عز وجل»<sup>(١)</sup>.

وروى الكليني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أيضا في أصول الكافي بإسناده عن منصور عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت: إذا أصبحت وأمسيت لا أرى إماما أؤتم به ما أصنع؟ قال عليه السلام فأحب من كنت تحب وأبغض من كنت تبغض حتى يظهره الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>.

وروى النعماني بإسناده عن محمد بن منصور الصيقل، عن أبيه منصور قال: قال أبو عبد الله صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ:

«إذا أصبحت وأمسيت يوما لا ترى فيه إماما من آل محمد فأحب من كنت تحب، وأبغض من كنت تبغض ووال من كنت توالي، وانتظر الفرج صباحا ومساء»<sup>(٣)</sup>.

فالمؤمن قبل ان يخرج مدعي السفارة في الغيبة الكبرى كان لا يعتقد بوجود سفير للإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَام، وان السفارة قد ختمت بموت الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهذا هو الاعتقاد القديم، فإذا خرج مدعي السفارة وجاء باعتقاد حادث، فيجب على

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص ٣٤٨.

(٢) الكافي للشيخ الكليني: ج ١، ص ٣٤٢، باب في الغيبة الحديث رقم ٢٨.

(٣) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني ص ١٦١ الباب العاشر الفصل الثاني.

المؤمن الموالي حينئذ وعملا بالروايات السابقة ان يبقى على اعتقاده القديم وعدم التصديق بما استجد من دعوى السفارة<sup>(١)</sup>.

قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني: (أقول: هذه الروايات تأمرنا بأن لا نتبع في زمن الغيبة أحدا يدعي الإمامة أو البابية، والنيابة الخاصة إلى أن يظهر الله تعالى وليه المنتظر عجل الله له الفرج فإن قوله عليه السلام فأحب من كنت تحب إلى آخره كناية عن وجوب ترك المحبة، والمتابعة لمن يدعي لنفسه مرتبة خاصة من الإمامة، والنيابة الخاصة، في زمن الغيبة التامة يعني إن ادعى مدع لنفسه مقاما خاصا فلا تواله ولا تجبه إلى شيء ومعنى هذا تكذيب دعواه كما لا يخفى على ذوي الأفهام العارفين بأساليب الكلام)<sup>(٢)</sup>.

ويمكن لنا ونحن نعيش عصر الغيبة الكبرى ونرى الفتن تهجم علينا ساعة بعد ساعة ويضمحل فيها الإيمان في قلوب الناس يوما بعد يوم، أن نطبق هذه الأحاديث الشريفة على حياتنا، وينبه بعضنا بعضا على عدم الإسراع بتصديق أصحاب الأهواء المستحدثة وأرباب البدع المضلة وقادة الرايات الضالة والبقاء على ما هم عليه والثبات على ذلك، لأننا قد رأينا بالتجربة أن كل تلكم الرايات سرعان ما خفت صوتها وانكشف أربابها واضمحل أفكارها وهلك من اتبعها وسقط في الفتنة والامتحان من صدق بها، فلا ينبغي على المؤمن ان يستعجل الفرج ويستجيب لكل من هب ودب فإن في ذلك الهلاك الأكيد.

(١) قد أشبعنا هذه الأحاديث بحثا في كتابنا منقذ الأخوان من فتن وأخطار آخر الزمان فمن أراد التوسع فليرجع إلى هناك.

(٢) مكيبال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ٣٤١.

فقد روي عن الإمام الباقر صَلَاةُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قال :

«الغبرة على من أثارها<sup>(١)</sup>، هلك المحاضر فقيل له جعلت فداك وما المحاضر قال المستعجلون<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

وفي هذه الرواية ما لا يخفى من النهي عن الوقوع تحت تأثير الأحاسيس الآنية، والتسرع في الجري وراء كل فتنة، وعدم التأني والتأمل في العواقب، والاستعجال في بذل النصرة لكل من هب ودب، قبل حصول العلامات التي من أهمها الصيحة والسفياني.

الدليل السادس: لا يطلع على مكان الإمام المهدي عليه السلام ولي ولا غيره

ويدل أيضا على صدق انقطاع السفارة والنيابة بعد موت السفير الرابع

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما روي عن أبي عبد الله الصادق صَلَاةُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ حيث قال :

«إن لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات وبعضهم يقول قُتِلَ وبعضهم يقول ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نضر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره، إلا المولى الذي يلي أمره»<sup>(٤)</sup>.

(١) الغبرة مبتدأ وعلى من أثارها خبر أي واقعة عليه وهذا الكلام بمنزلة المثل أي ان من يثير الغبار يقع عليه آثاره كما ان من يثير الفتنة او يكون طرفا فيها يقع عليه آثارها من الهلاك والسقوط في التمحيص الذي يتعرض له كل الناس قبل خروج الإمام عليه السلام ليضل من ضل عن بينة وينجو من نجا عن بينة وتوفيق من ربه سبحانه وتعالى.

(٢) أي المستعجلون للفرج والخروج قبل أوانه وقبل حصول شرائطه وعلاماته، وليس المقصود من الخبر النهي عن الدعاء بتعجيل الفرغ لولي الله الأعظم أرواحنا فداء.

(٣) الكافي للشيخ الكليني: ج ٨، ص ٣٧٣، ومكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ١٧٨.

(٤) كتاب الغيبة للشيخ النعماني: ص ١٧٦، الباب العاشر الفصل الرابع الحديث رقم ٥.

قال الشيخ النعماني معلقاً على هذه الرواية :

(هذه الأحاديث التي يذكر فيها أن للقائم صلوات الله وسلامه عليه غيبتين أحاديث قد صحّت عندنا بحمد الله وأوضح الله قول الأئمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأظهر برهان صدقهم فيها، فأما الغيبة الأولى فهي الغيبة التي كانت السفراء فيها بين الإمام صلوات الله وسلامه عليهم وبين الخلق قياماً منصوبين ظاهرين موجودي الأشخاص والأعيان، يخرج على أيديهم غوامض العلم، وعويص الحكم والأجوبة عن كل ما كان يسأل عنه من المعضلات والمشكلات، وهي الغيبة القصيرة التي انقضت أيامها، وتصرّمت مدّتها، والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط للأمر الذي يريد الله تعالى، والتدبير الذي يمضيه في الخلق، ولوقوع التمحيص والامتحان والبليّة والغرلة والتصفية على من يدعي هذا الأمر، كما قال الله عزّ وجلّ :

﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا

كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾<sup>(١)</sup>.

وهذا زمان ذلك قد حضر، جعلنا الله فيه من الثابتين على الحق، وممن لا يخرج في غربال الفتنة، فهذا معنى قولنا: (له غيبتان)، ونحن في الأخيرة نسأل الله أن يقرب فرج أوليائه منها ويجعلنا في حيز خيرته وجملة التابعين لصفوته ومن خيار من ارتضاه وانتجبه لنصرة وليه وخليفته فانه ولي الإحسان جواد منان)<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة آل عمران الآية رقم: ١٧٩.

(٢) كتاب الغيبة للشيخ محمد بن إبراهيم النعماني: ص ١٧٩.



الدليل السابع، لا معارض لانقطاع السفارة في الغيبة الكبرى من علماء الطائفة

ويدل على انقطاع السفارة في زمن الغيبة الكبرى ما قاله الشيخ المفيد في كتاب الإرشاد في باب ذكر القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف: (وله قبل قيامه غيبتان: إحداهما أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى منهما منذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة. وأما الطولى فهي بعد الأولى وفي آخرها يقوم بالسيف)<sup>(١)</sup>.

وهو عين ما قال به الشيخ الطبرسي<sup>(٢)</sup>، وما ذهب إليه العلامة الحلبي<sup>(٣)</sup>، وقد نقله صاحب البحار مقرا به ولم يعلق عليه<sup>(٤)</sup>، وكذلك فعل ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة<sup>(٥)</sup>، وابن أبي فتح الأربلي في كشف الغمة<sup>(٦)</sup>، وآخرون أمثال السيد هاشم البحراني<sup>(٧)</sup>، والشيخ علي اليزدي الحائري في كتابه إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب<sup>(٨)</sup>، والسيد محسن الأمين العاملي<sup>(٩)</sup>، وغيرهم العشرات من الذين

(١) الإرشاد للشيخ المفيد: ج ٢، ص ٣٤٠، في تاريخ الإمام المهدي عليه السلام.

(٢) تاج الموالي للشيخ الطبرسي ص ٦٥ في ذكر الغيبة الصغرى والكبرى.

(٣) المستجاد من الإرشاد للعلامة الحلبي: ص ٢٣٢ - ٢٣٣، في ذكر الإمام القائم الحجة بن الحسن

عجل الله تعالى فرجه الشريف.

(٤) بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ج ٥١، ص ٢٣ - ٢٤، في الأقوال في ولادته عجل الله تعالى فرجه الشريف.

(٥) الفصول المهمة في معرفة الأئمة لابن الصباغ المالكي: ج ٢، ص ١١٠٠، في الفصل الثاني عشر

في ذكر أبي القاسم محمد الحجة الخلف الصالح.

(٦) كشف الغمة لابن أبي الفتح الأربلي: ج ٣، ص ٢٤٤، في مولد الإمام المنتظر وغيته عليه السلام.

(٧) مدينة المعاجز للسيد هاشم البحراني: ج ٨، ص ٦، الباب الثاني عشر في معاجز الإمام الثاني عشر.

(٨) إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب للشيخ علي اليزدي الحائري: ج ١، ص ٢٨٦.

(٩) أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين: ج ٢، ص ٤٦، في غيبتة عجل الله تعالى فرجه الشريف.



ذكروا ما نص عليه الشيخ المفيد وأودعوه كتبهم ولم يعترضوا عليه أو يردوه ، مما يدل بوضوح على ان أمر انقطاع السفارة والنيابة الخاصة من بعد الشيخ السمرى هو مما اجمع ولا معارض له قديما وحديثا ، اللهم إلا شردمة قليلة من الضالين المضلين ممن انكشف للناس عامة سوء أهدافهم وخبث نواياهم .

#### الدليل الثامن، إجماع الطائفة منعقد على انقطاع السفارة في الغيبة الكبرى

ومما يدل على بطلان كل سفارة خاصة عن الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بعد وفاة الشيخ السمرى وقبل الصيحة والسفياني هو الإجماع من قبل الفرقة الناجية قديما وحديثا على ان كل من يدعي السفارة بعد الشيخ السمرى وَالسَّيِّئَاتُ لِلَّهِ وَرَحْمَتُهُ وقبل السفياني والصيحة فهو كذاب ضال لا تصدق دعوته ولا يؤخذ بقوله وعلى ذلك جرى الشيعة وعلمائهم طيلة العصور المتتابعة ، ونبذوا كل من ادعى الوساطة والاتصال بالإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، فقد روى الشيخ الطوسى عن المفيد محمد بن محمد بن نعمان عن أبي الحسن عن بلال المهلبى قال : سمعت أبا القاسم جعفر بن محمد بن قولويه يقول : (عندنا ان كل من ادعى هذا الأمر بعد السمرى رحمه الله تعالى فهو كافر متمس ضال مضل)<sup>(١)</sup> .

ولم يعترض على هذا القول لابن قولويه رحمته احد من علمائنا الأعلام قديما وحديثا وعلى هذا التسليم بانقطاع السفارة جرت كلمة الشيعة ، وأصبح هذا الأمر من بديهيات المذهب ، ولذلك قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني :

(اعلم أنه اتفقت الإمامية على انقطاع الوكالة ، واختتام النيابة الخاصة ، بوفاة الشيخ الجليل علي بن محمد السمرى رضي الله عنه وهو الرابع من النواب

(١) كتاب الغيبة للشيخ الطوسى : ص ٤١٢ . بحار الأنوار للعلامة المجلسى : ج ٥١ ، ص ٣٧٨ .

الأربعة، الذين كانوا مرجعا للشيعة في زمان الغيبة الصغرى، وأنه ليس بعد وفاة السمرى إلى زمان ظهور الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف نائب مخصوص عنه في شيعته، وأن المرجع في زمان غيبته الكبرى هم العلماء العاملون، الحافظون لحدود الله وأن من ادعى النيابة الخاصة فهو كاذب مردود بل يعد ذلك من ضروريات مذهب الإمامية التي يعرفون بها، ولم يخالف في ذلك أحد من علمائنا، وكفى بهذا حجة وبرهاناً<sup>(١)</sup>.

فمدعي السفارة بعد الشيخ السمرى بناء على ما تقدم هو شاذ عن إجماع الشيعة لأنه مدع لغير ما تسالمت عليه كلمتهم، وعليه فمن الجهل بمكان ان يترك ما هو مجمع على العمل به منذ مئات السنين، ويؤخذ بدعوى مستحدثة لا يدري من وراءها ومن يمولها ومن تستقي أفكارها، فكل ما يحيط بأفكار مدعي السفارة وأشخاصه ورموزه في كل العصور السابقة والحاضرة مجهول غير واضح كما لا يخفى لمن تتبع حالهم لا غفر الله لهم.

وفيما ذكرناه من أدلة كفاية لتدبر يفهم الكلام ويزنه بميزان العقل والمنطق.

#### المبحث الرابع: فائدة عدم تحديد وقت لانتفاء الغيبة الكبرى في توقيع السمرى

ان التوقيع المقدس لم يضع سقفا زمنيا محددًا لهذه الغيبة التامة وان موعد الظهور النهائي للإمام المهدي صلى الله عليه وآله وسلم موكول إلى علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وحده وهو المفهوم من قوله صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ:

«فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل».

(١) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ٣٣٣.

وهذا الذي جاء في توقيع الشيخ السمرى وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ مُّؤْتِي الدَّلِيلِ موافق لجملة من الروايات الشريفة التي تنص بجمعها على ان التوقيت لخروج الإمام المهدي صَلَاةُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لم يكن يصرح به من قبلهم صَلَاةُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ومن هذه الروايات ما يأتي : عن عبد الرحمن بن كثير قال :

«كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه مهزم، فقال له: جعلت فداك أخبرني عن هذا الأمر الذي ننتظر، متى هو فقال: يا مهزم كذب الوقاتون وهلك المستعجلون ونجا المسلمون»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

«سألته عن القائم عليه السلام فقال: كذب الوقاتون، إنا أهل بيت لا نوقت»<sup>(٢)</sup>.

وعن الفضل بن يسار، عن أبي جعفر صَلَاةُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قال :

«قلت: لهذا الأمر وقت؟ فقال كذب الوقاتون، كذب الوقاتون، كذب الوقاتون، إن موسى عليه السلام لما خرج وافدا إلى ربه، واعداهم ثلاثين يوما، فلما زاده الله على الثلاثين عشرا، قال قومه: قد أخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا، فإذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم [به] فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين»<sup>(٣)</sup>.

ولهذا الإخفاء لتاريخ الظهور فائدتان مهمتان.

(١) الكافي للشيخ الكليني: ج ١، ص ٣٦٨، باب كراهية التوقيت.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الكافي للشيخ الكليني: ج ١، ص ٣٦٨ - ٣٦٩، باب كراهية التوقيت.

الفائدة الأولى: لإبقاء حالة الاستعداد والترقب الدائم عند القاعدة الموالية

ترتبط بالقاعدة الموالية للإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لأن إهمال الوقت له تأثير بالغ على نفسية المنتظرين فان مع الإهمال يبقى الشخص المنتظر في رجاء دائم لقرب وقوع الفرج وحصول الظهور فهو في ترقب للخلاص في كل زمان، ولولا هذا الرجاء لقسست القلوب ولاستطالت النفوس هذه المدة الطويلة، ويؤيد هذا المعنى رواية علي بن يقطين قال:

«قال لي أبو الحسن عليه السلام يا علي ان الشيعة تربي بالأمانى منذ مائتي سنة»<sup>(١)</sup>.

ومثلها قول يقطين لابنه علي: (ما بالنا قليل لنا فكان وقيل لكم فلم يكن؟ فقال له علي: ان الذي قيل لكم ولنا من مخرج واحد غير ان أمركم حضركم فأعطيتم محضه وكان كما قيل لكم، وان أمرنا لم يحضر فعللنا بالأمانى، ولو قيل لنا ان هذا الأمر لا يكون إلى مائتي سنة أو ثلاثمائة سنة لقسست القلوب ولرجعت عامة الناس عن الإسلام، ولكن قالوا ما أسرعه وما أقربه تألفاً لقلوب الناس وتقريباً للفرج)<sup>(٢)</sup>.

الفائدة الثانية: لكي لا تضرب الثورة المهدوية في بداية ظهورها وانطلاقها

مرتبطة بالطرف المعادي لقضية الإمام المهدي أرواحنا فداء فان الغيبة الكبرى التامة لو حدد لنهايتها تاريخ معين لكان من السهل على أعداء الإمام المهدي ان يعدوا العدة ويستجمعوا كامل طاقتهم في سبيل ضرب ثورة الإمام المهدي

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٤٢-٣٤٣، فصل في العلة المانعة من ظهور الحجة الحديث رقم ٢٩٢.

(٢) الكافي للشيخ الكليني: ج ١، ص ٣٦٩، باب التمحيص والامتحان الحديث رقم ٦. كتاب

الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٤٢، فصل في العلة المانعة من ظهور الحجة الحديث رقم ٢٩٢.

وكتاب الغيبة للنعماني: ص ٣٠٦، الباب السادس عشر الحديث ١٤.

بِحَوْلِ اللَّهِ عَلَى فَجِّ النَّبِيِّ فِي بَدَايَةِ ظَهْوَرِهِ وَانْطِلَاقِهِ، فَمِنْ غَيْرِ الْحِكْمَةِ وَالْحَالِ هَذِهِ إِنْ يُوَضَّعُ حَدٌّ وَتَارِيخٌ مُشَخَّصٌ لِعَمَلِيَةِ الظُّهُورِ النَّهَائِيِّ مِنَ الْغَيْبَةِ الْكُبْرَى.

### المبحث الخامس: صعوبة الظروف التي ستكتنف الغيبة الكبرى

ان هذا التوقيع المقدس أوضح وبشكل مجمل الظروف الصعبة التي ستسهم بها مرحلة ما بعد وفاة السفير الرابع عليه الرحمة والرضوان، فطول الأمد وامتداد هذه الغيبة إلى سنين لا يعلم مبلغ عددها إلا الله سبحانه سيؤدي من ثم إلى الابتعاد المتزايد عن الخط النقي الصافي والمعين العذب للإمام المهدي صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وهذا الابتعاد سيؤدي بدوره إلى قسوة قلوب الأغلب من معاصري هذه الغيبة الكبرى واسودادها، فيكونون بذلك قد شابها من سبقهم من الأمم السالفة التي وصف القرآن الكريم حالهم بقوله:

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وهذه القسوة في القلوب هي التي سينتج عنها الظلم والجور الذي سيعاني منه الناس في زمن غيبة إمامهم الكبرى، وكلما امتدت الغيبة أكثر كلما قست القلوب أكثر، وكلما قست القلوب أكثر كلما اتسعت رقعة الجور وامتد نطاق الظلم إلى أن تمتلئ الأرض به وتضيق، وهذا ما أشار إليه الإمام صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ بقوله:

«وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً».

(١) سورة الحديد، الآية: ١٦.



### المبحث السادس: ظهور السفراء المدعين الكاذبين

تلك القسوة في القلوب والتي سيصاب بها الناس في عصر غيبة الإمام المهدي صَلَاةُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، والتي ستنشأ نتيجة الابتعاد المتزايد عن خط الإمام المهدي صَلَاةُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، ولضعف الوازع الديني، ولانعدام التقوى والإيمان في نفوس بعض الافاكين، الذين طال عليهم الأمد فقسست قلوبهم فهي كالحجارة، سيظهر نتيجة لكل ذلك وغيره مجموعة من الأشخاص الذين سيحاولون بشتى الوسائل تشويش تلك الأفكار النقية الصافية الموروثة عن أهل البيت صَلَاةُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، على القاعدة الموالية والمؤمنة بفكرة الإمام المهدي صَلَاةُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وإبدالها بأفكار مبتدعة وأطروحات شاذة ومخالفة لما أجمع عليه علماء المذهب وأساطينه، مستفيدين في كل ذلك من روايات ضعيفة، أو معارضة غيرها، أو حمالة وجوه مختلفة، ومعتمدين لإثبات باطلهم بنصوص يقطعون منها ما يلائم أغراضهم ويخدم مصالحهم ويتركون بقية النص الذي ان ذكره بأكمله بانته معائبهم وظهور للناس كذبهم، وهؤلاء هم الذين اخبر الإمام المهدي صَلَاةُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ عن خروجهم وظهورهم بقوله:

«وسياتي شيعتي، أو من شيعتي<sup>(١)</sup> من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى

المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر».

ولا يخفى ان في قوله صَلَاةُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ (وسياتي من شيعتي) تصريحاً واضحاً

(١) ذكرت عبارة (وسياتي من شيعتي من يدعي المشاهدة) في عدة من المصادر منها كتاب الصراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي المتوفى سنة ٨٧٧ للهجرة ج ٢ ص ٢٣٦. وفي بحار الانوار للعلامة المجلسي ج ٥٢ ص ١٥١ تحت عنوان التوقيع الذي خرج إلى أبي الحسن السمرى.



٢٢٠ ..... التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ١

٥٠ ..... السفارة في الغيبة الكبرى بين التأييد والمعارضة

على أن أغلب أو كل من سيدعي المشاهدة في زمن الغيبة الكبرى هم من الشيعة الذين يتصفون ظاهراً بالولاء والانتساب لمذهب أهل البيت صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ، أما باطنا فكل همهم هو هدم التشيع من أساسه وكسب بعض الفوائد الدنيوية الرخيصة.

وكذلك يوضح توقيع الشيخ السمرى قَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بان هذه السفارات الكاذبة المزيفة هي التي ستشكل خطراً حقيقياً على القاعدة الموالية والمنتظرة لصاحب العصر والزمان صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، لأن غير الشيعة محلول أمرهم وهين لا اعتبارين :

الاعتبار الأول، لعدم اعتقاد غير الشيعة ان للإمام المهدي عليه السلام وجوداً خارجياً هو أن غير الشيعي - من أبناء العامة خصوصاً - لا يمكن أن يدعي المشاهدة والسفارة عن الإمام المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، لعدم إيمانهم بأن للإمام المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ تحققاً في الخارج ، وذلك لاعتقادهم بعدم ولادته صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ في الوقت الحاضر وأنه سيولد في آخر الزمان ، وعليه فظهور شخص منهم يدعي مشاهدته والنيابة الخاصة عنه هو احتمال في غاية الضعف ، ولا يعتد به ، وعلى تقدير ظهوره فانه لا يشكل أدنى خطر على الموالين المنتظرين.

الاعتبار الثاني، لان آراء المخالفين لا تجد قبولا في أوساط الموالين

هو أن مدعي الرؤية والمشاهدة من غير الشيعة لن يجد له أرضية ووقعا في قلوب الموالين للإمام المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، لوجود حالة التخوف والتوقف من قبول آراء كل من لا يعلن الولاء لأهل البيت صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وادعاءاتهم.

### المبحث السابع: المشاهدة المنفية هي المقترنة بدعوى السفارة لا غير

الظاهر من سياق التوقيع الشريف ومن القرائن الحالية والمقالية أن المشاهدة المنفية في قوله صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: (وسياتي إلى شيعتي، أو من شيعتي من يدعي المشاهدة)، هي تلك التي تناسب مع مضمون نفس التوقيع ومحتواه، لأن الرواية كما بينا سابقاً تؤكد على وقوع حقيقتين مهمتين:

إحدهما: هو انتهاء فترة الغيبة الصغرى وابتداء مرحلة الغيبة التامة.

والأخرى: غلق باب السفارة الخاصة وعدم الوصاية لأحد من بعد السمرى.

فيصبح معنى المشاهدة المنفية والمكذب صاحبها في التوقيع المقدس هي تلك المشاهدة المقيدة بعدم التعارض مع الغيبة التامة، وعدم ادعاء السفارة الخاصة بعد الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ويدل على هذا الأمر عدة أمور منها:

الدليل الأول، وجود لام العهد يصرف المعنى من العام إلى الخاص ومن المطلق إلى المقيّد قد تقرر في اللغة ان ذكر أفراد معهودة مسبقاً في صدر الكلام دليل يوجب صرف المعنى العام اللاحق إليها، ولا ريب في ان الإمام المهدي عليه السلام قد ذكر أموراً وقضايا متعددة قبل حديثه عن دعوى المشاهدة من قبيل أمره للسفير الرابع رحمته بعدم الوصية لأحد من بعد موته، وان الغيبة الثانية أو التامة قد وقعت، وانه لا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى، ومن ثم أعقب صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ذلك كله بقوله:

«وسياتي شيعتي من يدعي المشاهدة».

ولا يخفى ان كلمة المشاهدة معرفة بالألف واللام، وهذه اللام هي لام العهد، وذلك لان اللام في الأصل لتعريف العهد كما نص عليه النحاة واللغويون<sup>(١)</sup> وهذا يوجب أن ينصرف المعنى إلى ما قد سبق من الأمر دون القول بعمومه لكل مشاهدة<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الصدد يقول الميرزا محمد تقي الأصفهاني: (والحاصل أن المراد بالمشاهدة هي المشاهدة المقيدة بكونها بعنوان البايبة والنيابة الخاصة مثل ما كان للسفراء الأربعة، الموجودين في زمان الغيبة الصغرى، لا مطلق المشاهدة فهو من باب ذكر المطلق، وإرادة المقيد أو ذكر العام وإرادة الخاص وهذا النحو من الاستعمال كثير شائع في العرف واللغة كما تقول اشترت اللحم أو اشتر اللحم وتريد لحم الغنم بخصوصه لا مطلق اللحم والقرينة في الكلام موجودة كما ذكرنا.

ومن هذا القبيل قوله عز وجل:

﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَإِبْرٰهِيْمَ وَإِسْمٰعِيْلَ  
وَإِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الأسترآبادي: ج ٣، ص ٢٥٥.

(٢) قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني في مكيبال المكارم: ج ٢، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ (ولا شبهة بقرينة صدر الكلام في أن المراد بدعوى المشاهدة هي المشاهدة على نحو ما وقع للسفراء الأربعة، المحمودين المعروفين في زمان الغيبة الأولى، وقد صرح بأن من ادعاها في الغيبة الكبرى فهو كذاب مفتر ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٤.

فإن الأسباط لفظ عام أريد به الخاص، لأن جميع الأسباط لم ينزل عليهم كتاب، ولا وحي ولا حكم، وإنما نزل على بعض منهم، وكذلك في التوقيع الشريف أريد بالمشاهدة نحو خاص، كما بينا لك بعون الله تعالى<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثاني: التوقيع يتحدث عن المشاهدة التي تستغل لتضليل الجماهير الموالية**  
 إنَّ في قوله صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: (وسياتي شيعتي من يدعي المشاهدة) دليلاً على ان من يدعي المشاهدة والذي أمرنا بتكذيبه وعدم التصديق به هو ذلك الذي يدعيها أمام الشيعة أو يدعيها لعموم الشيعة، مما يعني انه يصرح علناً وبشكل جماهيري واسع النطاق بأنه يشاهد الإمام وذلك ليكسب دعوته الباطلة مدا جماهيرياً وشعبياً، وليضفي عليها شرعية، وليوهم الناس بانتسابها للإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

أما من يدعي المشاهدة من دون سفارة ولا نيابة فلا يكون لادعائه سعة واتساع بحيث يقال عنه بأنه أتى إلى الشيعة وادعى المشاهدة، ولأنه قد جرت العادة حتى أصبح متعارفاً لكل الناس بان كل من ادعى المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى من دون دعوى السفارة فانه يتكتم على مشاهدته، وقد يستحيل في كثير من الأحيان الاطلاع عليها من أقرب المقربين لهم، وإذا حدثوا بها فانهم يحرصون على تضيق حلقة الذين يكشف أمامهم هذا السر، وهذا المعنى لا يمكن ان يقال عنه (وسياتي شيعتي أو إلى شيعتي من يدعي المشاهدة)، لان في قوله صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ إلى شيعتي دليلاً على ان السامعين للدعوة الكاذبة عموم الشيعة أو الأغلب كما لا يخفى لمن له ذوق ومعرفة بأساليب كلام العرب.

(١) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ٣٣٦.

**الدليل الثالث: المشاهدة مع دعوى السفارة تتنافى ومفهوم الغيبة الكبرى**

ان المشاهدة المجردة من دعوى السفارة لا تنافي فيما بينها وبين ما نفهمه من مفهوم الغيبة التامة، لأن معنى التامة هو عدم وجود أي ارتباط واضح وبين مع الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بحيث يمكن الوصول من خلاله إلى الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وطالما كانت كذلك فانه لا يوجد دليل يمنع منها أو يجرمها، لتوافقها مع مضمون توقيع الشيخ السمرى قَالَ اللَّهُ تَوَكَّلْ.

ولكن التنافي حاصل ما بين مفهوم الغيبة التامة وما بين ادعاء المشاهدة مع النيابة الخاصة والسفارة، لان وجود السفير معناه وجود الارتباط الذي يمكن من خلاله الوصول إلى الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، ومثل هذه المشاهدة التي تعد خطرا حقيقيا على الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وعلى غيبته فإن الأدلة العقلية والشرعية تقف قبالها مانعة من تحققها.

**الدليل الرابع: المشاهدة مع ادعاء السفارة وسيلة من وسائل التضليل للموالين**

إن الأئمة صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ومنهم الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، قد حرصوا وبشدة، على حفظ الكتلة الموالية لهم، والمؤمنة بهم، من أي انحراف قد يوقعون فيه أنفسهم، أو يوقعهم الآخرون فيه، وانطلاقا من هذه القاعدة المهمة، نجد أن الخوف كل الخوف، هو ممن يدعي المشاهدة مع دعوى السفارة والنيابة الخاصة، لأن هؤلاء الضالين، سيسوشون على الناس معتقداتهم وأفكارهم، وسيستغلون حب الناس وتعاطفهم مع الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وقضيته العادلة، في سبيل خدمة مصالحهم الشيطانية.

وسيكون خطرهم على أتباع الأئمة صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ والموالين لهم، أكبر



بكثير من الدجال الملعون وفتنتهم أعظم من فتنته، فعن يحيى الحضرمي قال:

«سمعت علياً صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول كنا جلوساً عند النبي صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وهو نائم في حجري، فتذاكرنا الدجال فاستيقظ النبي صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ محمراً وجهه فقال: لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال الأئمة المضلون...»<sup>(١)</sup>.

وما هذا الخوف من النبي الأعظم صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلا لان نوايا الدجال واضحة وعداءه للخط الموالي للإمام المهدي بَيْنَ لَاسِ فِيهِ، أما هؤلاء الأئمة المضلون فإن نفاقهم وخطرهم كامن خفي وأفكارهم الهدامة قد ألبسوها ثوب الولاء للإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فخفي على الناس تليساتهم وقبلوا منهم توجيهاتهم لا اعتقادهم بأن هؤلاء المضلين ارتباطاً فعلياً بالإمام الثاني عشر المهدي صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

أما دعوى المشاهدة مع عدم ادعاء السفارة فتكون على العكس من ذلك تماماً، فهي مدعاة لتطمين الناس وتثبيت قلوبهم وتذكيرهم بأن الإمام المهدي أرواحنا فداه غير ناسٍ لهم وغير مهمل لمراعاة شؤونهم الخاصة والعامة.

فيتبين لنا من كل ما سبق أن المضمون العام للتوقيع الشريف، وكذلك الخط والتوجه العقائدي للأئمة صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ وَآلِهِمْ وَسَلَّمَ والقاضي بسد وإغلاق الباب بوجه أصحاب النفوس الضعيفة الذين يمكن أن يستغلوا مسألة السفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لإغواء الناس وإضلالهم، فيه دليل كاف على تخصيص كون المشاهدة المنهي عنها والمنفية في توقيع الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لا

(١) الأمالي للشيخ الطوسي: ص ٥١٢.



٢٢٦ ..... التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ١

٥٦ ..... السفارة في الغيبة الكبرى بين التأييد والمعارضة

تتعدى إلى غير المشاهدة المقترنة مع ادعاء السفارة والنيابة الخاصة ، أما تلك المشاهدات واللقاءات الخالية من ادعاء السفارة فمستثناة لعدم معارضتها لتوقيع الشيخ السمري **قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَتُضْمَنَهَا حَالَةَ التَّشْيِيتِ لِقُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ**.

### المبحث الثامن: إمكان المشاهدة مع ادعاء السفارة بعد الصيحة والسفياني

إن التوقيع الشريف ينص على ان المشاهدة مع ادعاء السفارة والنيابة الخاصة ستكون متاحة وممكنة بعد تحقق علامتين مهمتين من علامات الظهور المقدس اللتين قد أوضحهما الإمام المهدي **صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ** بقوله :

«ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب

مفتر» .

وفي هذه الفقرة مجموعة أمور لا بد من توضيحها ، منها ان التوقيع الشريف ينص وبشكل واضح بان المشاهدة وإمكانها متعلق بخروج السفياني وصدور الصيحة ، فلا بد ان نحيط علما ببعض ما يتعلق بهاتين العلامتين :

### العلامة الأولى: خروج السفياني

لقد تحدثت الروايات الشريفة عنه بتفصيل أكثر من باقي الشخصيات التي ستسبق خروج الإمام المهدي عليه السلام ، أو التي ستتزامن مع خروجه عليه السلام ، ولعل السبب في تفصيل الأخبار عنه وكثرتها هو الدور الخطير الذي سيلعبه حينما يظهر والذي سنعرف بعضه فيما يأتي :

الصيحة بعد السفيناني بشهرين وقبل الظهور بخمسة أشهر

بيننا فيما سبق ان السفيناني عليه اللعنة يخرج في شهر رجب، والصيحة والنداء يكونان في شهر رمضان، أي بعد شهرين تقريبا، وفي شهر محرم الحرام وفي يومه العاشر يخرج الإمام المهدي أرواحنا فداء، أي بعد سبعة أشهر من خروج السفيناني، وخمسة أشهر من الصيحة، وهي فترة قصيرة في نظر العقلاء، بحيث يمكن ان يقال: إن هنالك اتصالا قريبا جدا بين كل من السفيناني والصيحة والمهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، لذلك شُبِّهت هذه الأحداث بالخرز التي تتبع إحداها الأخرى حين سقوطها، فعن الإمام أبي عبد الله صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ انه قيل له:

«ما من علامة بين يدي هذا الأمر؟ فقال: بلى، قلت: وما هي؟ قال: هلاك العباسي، وخروج السفيناني، وقتل النفس الزكية، والخسف بالبيداء، والصوت من السماء. فقلت: جعلت فداك، أخاف أن يطول هذا الأمر؟ فقال: لا، إنما هو كنظام الخرز يتبع بعضه بعضا»<sup>(١)</sup>.

إمكان مشاهدة الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بعد الصيحة والسفيناني

ومن مجموع ما بيناه سابقا عن كل من السفيناني والصيحة يصبح واضحا ان رفع الحكم في تكذيب دعوى المشاهدة إلى ما بعد الصيحة والسفيناني، في نص التوقيع الذي صدر على يد السفير الرابع وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَرُوحَهُ ناتج عن إن بعد هاتين العلامتين ووقوعهما خارجاً سيتحقق عصر الظهور المقدس، أو بمعنى آخر؛ أن الصيحة والسفيناني سيكونان علامة من علامات بدء الظهور، الذي سيكون سريعا جداً، كما قد روي من أنه: (ينادي باسم القائم في ليلة ثلاث وعشرين<sup>(٢)</sup>)، ويقوم

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) من شهر رمضان وهو يوم الصيحة التي بينا تفاصيلها.

يوم عاشوراء<sup>(١)</sup>...<sup>(٢)</sup>. وفي هذه المدة سيتكرر ظهور الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ للعيان وفي مناطق مختلفة ولأشخاص مختلفين حسب الحاجة والحكمة.

وهذا الظهور والاتصال بالآخرين لا يتعارض مع توقيع الشيخ السمري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لأننا قد أوضحنا في محله ان المانع من المشاهدة قبل الصيحة والسفياني، هو تعارض مشاهدة كهذه مع مفهوم الغيبة التامة الكبرى، وهذا التعارض لا يصبح له معنى بعد ظهور السفياني، ونداء جبرائيل باسمه صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وذلك لأن بعد الصيحة والسفياني تنتهي مرحلة الغيبة التامة المطلقة، وتبدأ أول مقدمات مرحلة الظهور المقدس، فلا ضرر يذكر في انكشاف أمر المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ودعوته حينئذ، لان إرهاصات خروجه صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وظهوره ستبين للعيان وتتضح عند كل إنسان، واكبر إرهاص يكون فيه تصريح واضح بخروجه صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ هو الصيحة التي ستكشف أمر قيامه كشفا عاما حتى عند غير المسلمين، بحيث يفهمه كل الناس مهما كانت لغتهم، كما مر توضيحه من قبل على لسان الروايات الشريفة.

وكذلك أوضحنا سابقا ان المانع الثاني من المشاهدة قبل الصيحة والسفياني هو أن أهل البيت صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ومن ضمنهم الإمام المهدي أرواحنا فداء، حرصوا وبشدة على حفظ الكتلة الموالية لهم والمؤمنة بهم، من أي انحراف قد يوقعون فيه أنفسهم أو يوقعهم الآخرون فيه، وان الخوف كل الخوف هو ممن يدعي المشاهدة مع دعوى السفارة والنيابة الخاصة؛ لأن هؤلاء الضالين سيسوشون

(١) من نفس السنة كما بيناه سابقا في المتن.

(٢) الإرشاد للشيخ المفيد: ج ٢، ص ٣٧٩.

على الناس معتقداتهم وعقائدهم ، وسيستغلون حب الناس وتعاطفهم مع الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ للعلو في الأرض ، وكسب الامتيازات المادية والاجتماعية ، وهذا المانع أيضا لا يبقى له معنى بعد الصيحة والسفياني ، لان منصب السفارة والنيابة الخاصة لا يمكن ان يستغل بشكل سلبي من قبل بعض رايات الضلالة ، وذلك لأن علامات الدعوة الحققة والصادقة ، وقضية الإمام المهدي وشخصيته ، وعلامات ظهوره التي ستكون أوضح من الشمس ستسحق ، وتغطي ، وتقهر كل دعوة أخرى يمكن أن تظهر حينئذ وتستغل اسم المهدي ارواحنا فداه .

هذا مجمل ما أردنا توضيحه من لطائف وإشارات مما احتواه توقيع الشيخ

السمري قَالَ اللَّهُ رُوحَهُ .



## الفصل الثاني

دفاع عن توقيع الشيخ السمري

وَدَسَّ اللَّهُ رُوحَهُ

ذكرنا في مقدمة هذا الفصل ، ان التوقيع الشريف الذي صدر على يد السفير الرابع عَلَيْهِ السَّلَامُ قد تعرض لهجمات عنيفة وطعون شديدة ، قلما تعرض لها توقيع آخر ، وبيننا فيما مر ان سبب هذه الطعون وتلك الهجمات يعود إلى الفقرة التي سدت الباب على كل من حاول أو يحاول استغلال اسم الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، وقضيته للارتفاع في الأرض والطغيان في البلاد بحجة السفارة عن الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، وسنحاول هنا استعراض أهم ما وجه لهذا التوقيع الشريف من طعون وتخرصات وتشكيكات مغرضة ، ونجيب عليها بما يناسب المقام .

### الإشكال الأول: الطعن في سند الرواية ورميها بالإرسال

الإرسال كما لا يخفى عند أهل العلم يوجب عدم اعتبار الرواية ، ويلزم الباحث تركها في مقام الحجية والعمل ، فمن تعمد رمي توقيع الشيخ السمري عَلَيْهِ السَّلَامُ بالإرسال - من أصحاب رايات الضلال - يهدف إلى إسقاط حجيته واعتباره ، من اجل تحقيق مأرب شيطانية .

ومن اطلع على العوامل المحيطة بالرواية ، وطرق نقلها ، ورجال سندها يقطع بصحة سند التوقيع الذي خرج على يد السفير الرابع عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ونزاهة رجالها وقوة حجيتها ، ولكي نؤكد قولنا هذا لا بد من عرض تفصيلي لسند هذه الرواية ، والاطلاع على حال رجالها ، وهي كالتالي :



«روى الصدوق قال حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب قال: كنت جالسا بمدينة السلام في السنة التي توفى فيها الشيخ علي بن محمد السمري - وَأَمَرَ اللَّهُ بِرُوحِهِ - فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: "بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية - التامة - فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مضتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقبل له: من وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه. ومضى رضي الله عنه، فهذا آخر كلام سمع منه»<sup>(١)</sup>.

فيتبين لنا ان رجال سند هذه الرواية شخصان فقط هما كل من الشيخ الصدوق عليه الرحمة والرضوان وأبو محمد الحسن بن علي المكتب. وان كلاً منهما رضوان الله تعالى عليهما ممن ثبتت وثاقته وعلو مرتبته وقبول روايته، فأما الحسن بن علي المكتب فسيأتي ذكره ووثاقته تفصيلاً في الإشكال الثاني، وأما الشيخ الصدوق رحمته فأمره أشهر من ان يذكر، ووثاقته أوضح من ان يستدل عليها بدليل، وفيما يلي جملة من كلمات الأعلام فيه وفي وثاقته.

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص ٥١٦، الباب الخامس والأربعون ذكر التوقيعات.

## من هو الشيخ الصدوق؟

هو الشيخ الجليل أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المتوفى سنة ٣٨١ للهجرة النبوية المباركة، أحد أعلام القرن الرابع الهجري، قال في حقه الشيخ الطوسي رحمته الله: (محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، جليل القدر، يكنى أبا جعفر، كان جليلاً، حافظاً للأحاديث بصيراً بالرجال، ناقدًا للأخبار، لم ير في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه)<sup>(١)</sup>.

وقال عنه الشيخ النجاشي رحمته الله: (أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقهنا ووجه الطائفة بخراسان، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن، وله كتب كثيرة)<sup>(٢)</sup>.

وقال عنه المولى محمد تقي المجلسي رحمته الله: (هو ركن من أركان الدين)<sup>(٣)</sup>. وقال العلامة المجلسي في بحاره: (من عظماء القدماء التابعين لآثار الأئمة النجباء، الذين لا يتبعون الآراء والأهواء، ولذا ينزل أكثر أصحابنا كلامه وكلام أبيه منزلة النص المنقول والخبر المأثور)<sup>(٤)</sup>.

وقال عنه الميرزا القمي رحمته الله: (وقد كان الأصحاب يتمسكون بما يجدونه في شرايع الشيخ أبي الحسن بن بابويه رحمه الله تعالى عند إعواز النصوص لحسن ظنهم به، وإن فتواه كروايته، وبالجملة تنزل فتاواهم بمنزلة روايتهم)<sup>(٥)</sup>.

(١) الفهرست للشيخ الطوسي: ص ٢٣٧، باب محمد الرقم (٧١٠) ١٢٥.

(٢) رجال النجاشي للشيخ النجاشي: ص ٣٩٢، باب الميم الرقم ١٠٤٩.

(٣) روضة المتقين: ج ١٤، ص ١٦.

(٤) بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ج ١٠، ص ٤٠٥، في آخر الباب ٧٥.

(٥) قوانين الأصول للميرزا القمي: ص ٣٧٣ في الإجماع.

ومما يؤكد وثاقته، ويدفع الشك في نزاهته، كونه مولودا بدعاء الإمام الحجة صَلَاةُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ الذي وصفه بأنه فقيه خير مبارك<sup>(١)</sup>.

ولشدة ثقة علماء الطائفة بنزاهته وعلمه أصبحت مصنفاته مرجع ترجع إليها الطائفة في مختلف العلوم وكتاب «من لا يحضره الفقيه» أشهر من نار على علم، حتى عد من أصول الشيعة التي عليها المعول، واليه المرجع في باب الفقه والأحكام واخذ الحلال والحرام، فهذه نبذة فيها كفاية لمبصر، ونحن مهما أردنا التطويل فلن نصل إلى ساحل بحر فضله.

فيكون بذلك كل من الشيخ الصدوق قَالَ اللَّهُ تَوَكَّلْ عَلَيْنَا كما بينا، وأبي محمد الحسن بن احمد المكتب، كما سنين بعد ذلك، ثقتين قد سمع أحدهما عن الآخر مباشرة وبلا واسطة، لان الحسن بن احمد المكتب - كما سيأتي - هو من مشايخ الصدوق المعتمدين في مقام نقل الرواية، فيكون السند حينئذ متصلا غير مقطوع، فتكون حجة الإرسال داخضة ساقطة في مقام الاعتراض.

#### من قال من العلماء بعدم إرسال توقيع السمري

وقد أكد حقيقة عدم إرساله وضعفه، عدد من الأعلام، منهم الميرزا محمد تقي الأصفهاني قَالَ اللَّهُ تَوَكَّلْ عَلَيْنَا، إذ قال: (ومما يدل أيضا على صحته - أي صحة توقيع السمري - أن علماءنا من زمن الصدوق رضي الله عنه إلى زماننا هذا استندوا إليه، واعتمدوا عليه ولم يناقش، ولم يتأمل أحد منهم في اعتباره، كما لا يخفى على من له أنس وتتبع في كلماتهم ومصنفاتهم، فتبين من جميع ما ذكرناه أن الحديث المذكور من الروايات القطعية، التي لا ريب فيها، ولا شبهة تعتربها، وهو مما قال

(١) الفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم: ج ٣، ص ٢٩٦، باب الميم محمد بن علي بن بابويه القمي.

فيه الإمام عليه السلام<sup>(١)</sup> فإن المجمع عليه لا ريب فيه<sup>(٢)</sup>.

وقال السيد المحقق المتبحر في قضية الإمام المهدي رحمته الله محمد صادق الصدر في موسوعته: (وأما كونه خبراً مرسلأً فهو غير صحيح، إذ رواه الشيخ - الطوسي - في الغيبة<sup>(٣)</sup>، فقال أخبرنا جماعة عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابوية قال حدثني أبو محمد احمد بن الحسين المكتب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمري قدس سره... كما رواه الصدوق ابن بابويه في إكمال الدين عن أبي محمد المكتب نفسه، فأين الإرسال؟ والزمن بحسب العادة مناسب مع وجود الوساطة الواحدة)<sup>(٤)</sup>.

ولعل شبهة الإرسال هذه قد جاءت من جهة، ان الشيخ الطبرسي رضي الله عنه صاحب كتاب الاحتجاج ذكر هذا التوقيع مرسلأً من دون ان يذكر الوساطة ما بينه وبين الشيخ السمري عليه الرحمة والرضوان فقال: (فلما حان سفر أبي الحسن السمري من الدنيا، وقرب اجله، قيل له: إلى من توصي؟ فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك...)<sup>(٥)</sup> وذكر الخبر بتمامه.

(١) هذه الرواية عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام عن عمر بن حنظلة، وهي المشهورة باسم

مقبولة عمر بن حنظلة راجع الكافي للشيخ الكليني: ج ١، ص ٦٨.

(٢) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ٣٣٥.

(٣) غيبة الشيخ الطوسي: ص ٣٩٩.

(٤) تاريخ الغيبة الصغرى: ص ٦٤١.

(٥) الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج ٢، ص ٢٩٧. في ذكر طرف مما خرج أيضاً عن صاحب الزمان

ولكن إرسال الشيخ الطبرسي عليه الرحمة والرضوان يعد دليلاً على صحة الخبر ووثاقته وموافقته للإجماع واشتهاره بين المخالف والمؤلف ، وليس دليلاً على ضعفه وعدم حجتيه ، وذلك لان الشيخ الطبرسي عليه الرحمة والرضوان التزم في أول كتابه وصرح بقوله : (وأنا ابتدئ في صدر الكتاب بفصل ينطوي على ذكر آيات من القرآن التي أمر الله تعالى بذلك أنبياءه بمحاجة ذوي العدوان ، ويشتمل أيضاً على عدة أخبار في فضل الذابين عن دين الله القويم ، وصرطه المستقيم ، بالحجج القاهرة والبراهين الباهرة... وربما يأتي في أثناء كلامهم كلام جماعة من الشيعة حيث تقتضي الحال ذكره ، ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده إما لوجود الإجماع عليه ؛ او موافقته لما دلت العقول إليه أو ؛ لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤلف...) (١).

فظهر بذلك أن التوقيع الشريف كان في زمن الشيخ الطبرسي غنياً عن ذكر السند ؛ إما لموافقته لإجماع الطائفة ؛ أو لاشتهاره بين أعلام المذهب وعلمائه شهرة وصلت حد الاستغناء عن ذكر إسناده ؛ أو لكليهما جميعاً.

### الإشكال الثاني، محاولة رمي رجال السند بالجهالة

حاول بعض من لا حظ له من العلم الطعن في سند التوقيع المقدس ، فعمد إلى حيلة قديمة يستخدمها كل من يريد أن يدلّس على العوام فكره ورأيه ، فرمى أحد رجال السند الذين نقلوا لنا توقيع الشيخ السمرى وَإِنَّ اللَّهَ لَرُحِيمٌ بالضعف تارة وبالجهالة تارة أخرى.

(١) المصدر السابق: ج ١ ، ص ٤.

والضعف - بزعمهم - جاء من طرف أحمد بن الحسن المكتب، أو الحسن بن أحمد المكتب، فهو - كما زعموا وافتروا -: (رجل مجهول الحال لم تذكره كتب الحديث أساساً)<sup>(١)</sup>.

وقد أرخى هذا المدعي عنان غيه فادعى بصورة قاطعة أن: (احمد بن الحسن المكتب غير موجود في كتب الرجال أساساً، فضلاً عن ضعفه، وإنه لم ترد ترجمته في رجال الحديث، بل هو غير مقطوع بتسميته، فتارة يسمى أحمد بن الحسن المكتب، وأخرى الحسن بن أحمد المكتب وثالثة احمد بن الحسين المكتب... لم تذكر كتب رجال الحديث ترجمة لهذه الشخصية بأسمائها الثلاث)<sup>(٢)</sup>.

**ويرد عليه: ان هذا المفترى جاهل بالفرق بين كتب الحديث والترجمة**

إن الكاتب لتلك السطور جاهل أو متجاهل للفرق بين كتب الترجمة، وكتب الرجال، فعلم الرجال: (هو العلم الباحث عن أحوال رواة الحديث ذاتاً ووصفاً، وبتعبير آخر هو الوقوف على أحوال الرواة من حيث العدالة والمدح والإهمال والجهالة، والوقوف على أسماء مشايخهم وتلاميذهم وطبقتهم في نقل الرواية)<sup>(٣)</sup>.

أما علم التراجم فهو العلم: (الباحث عن أحوال الشخصيات من العلماء وغيرهم سواء كانوا رواة أم لا وبذلك يظهر أن بين العلمين بوناً شاسعاً، لأن

(١) قراءة جديدة في رواية السمري: ص ١٣، وص ١٤، للمدعو ضياء الزيدي.

(٢) المصدر السابق: ص ١٤، وفي هامش ٢ من نفس الصفحة.

(٣) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، جعفر السبحاني: ص ٩.



المطلوب في علم التراجم هو التعرف على أحوال الأشخاص لا من حيث الوثيقة والضعف بل من حيث دورهم في حقل العلم والأدب والفن والصناعة والسياسة والاجتماع، وتأثيره في الأحداث والوقائع إلى غير ذلك مما يطلب من علم التراجم<sup>(١)</sup>.

فاستدلال المعارض على ضعف احمد بن الحسن جهالته المكتب لعدم ورود اسمه في كتب التراجم خلط واضح وتدليس فاضح، لأن كتب التراجم لا تعين حال الراوي من حيث الضعف والوثيقة، أو العدالة والجهالة، لأن ذلك من مختصات علم الرجال، وعليه فعدم وجود ذكر لأحمد بن الحسن المكتب في كتب التراجم، - لو صدقت هذه الدعوى -، ليس دليلاً على جهالته وضعفه، لأن كثيراً من الرواة المعروفين، بل كثيراً من أساطينهم، لم يرد لهم ذكر في كتب التراجم لعدم وجود آثار علمية أو فنية أو اجتماعية في حياتهم تستدعي ذكرهم فيها.

ويرد عليه: ان الحسن بن محمد المكتب موثق مذكور في كتب الرجال

وأما قول المدعي: إن الحسن بن أحمد المكتب غير موجود في كتب الرجال أصلاً؛ فهو كذبة أخرى الهدف منها دس السم في العسل، والتشويش على من ليس له حظ في الاطلاع على كتب الرجال وأحوال الرواة.

لان الصحيح الثابت هو أن احمد بن الحسن المكتب قد جاء ذكره في عدة كتب رجالية وغير رجالية نذكر منها على سبيل الاحتجاج لا التقصي ما يأتي:

أولاً: فقد جاء في كتاب مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: (أبو

(١) كليات في علم الرجال، جعفر السبحاني: ص ١٣، و ص ١٥.

محمد الحسن بن أحمد المكتب، وهو كما ذكره الفاضل الألعى المولى عناية الله في مجمع الرجال، أبو محمد الحسن بن الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب. ويروي عنه الصدوق مكرراً مترضياً مترحماً وهذا من أمارات الصحة والوثاقة، كما نبه على ذلك المولى المزبور في مجمعه، وذكر له شواهد عديدة، ليس هنا موضع ذكرها والمكتب (بكسر التاء المشددة) من يعلم الكتابة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: وجاء في كتاب (معجم رجال الحديث) للسيد الخوئي رحمته الله انه قال: (الحسن بن أحمد المكتب: أبو محمد من مشايخ الصدوق - قدس سره - ترحم عليه، كمال الدين، الباب ٤٩، الحديث ٤١)<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: وجاء في كتاب (تهذيب المقال في تنقيح كتاب النجاشي) للسيد محمد علي الأبطحي انه قال: «الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب المكتب، ذكره ابن حجر في لسان الميزان ج ٢/٢٧١ قائلاً: الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدب، روى عن أبي الحسن محمد بن جعفر الأسدي وغيره، قال علي بن الحكم في مشايخ الشيعة: كان مقيماً بقم وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وأخذ عنه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه وكان يعظمه<sup>(٣)</sup>... وكان الحسين من مشايخ الصدوق رحمته الله روى عنه في كتبه كثيراً مترضياً ومترحماً عليه، وقد كناه بأبي محمد

(١) مكيبال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ٣٣٤.

(٢) معجم رجال الحديث للسيد الخوئي: ج ٥، ص ٢٧٢. وذكره أيضاً في: ج ٨، ص ١٥٠، مترضياً عليه. وذكره أيضاً تحت اسم الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب رضي الله عنه راجع:

ج ١٦، ص ١٧٥.

(٣) لسان الميزان لابن حجر: ج ٢، ص ٢٧١.

كما في الإكمال باب ٤٩ / ٤٧٦ قائلاً: حدثنا أبو محمد الحسين بن أحمد المكتب وصفحة ٤٧٩ قال: حدثنا أبو محمد الحسن ابن احمد المكتب رضي الله عنه، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها السمري، فحضرته قبل وفاته بأيام، فاخرج إلى الناس توقيعاً ثم ذكره وفيه عدم الإيضاء إلى أحد، فإنه قد حانت الغيبة الثانية... ولقب بالمكتب كما تقدم عن مواضع من الخصال والعيون وأيضاً - لقب - بالمؤدب كما في لسان الميزان، وفي الإكمال، وعيون أخبار الرضا - صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ -<sup>(١)</sup>، والغيبة<sup>(٢)</sup>، ومشیخة الفقيه<sup>(٣)</sup>، ومعاني الأخبار وغيره، وروى الصدوق رحمته عنه كثيراً في كتبه عن جماعة منهم علي بن إبراهيم بن هاشم<sup>(٤)</sup>، وأبو علي محمد بن همام<sup>(٥)</sup>، وعلي بن محمد السمري السفير الرابع... ثم إن الاقتصار على اسم أبيه أو مع ذكر جده أحمد أو ذكره كما تقدم في العنوان - الحسين بن إبراهيم بن هشام المؤدب المكتب - لا يدل على التعدد وذلك بقرينة من روى عنه، فلاحظ<sup>(٦)</sup>.

رابعا: وقال الشيخ علي النمازي الشاهرودي في كتابه (مستدركات علم رجال الحديث) ما هذا نصه: (الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب

(١) ج ١، ص ٧٢، ومواضع كثيرة.

(٢) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١٨٠.

(٣) مشیخة الفقيه وقد أشير إليه برقم ١٩٤.

(٤) العيون: ج ١، ص ٧٢، وج ٢، ص ٢١٤، وص ٢٦٢.

(٥) إكمال الدين وإتمام النعمة: ص ٤٧٦.

(٦) تهذيب المقال في تنقيح كتاب النجاشي للسيد محمد علي الأبطحي: ج ٢، ص ٣٧٣ في الحسين

المكتب الكاتب: من مشائخ الصدوق ذكره في كتبه مترضيا عليه، روى عنه حديث شرائع الدين (الخصال ج ٢ / ١٥٠) وحديث سبعين منقبة لأمير المؤمنين صلوات الله عليه لم يشركه فيها أحد في (ص ١٣١). رواهما عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، عن بكر بن عبد الله بن حبيب، عن نعيم بن بهلول. وغير ذلك منها في أماليه (ص ٢٤٠ و ٢٦١) بهذا الإسناد. وفي العيون (ج ١) روى عنه، مترضيا "عليه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم في ص ١٣ و ٧٢ و ١٤١. وفي ص ١٢٠ عنه مترضيا، عن محمد بن جعفر الكوفي الأسدي. وعن بعض الثقات أن له كتابا في الفرائض أجاد فيه. ووقع في طريقه في مشيخة الفقيه في ستة أصل من الأصول المعتمدة التي استخرج منها أحاديث كتابه. وروى عنه الصدوق في التوحيد مترضيا" في ستة مواضع. وروى الشيخ في (يب ج ٦ / ٩٥) عن الصدوق، عنه وعلي بن أحمد بن موسى معا، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي حديث الزيارة الجامعة الكبيرة المعروفة<sup>(١)</sup>.

خامسا: وقال السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة ما هذا نصه: (الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب أو المكتب. لم ينص على توثيقه سوى أن الصدوق أكثر من الرواية عنه مترضيا مترحما، وهو كاف في جلالته وفي الرياض: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب، من أجلة مشايخ الصدوق، ويروي عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، كما يظهر من كتب الصدوق، ويعرف الحسين بالمكتب اه. وفي لسان الميزان: الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدب، روى عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي وغيره، قال علي بن الحكم في مشايخ

(١) مستدركات علم رجال الحديث، الشيخ علي النمازي الشاهرودي: ج ٣، ص ٧٢ - ٧٣.

الشيعة: كان مقيماً بقم وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وأخذ عنه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه، وكان يعظمه اه. وعلي بن الحكم من أجلاء أصحابنا له كتاب في الرجال، وكان هذا الكتاب عند ابن حجر، ونقل عنه في (لسان الميزان) كثيراً. وأبو جعفر المذكور هو الصدوق<sup>(١)</sup>.

فتبين من هذا وغيره أن ما قالوه من جهالة الحسن بن إبراهيم بن أحمد المؤدب أو المكتب غير صحيح، وهو تدليس على البسطاء من جهال العامة. ولكن يبقى هنا أمران:

#### الأول: هل الاختلاف في الاسم أو الكنية يضر في وثاقة الراوي

الظاهر لمن تتبع كلمات الأعلام، يجد أن كلمتهم أجمعت، أو تكاد تجمع على أن الاختلاف في اسم الراوي أو كنيته لا يضر في معرفة الراوي ووثاقته، ما دام أن هنالك قرائن تدل على أن المراد من كل ذلك رجل واحد بعينه، وهذا التشابه والاختلاف كثيراً ما يقع في كتب الرجال وأسانيد الحديث، فعلى سبيل المثال نرى الشيخ الطوسي؛ وهو التحرير في علم الرجال، وعليه المعول في معرفة الأسانيد، يذكر في رجاله شخصاً ينص على أنه من أصحاب الصادق عليه السلام فيقول: (عيسى بن أبي منصور الكوفي)<sup>(٢)</sup> ثم يقول عنه في مكان آخر: (عيسى بن شلقان)<sup>(٣)</sup> وعده من أصحاب الصادق عليه السلام، وقال عن نفس هذا الشخص في

(١) أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين: ج ٥ - ص ٤١١.

(٢) رجال الطوسي للشيخ الطوسي ص ٢٥٨ باب من روى عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، تحت

رقم (٣٦٤٧) ٥٥٦.

(٣) المصدر السابق تحت رقم ٥٥٩.

مكان ثالث: (عيسى بن صبيح العرزمي من أصحاب الصادق عليه السلام)<sup>(١)</sup>، والشيخ الكشي عليه الرحمة عد كل هذه الأسماء لشخص واحد فقال: (سألت حمدويه بن نصير عن عيسى فقال: خير فاضل هو المعروف بشلقان وهو ابن أبي منصور، واسم أبي منصور صبيح)<sup>(٢)</sup> وقال التفريشي في نقد الرجال: (وما ذكره الشيخ مرة بعنوان ابن منصور ومرة بعنوان ابن شلقان ومرة بعنوان ابن صبيح لا يدل على التعدد، لان مثل هذا كثير في كتابه مع قطعنا بالاتحاد)<sup>(٣)</sup>.

إذن؛ فعند القطع بالاتحاد فيما إذا كان هذا القطع مستندا إلى قرينة معينة؛ لا يهم حينئذ تعدد الاسم أو الكنية وهذا التعدد لا يضر في وثاقة الراوي، ولا يصيره مجهولا.

ومما يدل على وثاقة الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب أو المكتب على الرغم من الاختلاف في اسمه أو كنيته ما قد تقدم ذكره من كلام السيد محمد علي الأبطحي: (... ثم إن الاقتصار على اسم أبيه أو مع ذكر جده أحمد أو ذكره كما تقدم في العنوان - الحسين بن إبراهيم بن هشام المؤدب المكتب - لا يدل على التعدد، وذلك بقرينة من روى عنه، فلاحظ)<sup>(٤)</sup>.

(١) رجال الطوسي للشيخ الطوسي ص ٢٥٨ باب من روى عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، تحت رقم ٥٦٤.

(٢) رجال الشيخ الكشي: ص ٣٣٠، وص ٦٠٠. اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي ج ٢ ص ٦٢٢ تحت الرقم ٦٠٠، خلاصة الأقوال للعلامة الحلبي: ص ٢١٥، الباب ١٣ تحت رقم ٢.

(٣) نقد الرجال للتفريشي: ج ٣، ص ٣٨٦، تحت عنوان عيسى بن أبي منصور شلقان (٤٠٢٢).

(٤) تهذيب المقال في تنقيح كتاب النجاشي للسيد محمد علي الأبطحي: ج ٢، ص ٣٧٣، في الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدب.



الأمر الثاني: هل كثرة الرواية والترحم على الراوي دليل على وثاقته؟

قد مر علينا - فيما سبق - ان الشيخ الصدوق عليه الرحمة والرضوان كان كثير الرواية عن الحسين بن أحمد المكتب، وكان أيضا كثير الترحم عليه في أغلب المرات التي يذكره فيها، فهل في كل ذلك دليل على وثاقته وجلالة قدره؟.

وهذا ما سيجيبنا عليه غير واحد من علماء الرجال المتبحرين؛ أمثال السيد مير داماد محمد باقر الحسيني الأسترآبادي في كتابه الرواشح السماوية،<sup>(١)</sup> والسيد بحر العلوم في كتابه الفوائد الرجالية<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن محمد إبراهيم الكلباسي في الرسائل الرجالية<sup>(٣)</sup> حيث قالوا بأجمعهم ما نصه: (إن لمشايخنا الكبراء مشيخة يوقرون ذكرهم، ويكثر من الرواية عنهم، والاعتناء بشأنهم، ويلزمون إرداف تسميتهم بـ(الرضيلة عنهم)<sup>(٤)</sup>، أو (الرحملة لهم)<sup>(٥)</sup> البتة، فأولئك أيضاً ثبت فخماء واثبات أجلاء، ذكروا في كتاب الرجال أو لم يذكروا والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نص عليهم بالتزكية والتوثيق أو لم ينص: وهم كأبي الحسين علي بن أحمد بن أبي جيد، وأبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري،

(١) الرواشح السماوية: ص ١٧٠، الراشحة الثالثة والثلاثون في ان رواية الثقة تعديل لمن روى عنه أم لا.

(٢) الفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم: ج ٤، ص ٧٠ (فائدة ٣) بحث في العدالة وكيفية معرفتها ومدى الحاجة إليها.

(٣) الرسائل الرجالية: ج ٢، ص ٤٢٢.

(٤) أي يقول رضي الله عنهم.

(٥) أي يقول رحمهم الله.

وأبي عبد الله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، أشياخ شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي... وكأشياخ الصدوق ابن الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه رضوان الله تعالى عليهما: الحسين بن أحمد بن إدريس أبي عبد الله الأشعري القمي أحد أشياخ التلعكبري أيضا، ذكره الشيخ في كتاب الرجال. ومحمد بن علي بابويه القمي ذكره الشيخ في كتاب الرجال وأبي العباس محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، وأحمد بن علي بن زياد، ومحمد بن موسى بن المتوكل، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار أحد شيوخ التلعكبري ذكره الشيخ في كتاب الرجال وجعفر بن محمد بن مسرور، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، والمظفر بن جعفر بن المظفر العمري العلوي أحد أشياخ التلعكبري أيضا ذكره الشيخ في كتاب الرجال. ومحمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى. فهؤلاء كلما سمي الصدوق واحدا منهم في مسندة الفقيه، وفي أسانيد المعننة في كتاب عيون أخبار الرضا، وفي كتاب عرض المجالس، وفي كتاب كمال الدين وتمام النعمة، قال: "رضي الله تعالى عنه". وكلما ذكر اثنين منهم أو قرن أحدا منهم بمحمد بن الحسن بن الوليد أو بأبيه الصدوق، قال: "رضي الله تعالى عنهما". وكلما سمي ثلاثة منهم، أو قرن أحدا منهم بهما، أو اثنين منهم بواحد منهما، قال: "رضي الله تعالى عنهم". وكذلك أشياخه: عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب...).

ثبت مما تقدم أن الحسين بن إبراهيم المؤدب ثقة فخم ثبت جليل وحديثه صحيح معتمد، والقائل بخلاف ذلك من أنصاف المتعلمين جاهل، لا يعتد بكلامه، ولا يوثق بنقله.

**الإشكال الثالث: إن رواية السمرى من أخبار الأحاد لا توجب علماً ولا عملاً**

وزعم بعض من لا حظ له من العلم ان رواية الشيخ السمرى قَالَ اللهُ فُوحَهُ مردودة، لكونها من روايات الأحاد غير المتواترة، وروايات الأحاد بزعمه لا توجب علماً ولا عملاً، فلا يحتاج بها بناء على ذلك.

ويرد على هذا الجاهل بأمر منها: كون أخبار الأحاد لا توجب علماً ولا عملاً وهماً ظاهراً، لان خبر الواحد الذي لا يوجب علماً ولا يلزم العمل به هو الخبر الضعيف، أو المرسل، أو المعارض بخبر أقوى منه دلالة أو سنداً، وما بقي من أفراد خبر الأحاد الخالية من تلك الأمور العارضة، فمحكوم عليه بالصحة لدى الأعلام من علماء الطائفة، وعليه المعول في مقام العلم والعمل، وهذا مما اشتهر بين علماء الطائفة الإمامية، وإلزاماً للمعاندين سنستعرض هنا بعض أقوال العلماء الأعلام في حجية خبر الواحد والشروط التي بموجبها يكون الخبر حجة وموجباً للعلم والعمل.

**القول الأول:** قال الشيخ المفيد في (التذكرة بأصول الفقه) ما يأتي: (حكم بحجية الخبر الواحد بشرط الاقتران بقرينة تؤيد صدقه، أو بدليل عقلي، أو بشاهد من عرف، أو بالإجماع غير المخالف)<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** وقال الشيخ الطوسي في (الاستبصار): (اعلم إن الأخبار على ضربين: متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ما أوجب العلم فما هذا سبيله يجب العمل به من غير توقع شيء ينضاف إليه ولا أمر يقوى به ولا يرجح به على غيره، وما يجري هذا المجرى<sup>(٢)</sup> لا يقع فيه التعارض ولا التضاد في أخبار النبي ﷺ

(١) التذكرة بأصول الفقه للشيخ المفيد: ص ٧.

(٢) أي وما يجري مجرى الخبر المتواتر.

والأئمة عليهم السلام. وما ليس بمتواتر<sup>(١)</sup> على ضربين، فضرب منه يوجب العلم أيضاً<sup>(٢)</sup>، وهو كل خبر تقترن إليه قرينة توجب العلم، وما يجري هذا المجرى يجب أيضاً العمل به، وهو لاحق بالقسم الأول<sup>(٣)</sup>.

والقرائن أشياء كثيرة منها: أن تكون مطابقة لأدلة العقل ومقتضاه. ومنها<sup>(٤)</sup> أن تكون مطابقة لظاهر القرآن، إما لظاهره أو عمومه أو دليل خطابه أو فحواه، فكل هذه القرائن توجب العلم وتخرج الخبر عن حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم.

ومنها<sup>(٥)</sup> أن تكون مطابقة للسنة المقطوع بها إما صريحاً أو دليلاً أو فحوى أو عموماً.

ومنها أن تكون مطابقة لما أجمع المسلمون عليه. ومنها أن تكون مطابقة لما اجتمعت عليه الفرقة المحقة فإن جميع هذه القرائن تخرج الخبر من حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم وتوجب العمل به...<sup>(٦)</sup>.

واستناداً إلى ما قد بينه كل من الشيخ المفيد والشيخ الطوسي عليهما الرحمة والرضوان، فلو تفحصنا رواية التوقيع المقدس، الذي صدر عن الإمام

(١) يعني خبر الآحاد.

(٢) وإذا أوجب العلم فإنه يوجب العمل قطعاً.

(٣) أي لاحق بالخبر المتواتر.

(٤) أي ومن هذه القرائن التي توجب العلم.

(٥) أي ومن هذه القرائن التي توجب العلم وتخرج الخبر عن حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم.

(٦) كتاب الاستبصار للشيخ الطوسي: ج ١، ص ٣.

المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وطبقنا عليه ما سبق، لوجدنا أن هذا التوقيع الشريف، هو من الأقسام التي توجب العلم والعمل، لأنه مقرون ومحفوظ بالقرائن الحالية والمقالية التي تخرج الخبر عن حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم المعمول به، ولا بأس ببيان بعض تلك القرائن في الآتي:

#### القرينة الأولى، القرينة الداخلية تؤيد صحة صدوره

تعيين المدة التي سيتوفى فيها السفير الرابع، وهي ستة أيام من حين وصول الكتاب إليه، وصدق هذه المدة وموته قَالَ اللهُ رُوحَهُ خلالها قرينة دالة على صدق صدوره من الناحية المقدسة كون المخبر بهذه المدة والأجل له ارتباط بعالم الغيب، وهذه المنزلة لم تكن متاحة لغير صاحب العصر والزمان أرواحنا فداء.

#### القرينة الثانية، التوقيع هو الإعلان الوحيد لانتهاء الغيبة الصغرى

رواية الشيخ السمرى وتوقيعه، هي الوحيدة المذكور فيها الإعلان بانتهاء الغيبة الصغرى، وبداية الغيبة الكبرى التامة، التي لا ظهور فيها إلا بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض ظلماً وجوراً، وهذا أيضاً مما يمكن أن نعدّه قرينة صادقة على صحة صدوره عن المعصوم، فحتى الذين يشككون في صحة صدور هذا التوقيع من الناحية المقدسة، لو سألناهم متى انتهت الغيبة الصغرى وابتدأت الغيبة الكبرى؟ لأجابوا بأن الغيبة الصغرى قد انتهت بوفاة الشيخ السمرى قَالَ اللهُ رُوحَهُ، فلو كذبوا صدور هذا التوقيع ومحتواه، لتعين عليهم القول بأن الغيبة الصغرى ما زالت مستمرة لم تنته، وإذا قالوا بعدم انتهائها لزمهم أن يبينوا من هو السفير بعد السمرى قَالَ اللهُ رُوحَهُ، ثم الذي هو بعده وبعده إلى يوم

الناس هذا، فإن لم يستطيعوا ولن يستطيعوا، فعليهم حينئذ أن يقرروا بصحة صدور توقيع السمري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وابتداء الغيبة الكبرى، وإذا لزمهم التصديق به يلزمهم التصديق بكل محتواه ومن ضمن محتواه تكذيب المشاهدة مع ادعاء السفارة قبل الصيحة والسفنياني، والذي ينسف بدوره كل ما بناه أدعياء السفارة الخاصة في الغيبة الكبرى من أجل إضلال الناس.

#### القرينة الثالثة: إجماع الطائفة قرينة على صدق صدره

ومن القرائن الأخرى التي تؤيد صحة صدور التوقيع المقدس عن الإمام الثاني عشر صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ هي أن هذا الخبر كان ولا زال محل قبول ورضا من قبل الفقهاء والأعلام حديثاً وقديماً وعليه المعول في مقام العمل منذ رحيل الشيخ السمري إلى يوم الناس هذا، ولا وجود لمعترض عليه، أو على مضمونه إلا من شذ من لا يعتد برأيه في مقابل الإجماع، وبهذا الصدد يقول الميرزا محمد تقي الأصفهاني: (اعلم أنه اتفقت الإمامية على انقطاع الوكالة، واختتام النيابة الخاصة، بوفاة الشيخ الجليل علي بن محمد السمري رضي الله عنه وهو الرابع من النواب الأربعة، الذين كانوا مرجعاً للشيعنة في زمان الغيبة الصغرى، وأنه ليس بعد وفاة السمري إلى زمان ظهور الحجة عَلَيْهِ السَّلَامُ نائباً مخصوصاً عنه في شيعته، وأن المرجع في زمان غيبته الكبرى هم العلماء العاملون، الحافظون لحدود الله، وأن من ادعى النيابة الخاصة فهو كاذب مردود، بل يعد ذلك من ضروريات مذهب الإمامية التي يعرفون بها، ولم يخالف في ذلك أحد من علمائنا، وكفى بهذا حجة وبرهاناً)<sup>(١)</sup>.

(١) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج ٢، ص ٣٣٣.



فلو كان هذا التوقيع مجعولاً ومكذوباً ما اشتهر أمره ولا شاع ذكره، ولورد عن الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ أمرٌ ينهانا عن التصديق به، لاستحالة أن يرى الإمام صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ القواعد الشعبية الموالية له مجمعة على أمر خطير كالذي نحن بصدد نفيه، ويسكت عنهم، ولا يصدر منه أمر يعيد إليهم رشدهم، ويصحح مسارهم، وينقض إجماعهم.

ولو كان هذا التوقيع مكذوباً لنوه إليه العلماء الأعلام في كتبهم، ولحذروا الناس والعامّة من العمل والتصديق به والركون إليه، ولما لم يصدر كل هذا لا من المعصوم صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، ولا من العلماء والفقهاء المأمونين على حفظ الدين والشريعة نَحْوَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، اكتشفنا أن هذا التوقيع صادر على نحو الجزم والقطع من الناحية المقدسة للإمام صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، ومعتمد عليه من قبل علماء الطائفة الحقة.

#### القرينة الرابعة: موافقة التوقيع مع المرجحات الروائية

وهي موافقة توقيع الشيخ السمرى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ لأدلة السنة المقطوع بها والتي أقرها الأئمة صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لشيعتهم من اجل التمييز بين الأخبار في حال حصول تناقض أو تنافي أو تشابه فيما بينها.

فالطرف الذي يحاول عبثاً إثبات عدم انتهاء السفارة والنيابة الخاصة يتمسك بروايات متشابهة لا تحظى بالشهرة أو الإجماع، ويمكن ان تحمل على عدة وجوه، فلو عرضنا هذه الروايات من جهة، والتوقيع المقدس النافي للسفارة والنيابة من جهة أخرى على تلك الروايات لرأينا أن التوقيع المقدس يحظى بالموافقة معها دون

تلکم الروایات التي يتمسک بها من یحاول إثبات استمرار السفارة بعد موت الشيخ السمري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فالتوقيع الشريف موافق مع مرفوعة زرارة التي سأل فيها الإمام الباقر صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بما نصه :

« جعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما أخذ؟ فقال صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: يا زرارة خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر...»<sup>(١)</sup>.

وقد بينا سابقاً أن الإجماع جار على العمل بتوقيع الشيخ السمري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من حين صدوره إلى اليوم، ولا عبرة بمن شذ من أدعياء البابية والسفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ في غيبته الكبرى، لأننا مأمورون بتكذيبهم وتكذيب ادعاءاتهم.

والتوقيع الشريف أيضاً موافق لما في مقبولة عمر بن حنظلة حيث قال :

« سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال عليه السلام: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به قال الله تعالى:

(١) بحار الأنوار: ج ٢، ص ٢٤٥. فقه الرضا لابن بابويه: ص ٥٢. مستدرک الوسائل: ج ١٧،

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران - إلى - من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكما، فإني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله، وعلينا ردُّ والرادُّ علينا كالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله. قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلفا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر، قال: قلت: فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يفضل واحد منهما على الآخر؟ قال: فقال: ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك فإن المجمع عليه لا ريب فيه»<sup>(٢)</sup>.

والشاهد في هذه الرواية قوله صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ:

«ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك فإن المجمع عليه لا ريب فيه».

(١) سورة النساء، الآية: ٦٠.

(٢) الكافي للكليني: ج ١، ص ٦٨. باب اختلاف الحديث حديث رقم ١٠. الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج ٢، ص ١٠٧، عند ترجمة عمر بن حنظلة العجلي البكري الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام.

والمستظهر من هاتين الروايتين كما يقول الشيخ الأنصاري: (هو ثبوت الريب في الخبر غير المشهور وانتفاؤه في المشهور)<sup>(١)</sup> فيكون المشهور من الأمر هو الأمر البين الراشد، وغيره غير بين ولا راشد، وعليه فيجب العمل بالخبر المشهور والمجمع عليه لأنه موصوف بكونه مما لا ريب فيه أي مما لا شك في صدقه وصحة صدوره عن المعصوم عليه السلام، فيخرج بذلك عن وصف الآحاد، ويكون موجبا للعلم والعمل، ورواية التوقيع المقدس مما ينطبق عليها ذلك. وهنالك قرائن أخرى تركناها طلباً للاختصار.

#### وبقيت لنا ملاحظة أخيرة

وهي أن الذين شحذوا نصول أقلامهم للنيل من قداسة التوقيع المقدس، ورميه بكل فرية تخطر في أذهانهم، في سبيل تقويض أركان هذا السد، الذي عجز عن خرقه جنود الضلالة، وأشبه بأجوج ومأجوج، فهؤلاء قد تناسوا أن ما افتروه من إفك، وما رموا به من سهم غدر، يمكن أن يرتد إلى نحورهم، وبه تكون نهاية حججهم الضالة، فما افتروه سابقا من أن توقيع الشيخ السمرى رحمته الله هو من روايات الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، مردود عليهم إفكه. لأن كل الروايات التي يستشهد بها دعاة النيابة الخاصة والسفارة في الغيبة الكبرى، وكل الأدلة التي يقيمونها لإثبات استمرار السفارة والنيابة الخاصة هي أخبار آحاد لا تواتر فيها ولا إجماع. فإن أسقطوا هذا التوقيع المقدس لأنه خبر آحاد، فلا بد عليهم قبل ذلك أن يسقطوا كل ما يروونه في كتبهم ومحاججاتهم، لعدم وجود ما هو متواتر ولا مجمع عليه في أدلتهم التي أودعوها كتبهم الضالة.

(١) فرائد الأصول للشيخ الأنصاري ج ١ ص ٦١٢ ما يظهر من بعض الأخبار.

وأما إذا قبلوا تلك الأخبار غير المتواترة ولا المجمع عليها، فلا بد أيضاً من قبول رواية التوقيع المقدس، وبهذا يكون التوقيع المقدس الصادر عن الشيخ السمري قَالَ اللَّهُ رُوحَهُ لازماً لهم وحجة عليهم على كل حال.

### الإشكال الرابع: إن توقيع السمري معارض بغيره من الروايات

ادعى المنكرون لتوقيع الشيخ السمري قَالَ اللَّهُ رُوحَهُ ان توقيعه الذي ينفي فيه إمكانية المشاهدة للإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ في عصر غيبته الكبرى معارض بغيره من الروايات التي تثبت مجموعها إمكان المشاهدة لشخص الإمام سواء في غيبته الصغرى أو الكبرى التامة، وسنختار فيما يلي مجموعة من الروايات التي تمسك بها الخصم لإثبات تلك المعارضة:

الرواية الأولى: لا يعلم بمكان الإمام المهدي عليه السلام إلا خاصة مواليه

ما جاء عن الصادق صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قال:

«للقائم غيبتان إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا

يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها

إلا خاصة مواليه»<sup>(١)</sup>.

والشاهد هو: في قول الصادق صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: (والأخرى لا يعلم بمكانه

إلا خاصة مواليه) وفيه حسبما يدعي الخصم دلالة واضحة على ان هنالك أشخاصا

موصوفين بأنهم من موالى الإمام وموسومين بسمة الإخلاص له صلوات الله وسلامه

عليه، وبإمكان هؤلاء المخلصين مشاهدته صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، بل وبإمكانهم الإطلاع

على مكانه صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، والإطلاع أكثر خطورة من مجرد المشاهدة كما لا يخفى.

(١) أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٠، باب في الغيبة الحديث رقم ١٩.

والحق إن هذه الرواية غير متعارضة لتوقيع السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بل إن كلا الروایتين معاوضة إحداهما الأخرى ويمكن ذكر عدة وجوه لإثبات ذلك:

الوجه الأول: إن الروایتين مجمعتان على تعدد الغيبة

إن كلتا الروایتين تذكران أن هنالك غيبتين للإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، ففي توقيع الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قد ذكر ما يلي: (ولا توصل إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل وذلك بعد طول الأمد...).

ففيه تصريح واضح إن هنالك غيبتين، إحداهما تمتاز بكونها قصيرة غير تامة، والأخرى طويلة، سيمتد أمدها، وهو نفس ما ذكرته الرواية التي عن الإمام الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، والتي جاء فيها: (للقائم غيبتان إحداهما قصيرة والأخرى طويلة...) فهذا كما لا يخفى وجه اتحاد بين الروایتين لا وجه اختلاف وتعارض كما تخيله المعارض.

الوجه الثاني: انهما مجمعتان على ان الاجتماع مع الإمام ممكن في الصغرى

وفي كلتا الروایتين مذكور أن في إحدى الغيبتين وهي الصغرى، يوجد من يتصل بالإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، ويبلغ عنه أو امره وإرشاداته وأحكام الشريعة التي يحتاج إليها المجتمع في تلك الفترة، وهم السفراء الأربعة، أو غيرهم من الوكلاء المرضيين في الغيبة الصغرى، أو خاصة شيعته، كما في الرواية التي عن الإمام الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وهذا وجه اتحاد آخر بين الروایتين كما لا يخفى.



الوجه الثالث: لا دلالة في الرواية على ادعائهم للسفارة

ولكن قد يتوهم أن هنالك تعارضاً فيما بين قول الإمام المهدي أرواحنا فداه

في رواية السمري قَالَ اللهُ رُوحَهُ:

«وسياتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل

خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله

العلي العظيم».

وبين ما جاء عن الإمام الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ:

«والأخرى لا يعلم بمكانه إلا خاصة مواليه».

والصحيح انه ليس بين هاتين الفقرتين تعارض أصلاً، فقد تبين سابقاً أن

ليس مطلق المشاهدة واللقاء بالإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ مرفوضاً وممنوعاً،

وأنّ القرائن دالة على أنّ المشاهدة المرفوضة واللقاء غير المقبول هو المستلزم لدعوى

السفارة والوصاية.

وليس في الرواية الثانية الواردة عن الإمام الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ما يشعر

أو ينص على أنّ خواص مواليه الذين يعلمون بمكانه أثناء غيبته الكبرى هم ممن

يدعون السفارة والإرسال الخاص، فإذا لم يكونوا يدعون السفارة والنيابة

الخاصة، ولم يكونوا ممن يعلن ارتباطه بالإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ أمام

الناس، فلا محذور حينئذ بين علمهم بمكان الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وبين

الغيبة التامة، ما دام العلم بشخصه صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ مكتوماً خفياً، وعليه لا

تعارض يبقى بين هاتين الروايتين بل العكس هو الصحيح فكل واحدة منهما تعضد

الأخرى وتؤيد صحة مضمونها.

الوجه الرابع: الرواية تنطبق على من يكون بمنزلة الخضر وبعض الملائكة

يمكن لنا وبمجموعة من القرائن المستفادة من الروايات الشريفة، إن نكتشف بعض الشخصيات التي لها أهلية العلم بمكان الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ في غيبته الكبرى، مثل الخضر صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ الذي ورد ذكر إمكان التقائه بالإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ في الرواية المنقولة عن الإمام الرضا صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ حيث قال:

«إن الخضر شرب من ماء الحياة فهو حي لا يموت حتى ينفخ في الصور، وإنه ليأتينا فيسلم علينا، فنسمع صوته ولا نرى شخصه، وإنه ليحضر حيث ذكر، فمن ذكره منكم فليسلم عليه، وإنه ليحضر المواسم فيقضي جميع المناسك، ويقف بعرفة فيؤمن على دعاء المؤمنين، وسيؤنس الله به وحشة قائمنا صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ في غيبته، ويصل به وحدته»<sup>(١)</sup>.

ومثل مؤمني الجن ممن تكاملت درجاتهم وعلت مرتبتهم، وكذلك الملائكة؛

فعن المفضل بن عمر عن الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ:

«قال المفضل: قلت: يا سيدي فمن يخاطبه - أي المهدي - ومن يخاطبه؟ قال الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: تخاطبه الملائكة والمؤمنون من الجن...»<sup>(٢)</sup>.

فيكون معنى أنه لا يراه في غيبته الكبرى إلا خاصة مواليه، محمولا على ان الموالي الذين لهم الأهلية بالاطلاع على مكانه والالتقاء به، هم من يكون بمنزلة الخضر صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، والملائكة ومؤمني الجن، ممن لا يمكن ان يهتك ستر

(١) بحار الأنوار: ج ٥٢، ص ١٥٢.

(٢) أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٠.

الغيبة ويفشي سر آل محمد صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ بحال من الأحوال ، لا كل من هب ودب ممن لا يُعرف سجل تاريخهم ولا ميزان تقواهم ، بل قد علم واشتهر كذبهم وتضليلهم ، فكيف يصير مثل هؤلاء للإمام المهدي مؤنسين ومكانه عارفين .

وأخيرا وإذا لم يقتنع الخصم بما ذكر آنفا من التوفيق بين الروايتين الشريفتين ، وأصر على وجود التعارض بين الروايتين ، فسنرجع حينئذ إلى المرجحات ، وقد اتضح لنا فيما سبق ان واحدة من أهم المرجحات هي الشهرة والإجماع ، والشهرة والإجماع كما قد بينا سابقا هي في صف رواية الشيخ السمرى قَدْرَ اللهُ وَفِيهِ ، فتقدم على غيرها ، ويعمل بمضمونها ، لان المجمع عليه لا ريب فيه ، كما في مقبولة عمر بن حنظلة<sup>(١)</sup> التي تقدم ذكرها ، وتترك الأخرى ؛ لأنها من الشاذ النادر عملا بمرفوعة زرارة بن أعين عن الباقر صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

#### الرواية الثانية: ان مع الإمام المهدي ثلاثين شخصا يذهبون عنه الوحشة

ومن تلك الروايات التي توحى بالتعارض مع توقيع الشيخ السمرى عليه الرحمة والرضوان ما روي عن أبي بصير عن الصادق صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ قال :  
«لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بد له في غيبته من عزلة ونعم المنزل طيبة وما بثلاثين من وحشة»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكافي للكلييني : ج ١ ، ص ٦٨ ، باب اختلاف الحديث حديث رقم ١٠ . الاحتجاج للشيخ الطبرسي : ج ٢ ، ص ١٠٧ ، عند ترجمة عمر بن حنظلة العجلي البكري الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام .

(٢) بحار الأنوار : ج ٢ ، ص ٢٤٥ . فقه الرضا لابن بابويه : ص ٥٢ . مستدرک الوسائل : ج ١٧ ، ص ٢٠٣ .

(٣) أصول الكافي : ج ١ ، ص ٣٤٠ .

ووجه التعارض في هذه الرواية: هو أنها تثبت وجود ثلاثين شخصا يتصلون بالإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ، يؤنسون وحشته، ويخففون عنه الغربة في غيبته، ووجود مثل هذا العدد الكبير نسبيا من المتصلين بالإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، يتعارض وما جاء على لسان الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ الوارد في توقيح الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«وسياتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

والجواب عن هذا التعارض يقع من عدة أوجه:

الوجه الأول: انها من قبيل المجمل المحتاج لمبين ومفسر

إن هذه الرواية من قسم المجمل الذي يحتاج إلى مبين ومفسر، فهي لم تحدد في أي قسم من أقسام الغيبة تكون هذه العزلة، والتي سيستقر فيها الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ في طيبة، والذي سيؤنس وحشته ثلاثون من المقربين، أفي الغيبة الصغرى ستكون هذه العزلة أم الكبرى؟ وان كانت القرائن الموجودة في الرواية تشعر بأن هذه العزلة قد تحققت أثناء الغيبة الصغرى، بقرينة قوله صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: (ونعم المنزل طيبة) وهذا التعيين لمكان الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لا يتناسب مع السرية والحذرة التي تتميز بها مرحلة الغيبة التامة الكبرى، لان مع تعيين المكان لا تبقى تمامية للغيبة، إذ ان مع الكشف عن المكان وعن عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إليه لا تبقى أية سرية وهذا ما لا يتناسب كليا مع جوهر الغيبة الكبرى وروحها.

٢٦٠ ..... التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ١

١٠٦ ..... السفارة في الغيبة الكبرى بين التأييد والمعارضة

وما ذكر من تعيين موقع ومكان تواجده صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَدَد من يمكنهم الاتصال به صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ إِنَّمَا يَتَنَاسَب مع مرحلة الغيبة الصغرى يوم كان للإمام صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ طريق يمكن من خلاله أن يصل الناس إليه ، فيصبح معنى الرواية هو :

«لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة صغرى غير تامة يعتزل فيها الناس ونعم المنزل الذي يصلح ان يكون مأوى لعزلته هي طيبة وما بثلاثين شخصا يتصلون به من وحشة» .

وقد تكون الوحشة التي ذكرت في الرواية غير متعلقة بشخص الإمام المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ لَان الإمام صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَجَل قَدْرًا وَأَعْظَم صَبْرًا مِنْ أَنْ يَصَاب بِالْوَحْشَةِ نَتِيجَةً عَدَم تَوَاجُدِهِ بَيْن ظَهْرَانِي هَذَا الْمَجْتَمَع الَّذِي طَالَمَا وَصَفَهُ الْإِمَامُ الْمَهْدِي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ خَلَال مَكَاتِبَاتِهِ وَتَوَقِيعَاتِهِ الَّتِي كَانَتْ تَخْرُج لِلنَّاسِ بِالْإِنْحِرَافِ وَالبَعْد عَنِ الْمَنْهَجِ الْإِسْلَامِيِّ الْقَوِيم ، وَبِمَجْتَمَعٍ عَلَى هَذِهِ الشَّكْلَةِ يَكُونُ بَعِيدًا أَنْ يَحْنُ لَهُ قَلْبُ الْإِمَامِ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَيَسْتَوْحِشُ لِتَرْكِهِ ، حَتَّى يَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثِينَ شَخْصًا يُؤْنِسُهُ ، وَكَيْفَ يَسْتَوْحِشُ مَنْ يَكُونُ اللهُ سَبْحَانَهُ أُنَيْسَهُ وَالْقُرْآنُ جَلِيسَهُ وَالْخَضِرُ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ صَاحِبَهُ وَصَالِحُو الْجَنِّ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ حَوْلِهِ وَفِي خَدْمَتِهِ ؟ هِيَهَات .

وعلى هذا التفسير للرواية تكون الوحشة التي ورد ذكرها متعلقة بالمجتمع المؤمن بفكرة الإمام المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ فهو الموصوف والمقصود بتلك الرواية ، لان المجتمع قبل وقوع الغيبة الصغرى كان قد اعتاد على وجود الإمام المعصوم بين ظهرانيه ، وحصول الغيبة بعد استشهاد الإمام الحسن العسكري

صَلَاةَ اللَّهِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ حتى لو كانت جزئية، فهي تمثل حالة جديدة لم يألّفها المجتمع الموالي، فمن الطبيعي والحال هذه أن يصاب أبناء هذا المجتمع بوحشة نتيجة غياب إمامهم وموجههم الذي اعتادوا على الالتقاء به والوصول إليه متى شاؤوا وأرادوا، والإمام في هذه الرواية يريد أن ينفي ويبدد هذه الوحشة التي يمكن أن تصيب المواليين عن طريق ذكر هؤلاء الذين عددهم ثلاثون شخصا، والذين يمكنهم الاتصال بالإمام المهدي صَلَاةَ اللَّهِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ، والذين من ضمنهم السفراء الأربعة وبعض الوكلاء الذين كانت تصلهم التوقيعات من ناحيته المقدسة، فوجود ثلاثين وساطة اتصال بين الإمام صَلَاةَ اللَّهِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ ورعيته لا تبقى معها وحشة تذكر.

وإذا لم يثبت بعد كل ما أوضحنا أن المراد بالغيبة المذكورة في الرواية هو خصوص الغيبة الصغرى دون الكبرى، فيبقى حينئذ المعنى مجملا غير مفسر، وإذا كان معنى الرواية مجملا فلا يمكن أن يؤخذ بها، ولا تصح أن تكون معارضة لتوقيع الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لأن التوقيع من قسم المبين ولا تعارض بين المجمل والمبين كما هو ثابت في محله، كما أنه لا يصح بحال من الأحوال رفع اليد عن رواية عمل بها عظماء المذهب وسار عليها السلف والخلف بهذه الرواية المجملة التي تحمل وجوها كثيرة ومعاني عديدة.

فضلاً عن أن مجرد ورود الاحتمال بأن من الممكن أن لا تكون الغيبة الكبرى هي المقصودة - كما بيناه - كاف في إسقاط استدلالهم بالرواية عملاً بقاعدة (إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال).



الوجه الثاني: الثلاثون هم من له منزلة الخضر أو الملائكة أو مؤمني الجن

إننا نمنع تحقق التعارض بين التوقيع المقدس ، وقوله صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ: (وما بثلاثين من وحشة) حتى لو قلنا: إن الرواية التي عن أبي بصير ناظرة إلى الغيبة الكبرى ، وذلك بحمل قوله صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ: (وما بثلاثين من وحشة) على ما فسرناه سابقاً من أن هؤلاء الثلاثين يمكن أن يكونوا هم نفس الخضر صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ والملائكة ومؤمني الجن ويكون مجموعهم ثلاثين يدفع بهم الإمام صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وحشته في غيبته. ولعل هؤلاء الثلاثين المؤنسين لوحشة القائم صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، لو قلنا بأنه صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ يمكن ان تدخل لقلبه الوحشة ، هم نفس المعبر عنهم بالأبدال ، الذين يلزمون الإمام في غيبته ، وهم مشاركون له بالغيبة وعدم الكشف عن أشخاصهم وأماكنهم ، وهذا موافق لرواية السمرى لأنه لا وجود للخطر على سرية الغيبة من قبلهم ، وكذلك لا وجود لدعوى السفارة منهم ، وعليه فلا يكون هؤلاء الأبدال مشمولين بقول الإمام المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ:

«وسياتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» .

ولو فرضنا بقاء التعارض بين هذه الرواية وبين التوقيع الشريف ، بحيث استحکم ، فإن الروایتين المتعارضتين ترجح أحدهما على الأخرى بإحدى طرق الترجيح ، وكما ذكرنا فإن الشهرة مع رواية الشيخ السمرى ، فتقدم للعلة التي بينها من قبل ، وكذلك تكون رواية أبي بصير عن الإمام الصادق صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ مشمولة بقاعدة (إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال).

الرواية الثالثة: ان للإمام المهدي عليه السلام مولى يدعو الناس للتصرة

ومن تلك الروايات التي توحى بالتعارض مع رواية السمرري رحمته الله وتوقيعه ما روي عن الإمام محمد بن علي صلوات الله وسلامه عليه:

«يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب وأوماً بيده إلى ناحية ذي طوى حتى إذا كان قبل خروجه أتى المولى الذي كان معه حتى يلتقي بعض أصحابه فيقول كم أنتم هنا؟ فيقولون أربعين رجلاً فيقول كيف أنتم لو رأيتم صاحبكم؟ فيقولون: والله لو ناوي<sup>(١)</sup> بنا الجبال لناويناهها معه»<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول البعض استغلال هذه الرواية الشريفة، لتحقيق بعض المآرب الشيطانية، واستغلالها لتمرير بعض الأفكار المسمومة، ودسها بصورة خبيثة، ليصل من خلالها إلى فكرة معينة يسوق إليها القارئ سوقاً من حيث لا يشعر فنراه يقول: (فإن هذه الرواية صريحة بأن الإمام المهدي يبعث المولى الذي كان معه رسولاً عنه إلى بعض أصحابه من المؤمنين، وذلك قبل القيام وقبل قتل النفس الزكية بل الرواية لم تحدد الزمان، فلعلها قبل قيام الإمام بكثير، فالإشارة إلى أن ذلك يحدث قبل القيام فقط دون تحديد...)»<sup>(٣)</sup>.

(١) هكذا في غيبة الشيخ النعماني وفي مصادر أخرى (فيقولون: والله لو يأوي الجبال لناويها) راجع إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب للشيخ علي البيزدي: ص ٢٩٨. وفي شرح إحقاق الحق للسيد المرعشي: ج ٢٩، ص ٦٠٥، هكذا (فيقولون والله لو ناوي بنا الجبال لناوينا معه بها).

(٢) كتاب الغيبة للنعماني: ص ١٨٢.

(٣) الرد القاصم على منكري رؤية القائم، ناظم العقيلي أحد أتباع الضال احمد بن الحسن.

أقول: وكل ما جاء ضمن كلمات صاحب هذه المقولة كذب وتدليس وقلة اطلاع على الروايات الشريفة، فقوله: (وذلك قبل القيام وقبل قتل النفس الزكية بل الرواية لم تحدد الزمان فلعلها قبل قيام الإمام بكثير) وهذا الادعاء مما تكذبه الروايات الشريفة، فقد ورد تحديد دقيق في الروايات لتلك الحادثة التي نقلتها الرواية التي في غيبة النعماني، فقد جاء عن الإمام أبي جعفر صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ أنه قال:

«يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب ثم أوماً بيده إلى ناحية ذي طوى حتى إذا كان قبل خروجه بليلتين انتهى المولى الذي يكون بين يديه حتى يلقي بعض أصحابه فيقول كم أنتم هنا؟ فيقولون نحو من أربعين رجلاً، فيقول كيف أنتم لو قد رأيتم صاحبكم...»<sup>(١)</sup>.

ثم ساق الرواية نفسها.

وفي هذه الرواية تصريح واضح أن ذلك كائن قبل خروجه صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بليتين، وهو بعد قتل النفس الزكية قطعاً لأن ذا النفس الزكية يقتل قبل خروجه صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بخمس عشرة ليلة بشهادة ما روي عن أبي عبد الله صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قال:

«ليس بين قيام القائم وبين قتل النفس الزكية إلا خمس عشرة ليلة»<sup>(٢)</sup>.

(١) بحار الأنوار: ج ٥٢، ص ٣٤١. معجم أحاديث الإمام المهدي: ج ٥، ص ٢٦. تفسير العياشي: ج ٢، ص ٥٦.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٤٤٥. ومثله في كمال الدين وتمام النعمة للصدوق: ص ٦٤٩. وبحار الأنوار: ج ٥٢، ص ٢٠٣.

وهذه الرواية على ما قد بيناه لا تعارض بينها وما جاء في توقيع الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لأن التوقيع ينفي الرؤية والمشاهدة مع المعرفة، والإرسال الخاص قبل الصيحة والسفياني، وهذه الرواية تتحدث عن المشاهدة بعد الصيحة والسفياني فلا تعارض بينهما فتأمل.

#### الرواية الرابعة، رؤية الإمام المهدي وتكذيب الناس لمن قد رآه

ومن تلك الروايات التي يظن بأنها معارضة لتوقيع الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما روي عن احمد بن علي الحميري عن الحسن بن أيوب عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي عن رجل عن أبي عبد الله الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ انه قال: «لا يقوم القائم حتى يقوم اثنا عشر رجلاً كلهم يجمع على قول إنهم قد رأوه فيكذبونهم»<sup>(١)</sup>.

وفيها دليل على وجود من يراه قبل قيامه صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

وهذه الرواية أيضاً لا تصلح لان تكون معارضة لرواية الشيخ السمرى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وتوقيعه من أوجه عدة منها:

#### الوجه الأول: الرواية ضعيفة السند

ان هذه الرواية ضعيفة السند؛ لان من روى الرواية عن الإمام الصادق صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ مجهول الحال والهوية فالسند المتقدم هكذا (... عن رجل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام انه قال: لا يقوم القائم حتى يقوم اثنا عشر رجلاً...) وكلمة رجل تعبر عن جهالة الراوي وبالجهالة يثبت الإرسال وبالإرسال يثبت عدم

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص ٢٥٨، الباب الرابع عشر حديث ٥٨.

٢٦٦ .....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ١

١١٢ .....السفارة في الغيبة الكبرى بين التأييد والمعارضة

الوثوق، فلا يمكن لرواية ضعيفة غير موثوق بها ان تعارض رواية الشيخ السمري وَإِنَّ اللَّهَ لَرُؤُوفٌ التي عرفت فيما سبق قوة إسنادها.

الوجه الثاني: اضطرابها من حيث تعيين زمن الرؤية

لو غضضنا الطرف عن ضعف الإسناد في هذه الرواية، وناقشنا المتن بصورة مستقلة، فسنجدها مجملة مبهمه، لعدم وجود إشارة تدل بصراحة على أن زمن وجود هؤلاء الذين سيجمعون على القول برويته صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ هو قبل السفيناني والصيحة، إذ لعل زمن رؤيتهم — وهو الصحيح — للإمام صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ هو بعد الصيحة والسفيناني وهو ما لا تنافي بينه وبين التوقيع المقدس، وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال كما هو معلوم في محله.

الوجه الثالث: ليس في رؤيتهم دليل على سفارتهم

ان الرواية صريحة في ان هؤلاء الإثني عشر شخصا سيجمعون على الرؤية المجردة عن أي وصف زائد، ومجرد الرؤية من دون ادعاء النيابة الخاصة والسفارة غير منفي بتوقيع الشيخ السمري وَإِنَّ اللَّهَ لَرُؤُوفٌ، كما أوضحناه من قبل.

الوجه الرابع: لعل سفارتهم ستكون بعد السفيناني والصيحة

حتى لو سلمنا جدلا بان مجرد رؤيتهم دليل على سفارتهم ونيابتهم عن الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، فان التعارض ما بين هذا المعنى وتوقيع الشيخ السمري غير حاصل البتة لوجود احتمال أن هذه السفارة والنيابة — لو أقررنا بها — ستقع بعد السفيناني والصيحة، وهذا الاحتمال لوحده كاف لإبطال استدلال الخصم، ف(وجود الاحتمال كاف لإبطال الاستدلال).



### الإشكال الخامس: إن التوقيح معارض لقصص اللقاء بالإمام

نقلت لنا بعض القصص التي حكت لقاء كثير من الناس لشخص الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ والتي رواها كثير من ثقات الشيعة، حتى ان بعض تلك المشاهدات قد صرحت ان الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ كان يحمل بعض هؤلاء الصالحين النصائح والإرشادات التي يرغب الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بإيصالها للناس بقصد توجيههم وتربيتهم أو حل مشكلة معينة تواجههم، وهذا معارض لتوقيح الشيخ السمري الذي منع من مشاهدة الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قبل الصيحة والسفياني.

ويرد على هذا الإشكال: ان هذه اللقاءات العابرة والوقئية وغير المبرجة التي تقع لبعض المؤمنين بصورة عشوائية غير رتيبة، والتي تقع ضمن نظام معقد من الأسباب والمسببات الزمانية والمكانية، والتي تكون مأخوذة بنظر الاعتبار وبدقة من قبل الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ والتي لا يشعر بها ذلك الذي يلتقي بشخص الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، غير مقصودة في توقيح الشيخ السمري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لعدة أسباب منها:

#### السبب الأول: ليس فيها تفاصيل تكشف سر الغيبة

ذكرنا مرارا ان أي لقاء لا يتعارض مع مفهوم الغيبة ولا يكون فيه كشف للتفاصيل التي يمكن من خلالها الوصول إلى الإمام الحجة صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وليس فيه ادعاء للسفارة والنيابة لا مانع عقلياً ولا شرعياً منه، وهذا الأمر حاصل في تلك المشاهدات لأولئك الثقات، لأنها وكما قلنا لقاءات عابرة تستمر لمدة زمنية قصيرة لا يمكن معها البوح بالسر، وكشف ستر الغيبة، وهي أيضا لا تحصل للفرد الواحد إلا مرة واحدة وبشكل لا يتم من خلاله الالتفات عادة إلى شخصية الإمام



المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَثْنَاءَ اللِّقَاءِ، فَالْأَمْنُ مِنَ الإِذَاعَةِ وَكشَفَ السَّرَّ وَهتَكَ الغِيْبَةَ التَّامَةَ مَأْمُونٌ وَهُوَ كَافٌ لِتَحْقِيقِهَا، وَمَصْحَحٌ لَوْقُوعِهَا مِنْ غَيْرِ مَعَارِضَةٍ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّوْقِيعِ الشَّرِيفِ.

#### السبب الثاني، كل تلك المشاهدات وقعت من دون دعوى السفارة

تلك المشاهدات المروية من قبل كثير من ثقات الشيعة وعلمائهم، ذكرت من دون أن يدعي أحدهم النيابة الخاصة والسفارة، ولا شيع بين الناس ان الإمام كلفه بأن يكون الوساطة بينه صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وبين الشيعة بشكل دائم ومستمر، وما ذكر من تبليغ هؤلاء الملتقين بالإمام لبعض النصائح والإرشادات للناس لا ينافي مضمون توقيع الشيخ السمرى قَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لأن المنهي والمستبعد هو الإيصال أو دعوى الإيصال للتوجيهات والأحكام على نحو الدوام والاستمرار، بحيث يُعرف عند الناس بأن هذا الشخص هو باب للإمام أو وصي للإمام أو سفير له، يبلغ الناس أوامره، ويجمع له الأنصار والأعوان، إلى غير ذلك من الأمور التي أمرنا بتكذيبها ورمي أصحابها بالافتراء.

#### الإشكال السادس: إن التوقيع داخل في دائرة المحو والإثبات

ما توهمه بعض المغرضين من أن رواية الشيخ السمرى قَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مشمولة بقانون المحو والإثبات، فيحتمل ان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ بَدَّلَ فِيهَا، وَتَغَيَّرَتْ مَضَامِينُهَا، وَتَحَوَّلَتْ مِنْ نَفْيِ المَشَاهِدَةِ قَبْلَ الصِّحْحَةِ وَالسَّفِيَانِي إِلَى إِمْكَانِ وَقُوعِهَا وَجَوَازِهَا قَبْلَ السَّفِيَانِي وَالصِّحْحَةِ، وَعَلَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ ضَمَّنَ إِمْكَانَ شَمُولِهَا بِقَانُونِ المَحْوِ وَالإِثْبَاتِ فَلَا يُمْكِنُ الإِعْتِمَادُ عَلَيْهَا.

ويرد على هذا التخرص بعدة أوجه منها:

### الوجه الأول، الإشكال بلا دليل

ان هذا الكلام ما هو إلا مجرد دعوى فارغة بلا دليل فمن قال بشمول توقيع الشيخ السمرى قَالَ اللهُ رُوحَهُ بقانون المحو والإثبات، فهل أن المعترض قد متع بالنظر إلى اللوح المحفوظ ليعرف ما هو مشمول بالمحو وما هو مشمول بالإثبات؟.

﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴾<sup>(١)</sup>.

### الوجه الثاني، لا ترفع اليد عن أمر مجمع على صحته لمجرد الاحتمال

مجرد وجود احتمال شمولها بقانون المحو والإثبات لا يؤدي بنا إلى رفع اليد عن العمل بها وبمضمونها، ما لم يأت نص صريح ثان يخبرنا بنسخ هذا التوقيع، وإيقاف العمل بمضمونه من أهل البيت صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إجماعاً أنفسهم وبما أنه لم يأتنا عنهم أمر ناسخ لهذه الرواية، فيبقى لزوم العمل بها ساري المفعول إلى حين الصيحة والسفنياني.

### الوجه الثالث، لا يمكن أن يكون التوقيع منسوخاً لتأخره في الصدور

حتى لو قلنا: إن رواية الشيخ السمرى قَالَ اللهُ رُوحَهُ مشمولة بقانون المحو والإثبات؛ فإنها تكون ناسخة وليست منسوخة، وحاكمة وليست محكومة، ومقيدة لغيرها وليس غيرها مقيداً لها، لأن رواية السمرى متأخرة رتبة من حيث الصدور عن تلك الروايات التي يستشهد بها من يريد إثبات استمرار السفارة في زمن الغيبة الكبرى، ومن غير المقبول عقلاً وعرفاً أن يكون المتأخر منسوخاً بالذي

(١) سورة مريم، الآية: ٨٩ - ٩٠.

يسبقه ، أو مقيداً بالذي قبله ، والعكس هو الصحيح ، فالقيود متأخرة رتبة عن المطلق ، والمنسوخ لا بد أن يكون متقدماً في الوجود على الناسخ ، وعليه لا يمكن ان نعدّ رواية الشيخ السمري منسوخة بغيرها ، بل هي الناسخة لغيرها ، والماحية لما ثبت في باقي النصوص .

#### الوجه الرابع، ولنعكس السحر على الساحر

وإذا عكسنا شبهتهم عليهم ، وقلبنا السحر على الساحر وقلنا: هل الروايات التي تستشهدون بها لإثبات إمكان السفارة والنيابة الخاصة قبل الصحة والسفياني مشمولة بقانون المحو والإثبات أم لا؟ فإن قلت: إنها مشمولة بذلك القانون أفحمتهم أنفسكم بأنفسكم ، ولزمتكم الحجة التي أردتم أن تلزموا الآخرين بها ، وإن قلت: إنها غير مشمولة قلنا: إنه لا دليل قطعياً على عدم شمولها ، والأصل هو الشمول ما لم يأت دليل على عدمه ، فإذا أصر الخصم على رفع اليد عن توقيع الشيخ السمري قَالَ اللَّهُ فِرَاقَهُ ، وعدم العمل بمضمونه لمجرد احتمال شموله بقانون المحو والإثبات ، فيجب أيضاً رفع اليد وعدم العمل بكل الروايات التي يستشهدون بها لإثبات مدعاهم بل عليهم رفع اليد عن كل الروايات الشريفة الموجودة في كتب الحديث والرواية ، لان احتمال شمولها بقانون المحو والإثبات وارد في الجميع .

فإذا فتحنا الباب أمام هذا الاحتمال ، فلن يبقى من الدين ما يعتمد عليه أصلاً ، لان أكثر أحكامنا الشرعية ، ومبنياتنا العقائدية والفكرية والأخلاقية ، مأخوذ من الروايات الشريفة ، ورفع اليد عن الرواية ، بمجرد احتمال شمولها

بقانون المحو والإثبات، من دون دليل يدل على الشمول، يؤدي إلى الفوضى، والى رفع اليد عن الدين كله، فلا يبقى من الدين عصمة وثيقة يؤخذ بها، فيؤدي ذلك إلى محق الحق وإبطال الشريعة والأحكام، وهذا هو الهدف الرئيس لهؤلاء الضالين.

### الإشكال السابع: ان رواية السمري متشابهة غير محكمة

وملخص هذا الإشكال كما حاول البعض ان يصوره، هو ان توقيع الشيخ السمري رحمته الله، والمضامين التي احتواها، لا يوجد لها معنى واحد محدد اتفق عليه الجميع، فإذا لم يكن له معنى واحد محدد دخل في قسم المتشابه، والمتشابه كما هو معروف لا يمكن الاعتماد عليه في مقام الحجية.

أقول: من الواضح بل من البديهي ان اللغة العربية هي اللغة الأغنى والأثرى من بين لغات العالم كلها من حيث احتواؤها على المترادفات المتعددة للكلمة الواحدة، حتى قيل: إن للأسد خمسمائة اسم<sup>(١)</sup>، وقد ألف فيه أحد علماء النحو كتاباً مستقلاً سماه كتاب أسماء الأسد<sup>(٢)</sup>، ناهيك عن غير المترادفات من الألفاظ، كالمجازات اللفظية، والمشتركات المعنوية والأضداد وغيرها، كل ذلك يجعل من الكلام العربي حمال وجوه، فقلما بل يندر ان نجد جملة أو لفظاً لا يحمل على أقل تقدير معنيين اثنين أو أكثر، وهذا التعدد لا يشمل الكلام العرفي بين الناس فحسب، بل هو شامل حتى لآيات القرآن الكريم ومفرداته، وكذا الحال

(١) تاريخ الإسلام للذهبي: ج ٢٦، ص ٤٣٩.

(٢) هو الحسين بن احمد بن حمدان بن خالويه النحوي اللغوي وله كتاب آخر اسمه أسماء السيف.

بالنسبة للروايات الشريفة الصادرة عن النبي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَأَهْلُ بَيْتِهِ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وبسبب هذا الاشتراك اللفظي في مفردات اللغة العربية وضع علماء اللغة والنحو وغيرهم من الفقهاء والأصوليين قواعد يمكن بواسطتها تمييز مراد المتكلم وقصده، عند استعماله للفظاً مشتركاً أو جملة مشتركة تدل على أكثر من معنى وتحمل على أكثر من محمل، وواحدة من أهم تلك القواعد التي يمكن من خلالها تمييز أحد المتشابهين هي قاعدة حجية الظهورات اللفظية، ومعنى الظهور: هو ما يفهم العرف من الكلام عند إلقاءه إليه<sup>(١)</sup>.

فالعقلاء قد اعتادوا في محاوراتهم على بيان مراداتهم بما هو ظاهر اللفظ وترتيب الأثر عليه، ولم يردع الشارع عن هذه الطريقة، بل سلك هو أيضاً في محاوراته مع بقية خلقه هذا المسلك، ولم يخترع طريقاً آخر، بل كان سُبْحَانَ مَنْ عَالَى حاله حال أهل المحاورة والعرف في مقام الإفادة والاستفادة<sup>(٢)</sup>.

فالتشابه إذن؛ لو كان موجوداً في ألفاظ التوقيع المقدس للإمام المهدي صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فانه محلول بفهم العرف لألفاظ هذا التوقيع المقدس، فما يفهمه العرف هو المتعين دون غيره من وجوه الشبه، وقد عرفت فيما مرَّ أن العرف العام ابتداء من وفاة السفير الرابع قَدْرَ اللهِ رُوحَهُ إِلَى وقت الناس هذا، يفهم من فحوى التوقيع المقدس انقطاع السفارة والنيابة الخاصة بعد السفير الرابع.

(١) القواعد الفقهية السيد البجنوردي: ج ٣، ص ٢٥٥.

(٢) نفس المصدر السابق. وبالجملة: لا إشكال في اعتبار الظواهر، من غير فرق بين ظواهر كلام الشارع وغيره، وقال الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني في فوائد الأصول: ج ٣، ص ١٣٥ (ومن غير فرق بين ظواهر الكتاب العزيز وغيره).

وكذلك يفهم ان المشاهدة المجردة عن دعوى السفارة ممكنة ، وليست مشمولة بتوقيع السمري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وكذلك يفهم العرف ان الشخص المتشرف برؤية الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ليس له أي خصوصية زائدة غير أنه تشرف برؤية طلعه البهية صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

ولو حاول البعض من هؤلاء المتشرفين برؤيته صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ادعاء أي خصوصية زائدة على مجرد الرؤية ليصل إلى امتياز آخر يعلو به ويستطيل على الناس باسم الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، فانه كان ولا يزال يواجه بكل قوة من قبل هذا العرف العام ، فيرفض مدعاه ، ويستهجن قوله ، ويندد بمحاولته للعلو باسم الإمام ورؤيته.

وهذا الفهم العرفي حجة شرعية وخصوصا إذا كان هذا الفهم العرفي ممتدا لأجيال طويلة ، ولأعوام مديدة بلغت إلى اليوم ما يزيد على ألف ومائة سنة تقريبا ، فالقضية بناء على هذه المدة الطويلة أكبر من مجرد فهم عرفي عام لمضمون توقيع صدر على يد السفير الرابع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، بل يمكن أن نعد هذا الفهم العام كاشفا ومعبرا عن سيرة المشرعة عبر هذه الحقبة الطويلة ، وخصوصا أولئك الذين كانوا قريبي عهد للغيبة الصغرى ، والذين عايشوا السنين الأولى لابتداء الغيبة التامة الكاملة.

وهذه السيرة للمشرعة أو هذا الفهم لمضمون التوقيع ومحتواه بالنسبة للمشرعة ؛ إما كاشف عن كون المعنى العرفي والظهور العرفي الذي كان موجودا يومئذ هو ذلك الذي أوضحناه ؛ أو كاشف عن وجود قرينة حالية أو مقالية لم



تصل إلينا كانت موجودة عندهم هي التي صرفت فهمهم ووجهته إلى فهم التوقيع المقدس بأنه ينص على انقطاع السفارة والنيابة الخاصة دون العامة وان المشاهدة التي يرمى صاحبها بالكذب والافتراء هي تلك التي تتضمن ادعاء السفارة دون غيرها، وعلى التقديرين فهو معين للمراد من الخبر ورافع للتشابه اللفظي بين فقرات التوقيع المقدس وألفاظه، مع أننا في غنى عن ذلك كله بمعونة ما بيناه من الظهور العرفي.

وعليه يكون ذلك الذي يفهم من التوقيع المقدس خلاف ما يفهمه العرف والمتشعبة شاذاً مردوداً عليه فهمه لمخالفته الظهور العرفي أولاً، ولمغايرة فهمه سيرة الملايين من المتشعبة الذين أجمعوا ومئات السنين على غير ما فهمه ذلك الشاذ في فهمه، وذهب إليه، فلا تبقى لذلك الشاذ عن الإجماع حجة في المخالفة، اللهم إلا ان يكون من أولئك الذين وصفهم القرآن بقوله:

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِۦ

وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا

وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١﴾.

كان هذا أهم ما قد أثير على توقيع الشيخ السمرري فَذَرَكُوا اللَّهَ الرَّحِيمَ من قبل بعض المشككين، محاولة منهم لدفع الحق وطمس الحقيقة، وقد أعرضنا عن بعضها خوف الإطالة وإن كنا قد بينا في الأجوبة ما يمكن أن يطبق على كل تلك الشبهات مما لم نذكره، فتأمل.

## خاتمة البحث

توصلنا في هذه المرحلة بحمد الله سبحانه إلى إثبات التوقيع الشريف الذي صدر على يد السفير الرابع الشيخ السمري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وحاولنا جاهدين رد ما اشتهرت حوله من شبهات، وما تأوله مدعو السفارة الكاذبة في زمننا هذا ممن أعانهم على جرميتهم النكراء هذه الجهل والتعقيم الذي مارسه السلطات الظالمة ولقروا متمادية ضد أتباع أهل البيت صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وفكرهم الإلهي، وختاما لا ندعي في هذا البحث الإحاطة بكل تفاصيل الموضوع وجوانبه وجميع ما أثير هنا وهناك من إشكالات وتخريصات، فلذا نطلب من القارئ الكريم العذر والسماح عن الهفوات التي قلما يخلو منها بحث وكتاب.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين واللعنة الدائمة على أعدائهم والمضللين لشيعتهم أجمعين.

الشيخ وسام برهان البلداوي

من المرقد الطاهر لأبي عبد الله الحسين صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ

شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م



# كَلِمَاتٌ مَهْلِكَةٌ وَبَارِكَةٌ



الشيخ محمد بن عبد الله القطيني

مكتبة دار الفکر

سرشناسه : عبیدان، محمد، ۱۳۲۸ - Obeydan, Mohammad  
 عنوان و نام پدیدآور : کلمات مهدویه/ محمد العبیدان.  
 مشخصات نشر : قم : : باقیات، ۱۳۳۳ ق. = ۲۰۱۲ م. = ۱۳۹۱.  
 مشخصات ظاهری : ۲۷۶ ص.  
 شابک : 978-600-213-056-3  
 وضعیت فهرست نویسی : فیها  
 یادداشت : عربی.  
 موضوع : مهدویت  
 موضوع : مهدویت--احادیث  
 رده بندی کنگره : ۱۳۹۱ ک۸ع۳/ب۲۳۳۳  
 رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۴۲  
 شماره کتابشناسی ملی : ۲۸۲۲۶۲۳

## کلمات مهدویّه

الشیخ محمد آل عبیدان القطیفي

الناشر: باقیات

المطبعة: وفا

الکھیمة: ۱۰۰۰ انسخة

الطبعة: الاولى

القطع: وزيري

عدد الصفحات: ۲۷۶ صفحة

تاریخ الطبع: ۲۰۱۲ م - ۱۴۳۲ هـ. ق.

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۲۱۳-۰۵۶-۳



کافة حقوق الطبع في داخل ايران محفوظة و مسجلة للناشر و مكتبة فذلك  
 و في حال التعدي على حقوق الدار في خارج ايران سنقوم بالملاحقة  
 القانونية من قبل وكيلنا الشرعي والقانوني في لبنان

عنوان الناشر: ايران - قم - شارع معلم - رقم ۴۴ - تلفون: ۷۷۴۲۹۰۰

مركز التوزيع: ايران - قم - مجمع الإمام المهدي (عج) - الطابق الأرضي

رقم ۱۱۶، ۱۱۷ - تلفون: ۷۸۲۳۶۲۴

مكتبة فذلك

### انتهاء السفارة الخاصة:

بعد هذا نعود لبيان الدليل الذي يستند إليه في أن الغيبة الصغرى قد انتهت ووقعت الغيبة الكبرى ، وأنه قد انتهى منصب السفارة الخاصة ، وأصبح الموجود خارجاً نظام المرجعية والوكالة العامة .

وقد أجيب عن هذين الأمرين في التوقيع الشريف الذي صدر للشيخ السمرى عليه السلام ، حيث صدر له من الناحية المقدسة ، كما روى ذلك شيخنا الصدوق عليه السلام ، والشيخ الطوسي عليه السلام ، أنه خرج إليه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا علي بن محمد السمرى ، أعظم الله أجر إخوانك فيك ، فأنت مَيِّتٌ ما بينك وبين ستة أيام ، فأجمع أمرك ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك ، فقد وقعت الغيبة التامة<sup>(٢)</sup> ، فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل ، وذلك بعد طول الأمد ، وقسوة القلوب ، وامتلاء الأرض جوراً ، وسيأتي على شعبي من يدعي المشاهدة ، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر .

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ<sup>(٣)</sup>

(٢) في بعض النسخ : « فقد وقعت الغيبة الثانية » .

(٣) كمال الدين وتمام النعمة : ٥١٦ ، الباب ٤٥ ذكر التوقيعات .



## دلالة التوقيع :

وقد تضمّن التوقيع المبارك مجموعة أمور:

**الأول:** الإخبار بحلول أجل الشيخ السمرى عليه السلام ، وأنه سوف يكون بعد صدور التوقيع بستّة أيام .

**الثاني:** وقوع الغيبة التامة بانتهاء فترة الغيبة الصغرى ، وبدء الغيبة الكبرى ، وتختلف الثانية عن الأولى في عدم وجود السفارة الخاصة ، وإنما هي نيابة عامة للفقهاء .

ومن المعلوم أنّ جعل النيابة الخاصة في الغيبة الكبرى يتنافى وجعل النيابة العامة؛ ضرورة أنّه لن يكون لها أدنى فائدة مع وجود النيابة الخاصة ، وهذا يستوجب أن يكون جعلها لغوياً ، فلاحظ .

**الثالث:** انقطاع السفارة الخاصة ، وابتداء النيابة العامة ، لقوله عليه السلام : « وسأيتي من شيعتي من يدعي المشاهدة ، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر » .

وأول ما يلحظ في هذا التعبير ، تخصيصه (روحي لتراب حافر جواده الفداء) أنّ الذي سوف يدعي المشاهدة ، من شيعته ، وهل يستفاد من هذا أنّه لن يدعي المشاهدة أحد من غيرهم ؟

قد علّل التقييد بكون المدعي لها من شيعته دون غيرهم بأمرين :

**الأول:** إنّ غير شيعته مختلفون أساساً في ولادته وعدمها ، فإنّ بينهم من ينفي حصول ولادته الشريفة إلى الآن ، وأنّه سوف يولد ، وهذا يعني أنّه لن يكون بينهم دعوى المشاهدة ، فتأمل .

**الثاني:** أنه لو سلم أن المدعين لها من القائلين بتحقق ولادته المباركة، إلا أن كونه من غير الموالين سوف يكون سبباً موجباً لعدم القبول والتصديق بدعواه، فتأمل.

### المقصود من المشاهدة:

هذا ولا يذهب عليك أن دلالة التوقيع الشريف على اختصاص فترة السفارة الخاصة بخصوص الغيبة الصغرى، وأنه لا تكون في فترة الغيبة الكبرى تعتمد اعتماداً كلياً على تحديد المقصود من المشاهدة فيه، فلو قيل أن المقصود منها هو المشاهدة بمعنى الرؤية، فلن تكون دلالاته على المدعى واضحة، بخلاف ما لو بني أن المقصود منها هو السفارة، والتعبير عن ذلك بالمشاهدة، إنما هو تعبير كناثي ليس إلا، وقد اعتمد في تحديد المقصود منه على قرائن، إما داخلية أو خارجية.

وعلى أي حال، فقد ادّعي أن المقصود من المشاهدة في التوقيع هي الرؤية، وليس المقصود منها السفارة.

ولا يخفى أن الدعوى المذكورة لها وجه؛ ضرورة أن مقتضى حمل الألفاظ في مقام التحاور على ظواهرها يستدعي الالتزام بما ذكر.

وقد بنى على هذا المعنى شيخنا غوّاص بحار الأنوار رحمته الله، جمعاً بين التوقيع الشريف، وبين غيره من النصوص، فإنه ذكر تعقيباً على التوقيع الشريف، بقوله: «بيان: لعله محمول على من يدعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى الشيعة، على مثال السفراء لثلاً ينافي الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه عليه السلام، والله العالم»<sup>(١)</sup>.

(١) بحار الأنوار: ٥٢: ١٥١، الحديث ١.

وذكره كون المقصود من المشاهدة السفارة على نحو الاحتمال ، يكشف على أقل التقادير وجود احتمال حمل اللفظ على ظاهره عنده ، بكون المقصود من المشاهدة هي الرؤية ، وهذا وإن لم يكن مصرحاً به في كلامه ، لكن مدلوله كما هو واضح .

والظاهر أن حمل المشاهدة في التوقيع على الرؤية ، لا ينحصر به ﷺ ، بل هو ظاهر غير واحد من أعلامنا ، فإنهم قد عمدوا إلى علاج ما يتصور من معارضة بين التوقيع الشريف ، وبين النصوص التي تضمنت إثبات الرؤية ، والحكايات التي تحلثت عن وقوعها خارجاً لأناس ، وما هذا إلا لأنهم قد حملوا المشاهدة في التوقيع عليها .

### المشاهدة بمعنى السفارة :

وكما قلنا: بأن المعنى المذكور في التوقيع وإن كان هو الظاهر بدواً منه ، إلا أنه لا يصار إليه متى وجدت قرينة موجبة لصرف اللفظ عن ظاهره ، ودعت إلى حمله على غير معناه ، كما أنه قد جرت العادة في مقام المحاوراة أنه لو كان حمل اللفظ على ظاهره يستوجب لغو اللفظ عما أريد منه ، وأمكن أن يأول ، فإنه يصار إلى تأويله بحمله على خلاف ظاهره ، فلنا على كون المقصود من المشاهدة في التوقيع الشريف هي السفارة الخاصة طريقان :

**الأول :** وجود القرينة الداخلية الموجب لحمل اللفظ على ذلك ، وهي وحدة السياق ، فإنه يعدّ قرينة عقلانية يعول عليها العقلاء في مقام التحاور ، ويرتبون عليه أثراً ، ولا يخفى أن وحدة السياق في التوقيع تستوجب حمل المشاهدة المنفي فيه على السفارة ، ذلك أن الحديث فيه واقع عن انتهاء السفارة الخاصة ،

لأنه قد تضمّن أمر السعري عليه السلام بعدم الإيضاء إلى أحد، وعلّل الأمر بمنع الوصية بوقوع الغيبة التامة، وهذا يستوجب أن يكون المنفي في الغيبة التامة ما كان ثابتاً موجوداً في الغيبة الصغرى، وهو عبارة عن السفارة، فتدبر.

وإن شئت فقل: إنّ الاستفادة من التوقيع الشريف أنّ من لوازم الغيبة التامة ألا يكون هناك اتصال مباشر بين الناحية المقدّسة وبين القواعد الشعبية، وهذا هو الذي أوجب غلق باب السفارة الخاصّة، لأنها كانت تمثّل الاتصال المباشر بين القواعد الشعبية والناحية المقدّسة كما عرفنا، فلاحظ.

ويشهد لما ذكرنا أمران:

**أولهما:** وجود لام العهد، في قوله (بأبي وأمي): «المشاهدة»، فإنّ اللام فيها هي لام العهد، ذلك أنّه عليه السلام بصدد منع السفارة الخاصّة من خلال أمره بعدم الإيضاء، ولا ريب أنّ من لوازم السفارة الخاصّة الرؤية والالتقاء، فهو ينفي المشاهدة، ومتى انتفت المشاهدة، فذلك يدلّ بالمدلول الالتزامي على نفي السفارة، فتدبر.

**ثانيهما:** موجب نفي المشاهدة، فإنّ التأمّل في التوقيع يفيد أنّ الداعي إلى نفيها هو الحذر من التضليل المترتب على دعواها، بمعنى أنّ المدعي للمشاهدة، غايته من ذلك العمد إلى تضليل الموالين، ولعلّه لهذا قيد بكونه من شيعة، ولا ريب أنّ المدعي للمشاهدة لن تكون غايته مجرد دعواها لدعوى الرؤية، بل غايته هو ادّعاء الباطنة والسفارة، وهو (بأبي وأمي) بصدد نفيها وانقضائها، فأشار إلى ذلك.

**الثاني:** صون الكلام عن اللغوّة، فإنّه إذا وجد كلام وكان الظاهر منه معنى،

إلا أن حملة عليه يوجب عدم الاستفادة منه ، لوجود ما يمنع من البناء عليه ، فإنه يعمد إلى تأويله ، صوتاً له عن اللغوثة ، ولو بحمله على خلاف ظاهره .

ولنقرب ذلك بمثال ، فهذا شيخنا ابن قولويه يذكر في مقدمة كتابه كامل الزيارات ، عبارة يظهر منها شهادة بوثاقة رواة كتابه ، وقد وقعت العبارة المذكورة محل أخذ وردّ بين أعلامنا ، فقد بنى بعضهم (رضي الله عنهم) على ظهورها في وثاقة جميع من وقع في أسناد الكتاب ، إلا أن آخرين حصروا دلالتها في خصوص مشائخه عليه السلام ، والذي دعا الحاصرين بالمشايخ للالتزام بذلك - مع أن العبارة ظاهرة في الدلالة على وثاقة جميع من وقع في أسناد الكتاب - صون العبارة عن اللغوثة ، لأن من الواقعيين في أسناد الكتاب من لا يتصور أن يشهد شيخنا ابن قولويه بوثاقته ، كعمر بن سعد ، ولهذا لا بدّ من ارتكاب التأويل في العبارة المذكورة ، ولو بحملها على خلاف ظاهرها .

وهذا بنفسه قد يكون جارياً في المقام ، فإن العبارة وإن كانت ظاهرة في نفي المشاهدة بمعنى الرؤية ، وهذا يستوجب وقوع المعارضة بينها وبين النصوص المتضمنة لإمكانها ، والقصاص المشتملة على وقوعها - مع التسليم بالمعارضة ، وسيأتي كلام في ذلك - وعندها إما أن يلتزم برفع اليد عن نصوص الرؤية ، أو رفع اليد عن التوقيع الشريف ، أو العمد إلى التأويل في أحدهما بحمله على خلاف ظاهرها ، وعدم رفع اليد عنه ، فيحمل لفظ المشاهدة فيه على السفارة ، وليس على الرؤية ، فلاحظ .

ثم إنه وفقاً لما ذكرنا من طريقتين ، يفيدان أن المقصود من المشاهدة في التوقيع هي السفارة ، يتضح أنه لا وجه لما قيل من أنه لا دليل في البين على انتفائها وانتهائها بوفاة الشيخ السمرى عليه السلام ، مع أن القائل بثبوتها في زمان الغيبة



الكبرى لا يملك دليلاً على ذلك أيضاً.

### توجيه في المقام:

هذا وقد يستند القائلون بكون المنفي في التوقيع الشريف هو خصوص الرؤية، وليس المقصود منها السفارة الخاصة، بكون الداعي لنفي ذلك ملاحظة دوافع الغيبة والداعي إليها، وهي كثرة أعدائه عليه السلام والخوف من القتل، وهذا صار سبباً إلى نفي رؤيته ومشاهدته، أما وقد زال الخطر، ولم يعد هناك ما يوجب ذلك، فلا معنى لانتفائها.

والتوجيه المذكور يقوم على أن منشأ الغيبة هو الخوف وكثرة الأعداء، وأن ذلك علة تامّة للغيبة، مع أن الظاهر من النصوص عدم وجود علة للغيبة، بل إن ذلك من القضايا الإلهية. نعم، جاء فيها ذكر جملة من الحكم، وأن ما ذكر واحدة منها ليس إلا، وليس علة، كما أن هناك حكماً أخرى، مما يعني عدم الحصر في هذه، فمنها مثلاً كي لا تقع في عنقه بيعة لطاغية، فقد روى ابن فضال عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام، قال: «كأنني بالشيعة عند فقدانهم الثالث من ولدي يطلبون المرعى فلا يجدونه.

قلت: ولم ذلك يا بن رسول الله؟

قال: لأن إمامهم يغيب عنهم.

فقلت: ولم؟

قال: لئلا يكون لأحد في عنقه بيعة إذا قام بالسيف»<sup>(١)</sup>.

ومنها: امتحان الناس، فعن الإمام الباقر عليه السلام - في علة غيبته -: «ليعلم الله

(١) بحار الأنوار: ٥٢: ٩٦، الحديث ١٤.



من يطيعه بالغيب ويؤمن به»<sup>(١)</sup>.

ومنها: أن لغيبته حكمة مجهولة لا يكشف النقاب عنها إلا بعد الظهور، فقد روى الهاشمي، قال: «سمعت الصادق جعفر بن محمد عليه السلام يقول: إن لصاحب هذا الأمر غيبة لا بد منها، يرتاب فيها كل مبطل.

فقلت له: ولِمَ جعلت فداك؟

قال: لأمر لم يؤذن لنا في كشفه لكم.

قلت: فما وجه الحكمة في غيبته؟

فقال: وجه الحكمة في غيبته وجه الحكمة في غيبات من تقدمه من حجج الله تعالى ذكره، إن وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف إلا بعد ظهوره، كما لم ينكشف وجه الحكمة لما أتاه الخضر عليه السلام من خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار لموسى عليه السلام إلا وقت افتراقهما»<sup>(٢)</sup>.

وربما يكون الموجب لغيبته (بأبي وأمي) أنه المدخر لإقامة الدولة العالمية التي تملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وهذا يستوجب الحفاظ على حياته، فكانت غيبته.

ويبعد التوجيه المذكور أيضاً أن القدرة الإلهية التي دعت إلى طول العمر كفيلة بحفظه وحمايته من كل عدو، كما تكفلت ذلك من قبل لموسى بن عمران عليه السلام في ظروف حمله وولادته، وله (بأبي هو وأمي) أيضاً، مضافاً إلى أن المتبع في حقيقة الغيبة كما ذكر في محله أنها غيبة العنوان، وهذا أيضاً يضمن له

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٣١، الباب ٣٢ ما أخبر به الباقر عليه السلام من وقوع الغيبة، الحديث ١٦.

(٢) بحار الأنوار: ٥٢: ٩١، الباب ٢٠ علّة الغيبة، الحديث ٤.

السيد محمد السيد حسين الحكيم ..... ٢٨٧

منصب السفارة ..... ٤١

السلامة والحفظ (روحي لتراب حافر جواده الفداء).

## توقيع السمرى فى الميزان

لم يتعرّض نصّ من النصوص الشريفة الصادرة عن المعصومين عليهم السلام بعد حديث الغدير وحديث الثقلين، كما تعرّض له التوقيع الصادر من الناحية المقدّسة للشيخ السمرى عليه السلام، فقد وجّهت إليه اعتراضات متعدّدة الأساليب، وإن كانت فى محصلها ترجع إلى محورين أساسيين، يرجع أحدهما لنفي وجود المقتضى للتوقيع الشريف فى الدلالة على المدعى، والآخر يقرّر وجود مانع من الاستناد للتوقيع المذكور، وإن كانت دلالة على ما ذكر تامّة.

### المناقشة السندية:

أمّا بالنسبة للإشكال فيه من خلال الاقتضاء، وعدم توفرها فيه، فقد أورد عليه من حيث السند، فذكر أنّه خبر آحاد، مرسل، ضعيف، لم يعمل به ناقله، وهو شيخ الطائفة عليه السلام فى كتابه المذكور الذى نقل فيه التوقيع، وقد أعرّض عنه الأصحاب.

ولا يذهب عليك أنّ المذكور مجموعة من المناقشات يجمعها عنوان الطعن فى أصالة الصدور، وهى تحتاج تحليلاً لنرى مدى إمكانية القبول بها من عدمه.

أمّا المناقشة الأولى - وهى كون التوقيع الشريف خبر آحاد - فلا يذهب عليك أنّ هذا التوصيف مقابل لتوصيف الخبر بكونه خبراً متواتراً، ويختلف المتواتر

## ٤٦ ..... كلمات مهدوية

عن الأحاد في كونه يفيد العلم ، ولا يحتاج إلى ملاحظة سنده ، بينما لا يفيد خبر الواحد أكثر من الظنّ المعتمد ، ويحتاج سنده لملاحظة كيما يحرز صدوره .

ولأصحابنا في حجّية خبر الواحد مسلكان معروفان ، إذ يبني بعضهم على حجّية الخبر الذي تحفّه القرائن الموجبة للوثوق بالصدور وإن لم يكن رواته ثقات . بينما يقصر آخرون الحجّية في خصوص الخبر الذي يبني على وثاقة رواته .

وكيف كان ، فالظاهر أنّ منشأ ذكر المستشكل هذه الدعوى ، وأنّ التوقيع الشريف من أخبار الأحاد ، هو ما تضمّنته كتب الكلام من عدم اعتماد الشيعة الإمامية على أخبار الأحاد في المسائل العقديّة ، وأنّه لا بدّ وأن يكون الخبر المستند إليه من الأخبار المتواترة . ولما كان التوقيع الشريف خبر واحد ، فلن يصلح للدلالة على المدعى ، لفقده شرطاً من شروط القبول ، كما لا يخفى .

وهذا الإشكال ليس في محلّه ؛ ضرورة أنّ أعلامنا ، وإن كانوا يعتبرون التواتر في المسائل العقديّة ، إلاّ أنّهم لا يعتبرون ذلك في كلّ مسألة مسألة ، فإنّهم يفرقون بينها ، ويذكرون ما يعتبر فيه التواتر ، وما لا يعتبر فيه ذلك ، ويكفي فيه خبر الأحاد ، ولا ريب في أنّ مسألتنا ، أعني انتهاء السفارة الخاصّة بحلول الغيبة الكبرى من المسائل التي لا يعتبر في الخبر الذي يستدلّ به عليها كونه من الأخبار المتواترة ، كما لا يخفى .

على أنّه قد أُشير إلى أنّ التوقيع الشريف قد تضمّن مجموعة من القرائن الداخليّة والخارجيّة الموجبة للوثوق بصدوره ، فمن القرائن الداخليّة التي تضمّنها ، اشتماله على تحديد موعد وفاة السفير الرابع الشيخ السمرى عليه السلام ، وقد وقع ذلك وفقاً لما جاء فيه من إخبار ، ولم ينقل لنا المؤرّخون مخالفة

وقت وفاته لما تضمّنه التوقيع ، وهذا يعني أنّه من الإخبار الغيبي الذي لا يصدر إلا عن المعصوم عليه السلام .

ومن القرائن الخارجيّة ، انحصار الدليل على انتهاء الغيبة الصغرى وبدء الغيبة الكبرى فيه فقط دون غيره من النصوص ، كما أنّه قد أجمعت الطائفة - قداماء ومتأخرين - على قبوله والعمل على طبقه .

**وأما المناقشة الثانية - وهي وصف التوقيع الشريف بكونه مرسلًا - فالظاهر أنّ** أول من التزم بذلك هو المحدث النوري في كتابه **جنة المأوى** ، إذ عبّر عنه بذلك . ولم يتّضح لي وجه تعبيره عنه بذلك ، فإنّ شيخنا الصدوق عليه السلام يروي عن شيخه ابن المكتب ، وهو ينقل الحادثة مباشرة ، لكونه في مدينة السلام عندما خرج التوقيع الشريف ، فكيف يذكر أنّه مرسلًا .

هذا وقد يتمسك لوصف التوقيع الشريف بالإرسال بما جاء في كتاب **الاحتجاج** ، فإنّ الشيخ الطبرسي عليه السلام لم يسنده ، وإنّما ذكر المحادثة بين الشيخ السمري عليه السلام وبين من سأل من الحضار عنده حال الاحتضار عن وصيّيه ، وقد كانت إجابته بإخراج توقيع لهم ، ثمّ ساق التوقيع الشريف <sup>(١)</sup> .

وهذا وإن كان حسناً ، إلا أنّه لا يفي بالمدعى ؛ ضرورة أنّ الشيخ الطبرسي قد ذكر في مقدّمة كتابه المنهجية التي يسير على وفقها في نقله للنصوص الشريفة ، فأشار إلى أنّه لا يأتي في أكثر ما يورده من الأخبار بإسناده إمّا لوجود الاجماع عليه ، أو موافقته لما دلّت العقول إليه ، أو لاشتهاره في السير والكتب بين

(١) الاحتجاج : ٢ : ٢٩٧ في ذكر طرف ممّا خرج أيضاً عن صاحب الزمان عليه السلام من المسائل الفقهيّة .

المخالف والمؤالف<sup>(١)</sup>.

وأما المناقشة الثالثة وهي ضعف السند: فالظاهر أن منشأها هو وجود أستاذ الصدوق عليه السلام ابن المكتب، والموجب للحكم بضعفه يعود لعدم نص أحد من الرجاليين في كتبهم على توثيقه، فلا يعول على مروياته.

ولا يذهب عليك أن هذا يبتني على الالتزام بحصر موجبات التوثيقات في خصوص التوثيقات الخاصة، ورفع اليد عن التوثيقات العامة، مع أن ذلك خلاف ما عليه أعلامنا، سواء الرجاليين منهم أم الفقهاء، إذ أنهم جميعاً يلتزمون بأن هناك عدة أمارات يركن لها في إحراز وثاقة الراوي، بعضها أمارات عامة، وأخرى خاصة، ومن الأمارات العامة التي يبني عليها جملة منهم، كون الراوي من مشايخ الإجازة، أو كونه ممن ترخم عليه الصدوق، أو كونه ممن ترضى الصدوق عليه السلام عليه، وقد توفرت الأمارات الثلاث في شأن ابن المكتب، وهذا يوجب البناء على وثاقته، مع أن توفر واحدة منها فقط كافٍ لتحصيل ذلك، فلاحظ.

وأما المناقشة الرابعة، وهي كون ناقله - أعني شيخ الطائفة عليه السلام - لم يعمل به، وقد أعرض عنه الأصحاب، فالظاهر أن منشأها نقل الشيخ عليه السلام جملة من الروايات والحكايات التي تضمنت ذكر رؤيته (روحي لتراب حافر جواده الفداء)، وهذا يتنافى وما جاء في التوقيع الشريف من نفي المشاهدة، فيحمل نقل الشيخ لتلك الحكايات والروايات على عدم عمله بما جاء فيه، وكذا أيضاً قد نقل غير واحد من أصحابنا مثل تلك الروايات والحكايات، فيكون ذلك كاشفاً عن إعراضهم عن العمل به، وعدم الاستناد إليه.

(١) الاحتجاج: ١: ٤.



وهذا المعنى ، سوف يتعرض له عند الحديث عن عرض الإشكالات المرتبطة بالمانع ، فلاحاجة للحديث عنه في البين ، ولنؤخر الكلام عنه إلى ذلك الموضع ، فانظر .

### وجود المعارض :

وأول الموانع التي ذكرت عن القبول بالتوقيع المبارك ، هو وجود المعارض له من النصوص ، فإنّ هناك مجموعة من النصوص تثبت المشاهدة ، وقد تضمّن التوقيع نفيها ، وأنّ المدعي لها كذاب مفترٍ ، فتقع المعارضة حيثنذ بينهما ، بين ما تضمّن الحديث عن إمكانية المشاهدة وإمكانية حصولها وتحققها خارجاً ، وبين التوقيع النافي إليها .

وينبغي أن يلتفت في البداية أنّ تقريب المعارضة بين النصوص المذكورة وبين التوقيع الشريف مبني على كون المقصود من المشاهدة الواردة في التوقيع بمعنى الرؤية ، أمّا لو قلنا بأن المقصود منها السفارة ، فلن تكون هناك معارضة أصلاً .  
فمن النصوص ما رواه إسحاق بن عمار في الموثق عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام ، أنّه قال : « للقائم غيبتان ، قصيرة والأخرى طويلة ، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته ، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه »<sup>(١)</sup> .

على أساس أنّ الاستفادة من ذيلها وجود أشخاص وصفهم النصّ بكونهم مواليين للمولى (بأبي هو وأمّي) يعلمون مكانه ، ومن الطبيعي جداً أنّهم ما داموا يعلمون مكانه ، فبإمكانهم رؤيته ، وهذا ينفي ما جاء في التوقيع الشريف من نفي للمشاهدة .

(١) الكافي : ١ : ٣٤ ، الحديث ١٩ .

٥٠ ..... كلمات مهدوية

ولا يخفى أن النص المذكور يتفق والتوقيع الشريف في ناحيتين:

**الأولى:** اشتغال كليهما على كون الغيبة متعددة، فقد تضمن النص التعبير عن الغيبة الصغرى بالقصيرة، وعن الكبرى بالطويلة، وكان حديث التوقيع الشريف عن الغيبة الكبرى بالتامة، ويقابلها الغيبة الصغرى.

**الثانية:** إن الاستفادة من كليهما إمكانية اللقاء والاجتماع بصاحب الناحية المقدسة عليه السلام، خلال فترة الغيبة الصغرى.

وأما نقطة الاختلاف - وفقاً لتقريب المستشكل - فهي في زمان الغيبة الكبرى، فإن التوقيع الشريف ينفي الرؤية، وأن مدعيها كذاب مفتر، بينما يفيد النص المذكور امكانيته.

وبعيداً عن عدم القبول بكون المقصود بالمشاهدة في التوقيع هو الرؤية، والتسليم بكونه ذلك، يمكن منع معارضة الموثق للتوقيع، بهذا البيان: لقد تضمنت موثقة إسحاق أن هناك موالياً للإمام المنتظر عليه السلام يعلمون مكانه، فيدل ذلك بالالتزام على إمكانية رؤيته واللقاء به، إلا أنه لم يتضمن النص التصريح بذكر الموالي، مما يعني أن في البين إجمالاً، والطريق إلى رفعه من خلال ما ورد عندنا في نصوص عدة أن هناك من يلتقي به عليه السلام في فترة الغيبة الكبرى، فبحمل تلك النصوص الشارحة لمن يلتقي به على التعبير المجمل في الموثق يتضح أن الذين يرونه (بأبي وأمي) هم خصوص من جاء ذكرهم في تلك النصوص، وهم الخضر عليه السلام، والملائكة، ومؤمنو الجن.

فقد ورد عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «إن الخضر شرب من ماء الحياة فهو حي لا يموت حتى ينفخ في الصور، وإنه ليأتينا فيسلم علينا فنسمع صوته ولا نرى شخصه، وإنه ليحضر حيث ذكر، فمن ذكره فليسلم عليه، وإنه ليحضر المواسم فيقضي

جميع المناسك ويقف بعرفة فيؤمن على دعاء المؤمنين ، وسيؤنس الله به وحشة قائمنا ﷺ في غيبته ، ويصل به وحدته<sup>(١)</sup> .

وقد روى المفضل عن الإمام أبي عبد الله الصادق ﷺ - في حديث - : « قلت : يا سيدي ، فمَن يخاطبه ، ولمن يخاطب ؟

قال ﷺ : تخاطبه الملائكة والمؤمنون من الجن »<sup>(٢)</sup> .

وما تضمنه خبر المفضل من خطاب الملائكة معه (روحي لتراب حافر جواده الفداء) يتوافق وما جاء في القرآن الكريم من نزول الملائكة عليه ليلة القدر لتلقي الأوامر منه ، ولا يبعد استمرار نزولها عليه وعدم حصر ذلك في خصوص ليلة القدر ، فتأمل .

ثم إنه لو لم يقبل بالتوفيق والجمع العرفي الذي ذكر ، فلا ريب أنه سيلتزم باستقرار المعارضة بين التوقيع الشريف والموثق ، فإن لم يلتزم بالترجيح بالأحدثية كما هو مختار بعض الأعلام المعاصرين (حفظهم الله) ، ولم يقبل بكون التوقيع الشريف حاكماً حكومة نظر على الموثق كما هو رأي بعض محققي فقهاء العصر (أطال الله في بقائه) ، ولجأ للمرجحات ، فلا إشكال في تقديم التوقيع الشريف لكونه من المجمع عليه ، ويكون موثق الساباطي من الشاذ النادر ، وقد تضمنت المقبولة الأمر بالأخذ بالمجمع عليه ، وترك الشاذ النادر ، فتدبر .

ومنها : خبر أبي بصير - بالبطائني - عن أبي عبد الله ﷺ ، قال : « لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة ، ولا بد له في غيبته من عزلة ، ونعم المنزل طيبة ، وما بثلاثين

(١) بحار الأنوار : ٥٢ : ١٥٢ ، الحديث ٣ .

(٢) بحار الأنوار : ٥٣ : ٦ ، باب ٢٥ ما يكون عند ظهوره ﷺ .

٥٢ ..... كلمات مهدوية

من وحشة<sup>(١)</sup>، فإنَّ الاستفادة منها أنَّ هناك ثلاثين شخصاً يتصلون به عليه السلام .  
وبهم تنتفي عنه الوحشة ، ويحصل له الأُنس .

هذا ، وهنا أمران ينبغي الإحاطة بهما قبل العمد إلى ملاحظة المعارضة بين  
الخبر والتوقيع الشريف :

**الأول :** ضبط متن الخبر المذكور ، فقد ذكر غَوَاص بحار الأنوار العلامة  
المجلسي رحمته وجود اختلاف في متنه ، حيث جاء في بعض النسخ عوضاً عن  
قوله : « ولا بدّ له من غيبة » ، « ولا له في غيبته »<sup>(٢)</sup> .

ولا يخفى مقدار الفرق بين المعنيين ، فإنّه لو بني على النسخة الثانية ، كان  
مقتضاه الالتزام بأنَّ الغيبة تعني خفاء العنوان ، وليس خفاء الشخص ، ولهذا أشار  
العلامة المجلسي رحمته : « أنّه ليس معتزلاً عن الخلق ، بل هو بينهم ولا يعرفونه »<sup>(٣)</sup> .

وأما لو بني على النسخة التي ذكرناها ، فسوف يكون مدلول العبارة هو خفاء  
الشخص ، وليس خفاء العنوان ، لأنها تفيد أنّه معتزل عن الخلق ، كما لا يخفى .

هذا ، وقد تقرّر في محلّه أنّ الصحيح هو البناء على أنّ حقيقة الغيبة هو خفاء  
العنوان ، وليس خفاء الشخص ، وقد ذكرت هناك الموانع الداعية إلى الالتزام بهذا  
المعنى دون ذلك ، وعليه سوف يكون النصّ مشتملاً على ما لا يمكن الالتزام به ،  
وهذا يساعد على البناء على تأويله ، بحمله على خلاف ظاهره ، أو ردّ علمه إلى  
أهله . نعم ، استظهر الشيخ المجلسي رحمته ما نقلناه ، دون النسخة الثانية ، وعلل ذلك  
بكونه أظهر وموافق لما في سائر الكتب<sup>(٤)</sup> .

وقد يكون موجب حكمه بأظهرية ما ذكرناه من متن النصّ على الآخر ،

(١) الكافي : ١ : ٣٤٠ ، الحديث ١٦ .

(٢) - (٤) مرآة العقول : ٤ : ٥٠ .

تفسيره لما في الذيل: وما بثلاثين من وحشة.

**الثاني:** تحديد المقصود من الثلاثين الذين ذكرت في ذيل الخبر، فقد أشار العلامة المجلسي رحمته الله إلى وجود احتمالين فيه:

**أولها:** أن يكون المقصود من العدد المذكور هو الأصحاب، والأنصار على خلاف في أنه (روحي لتراب حافر جواده الفداء) واحد من الثلاثين، فيكون أصحابه دون ذلك، أم أنهم ثلاثون وهو ليس منهم.

**ثانيها:** أن يكون المقصود هو الهيئة وليس العدد، بمعنى أنه رحمته الله في هيئة من بلغ الثلاثين من العمر، حتى مع تقادم الزمن، وطول المدة.

ولا ريب في اختلاف النتيجة المترتبة على كلا المحتملين؛ ضرورة أنه لو بني على الاحتمال الثاني، فلن يكون للخبر المذكور معارضة أصلاً مع التوقيع الشريف، لأنه سوف يكون مدلوله على شيء آخر غير الرؤية واللقاء. نعم، يبقى للكلام مجال لو بني على الاحتمال الأول، فلاحظ.

وقد ذكر الشيخ المجلسي رحمته الله أن المحتمل الثاني منهما في غاية البعد<sup>(١)</sup>، فلا يصار إليه.

والظاهر أن موجهه لاستبعاده حاجة التعبير الوارد إلى حمله على خلاف ظاهره، ولا يصار إلى ذلك إلا مع وجود ما يوجب ذلك من قرينة أو ما شابهه، فتدبر.

ولا يذهب عليك أنه وفقاً لما قدمنا ذكره من القبول بالنسخة الثانية لكون الغيبة من غيبة العنوان، وليست من غيبة الشخص، سوف يكون المعنى الثاني،



## ٥٤ ..... كلمات مهدوية

وهو الإشارة للهيئة موافقاً للظهور العرفي، وليس مخالفاً، ولا أقل من كون ذلك قرينة داعية للتصرف فيه وحمله على هذا المعنى، فلاحظ.

ثم إنه لو رفعنا اليد عن ذلك، وبيننا على وفق ما بنى عليه العلامة المجلسي رحمته من كون الثلاثين إشارة إلى العدد، وليس إشارة إلى الهيئة، فمتى يكون لقاءه بالثلاثين المذكورين؟ هل يكون ذلك في زمان الغيبة الصغرى، أم في الكبرى؟ ذكر العلامة المجلسي رحمته قولاً بأنه زمان الغيبة الصغرى، وليس زمان الغيبة الكبرى<sup>(١)</sup>. وهذا هو الذي التزم به المحدث الكاشاني رحمته، فقد عقب على الحديث المذكور، بقوله: «بيان: طيبة، المدينة المقدسة، يعني إذا اعتزل فيها مستتراً ومعه ثلاثون من شيعته يأنس بعضهم ببعض، فلا وحشة لهم، كأنه أشار بذلك إلى غيبته القصيرة، فإن في الطويلة ليس لشيعته إليه سبيل»<sup>(٢)</sup>.

وقد تحصل من جميع ما تقدم، عدم صلاحية الخبر المذكور للمعارضة، كيف وقد عرفت ما فيه.

ثم إن المدعين للمعارضة ركزوا بصورة أساس على عبارة الوحشة التي تضمنها الخبر، على أساس أنها متعلقة بصاحب الناحية المقدسة، ولبعضهم توجيه وجيه، إذ أنه لا يتصور حصول الوحشة للمولى (روحي لتراب حافر جواده الفداء) كيف وأنيسه الباري سبحانه وتعالى، والقرآن الكريم جليسه، والخضر عليه السلام صاحبه، وصالحو الجن والملائكة حوله وفي خدمته؟! إن هذا كله مانع من الالتزام بكون الوحشة متعلقة به (بأبي وأمي)، وعليه لا بد وأن تكون الوحشة متعلقة بغيره، والظاهر تعلقها بالمجتمع المؤمن بفكرة الإمام

(١) مرآة العقول: ٤: ٥٠.

(٢) الوافي: ٢: ٤١٦.



## توقيع السمري في الميزان ..... ٥٥

المتظّر عليه السلام، فهو الموصوف والمقصود بتلك الرواية، لكونه قد اعتاد على وجود الإمام المعصوم عليه السلام بين ظهرانيه، والآن حصلت حالة جديدة لم يألفها المجتمع الموالي، فيصاب نتيجة ذلك بوحشة.

والحق، أنه بعد كل ما ذكر، كيف لفقيه، أو فاضل أن يستند لمثل هذا النص في مقام الاستدلال، وحاله ما قد عرفت، فتدبر.

هذا ولو أصرّ المستشكل على عدم القبول بشيء مما قدّم، وادّعي وقوع المعارضة، فلا يذهب عليك أن تقريبها يبتني على كون المقصود من الغيبة المذكورة في الخبر هي الغيبة الكبرى، أما لو قلنا بكونها الصغرى فلن تكون هناك معارضة أصلاً. وهذا يعني أن المدّعي للمعارضة لا بدّ وأن يأتي بقرائن تثبت كون الغيبة في الخبر هي الكبرى وليس الصغرى، فإن الاستيحاش نتيجة الغيبة كما يتصوّر في الكبرى فهو متصوّر في الصغرى أيضاً، فتدبر.

وعليه: فإنّ عدم الجزم بتحديد المقصود من الغيبة في الخبر، مع إمكانية حمل المعنى على الغيبتين دون وجود مرجح لأحدهما على الآخر يوجب إجمالاً فيه، وبالتالي إن أمكن حلّه بوجود مبيّن له، وإلا سقط عن الاعتبار ظهوراً، فلاحظ.

والظاهر أن حلّه من خلال ما تقدّم عند الحديث الأول، بحمل الثلاثين على خصوص الخضر عليه السلام، والملائكة، والمؤمنين من الجنّ، فإنّ النصّين اللذين قدّمنا ذكرهما لم يتضمّنا تحديداً لعدد الملائكة، ولا لعدد مؤمني الجنّ، وبالتالي يمكن استيفاء العدد المذكور لهم، فتدبر.

وأما لو بني على عدم القبول بالجمع العرفي وكان الإصرار على كون المعارضة مستقرّة، فلن يختلف الحال عندها عمّا ذكر في الحديث عن موثقة الساباطي، فلاحظ.

## ٥٦ ..... كلمات مهدوية

ومنها: قال أبو جعفر عليه السلام: « يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب - ثم أوماً بيده إلى ناحية ذي طوى - حتى إذا كان قبل خروجه أتى المولى الذي كان معه حتى يلتقي بعض أصحابه ، فيقول: كم أنتم ههنا؟ فيقولون: أربعين رجلاً.

فيقول: كيف أنتم لو رأيتم صاحبكم؟

فيقولون: والله لو ناوى بنا الجبال لناويناها معه <sup>(١)</sup>، فإنَّ المستفاد منها أنه عليه السلام يبعث المولى الذي معه رسولاً إلى بعض أصحابه من المؤمنين، قبل قيامه وقبل قتل النفس الزكية، ولما لم تتضمَّن الرواية تحديداً للزمان، فمن المحتمل أن يكون ذلك قبل القيام والظهور بكثير، فيثبت المطلوب من الرؤية واللقاء الموجب لتحقيق المعارضة.

ولا يخفى أنَّ التقريب المذكور للرواية لو صحَّ، فإنه يتم بناءً على ما حكاها المستدلُّ، وإلا فقد نقل الرواية صاحب البحار عليه السلام عن كتاب العياشي، وقد اشتملت على تحديد ذلك بما قبل الخروج بليتين، ففي خبر عبد الأعلى الحلبي المروي في تفسير العياشي، قال: « قال أبو جعفر عليه السلام: يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب - ثم أوماً بيده إلى ناحية ذي طوى - حتى إذا كان قبل خروجه بليتين انتهى المولى الذي يكون بين يديه حتى يلتقى بعض أصحابه، فيقول: كم أنتم ههنا؟

فيقولون: نحو من أربعين رجلاً.

فيقول: كيف أنتم لو قد رأيتم صاحبكم؟

(١) الغيبة للشيخ النعماني: ١٨٢، الحديث ٣٠.

فيقولون: والله لو يأوي بنا الجبال لآويناها معه .

ثم يأتيهم من القابلة ، فيقول لهم : أشيروا إلى ذوي أسنانكم وأخباركم عشرة ، فيشيرون له إليهم فينطلق بهم حتى يأتون صاحبهم ويعددهم إلى الليلة التي تليها<sup>(١)</sup> . ولا ريب في أن ذلك لا يكون إلا بعد حصول جملة من علامات الظهور ، كقتل النفس الزكية ، لأن قتله يكون قبل الظهور ، كما أشير لذلك في العديد من النصوص .

ووفقاً لما ذكرنا ، لن تكون الرواية المذكورة بناءً على نسخة البحار عن العياشي معارضة للتوقيع الشريف ، فإنه إنما ينفي المشاهدة ولو بمعنى الرؤية قبل السفيناني والصيحة ، وهما حاصلان قبل قتل النفس الزكية ، فتدبر .

ثم إنه لو لم يقبل بما ذكر ، فلا ريب أنه مع تعارض النسختين ، وعدم وجود ما يوجب الترجيح لأحدهما على الآخر ، فإن ذلك يستوجب عدم التعويل على أي منهما ، كما هو المتبع عند علماء الحوزة (زادها الله رفعة وعزة) ، ولا أقل من أنه ترفع اليد عن النقطة التي يقع الاختلاف بين النسختين فيها ، وهذا يعني أن محل الاستشهاد بالخبر المذكور ، هو الذي سوف يكون ساقطاً عن الاستناد ، فلا تكون محلاً للاستدلال ، فلاحظ .

### المعارض الثاني :

وهذا هو الإشكال الثاني الذي عرض كمانع يمنع من الاستناد للتوقيع الشريف ، وهو معارضته لما ثبت تواتره من القصص الدالة على رؤيته ، وقد نقلها الثقات من الشيعة ، خصوصاً وقد تضمنت بعض تلك اللقاءات النصائح

(١) بحار الأنوار: ٥٢: ٣٤١ ، الحديث ٩١ .

٥٨ ..... كلمات مهدوية

والإرشادات التي يرغب إيصالها لقواعده الشعبية، فيكون معارضاً لما جاء في التوقيع الشريف، فترفع اليد عنه، لأنه من أخبار الأحاد، وتلك الروايات والقصص من المتواتر، ولا ريب في عدم قابلية خبر الأحاد لمعارضة المتواتر، كما قرّر في محلّه.

هذا، ولا يخفى أنّ المعارضة المتصورة كلّها مبنية على أساس كون المقصود من المشاهدة الواردة في التوقيع الشريف بمعنى الرؤية، أمّا وفقاً لما اخترناه من أنها بمعنى دعوى السفارة، فلا معارضة في البين؛ ضرورة أنّ شيئاً من هذه الرؤى والقصص الناقلة للقبيا به (روحي فداء)، لم يتضمّن شيء منها دعوى السفارة أصلاً.

إلا أنه لو لم يقبل بما ذكرنا، فلقد ذكر الشهيد الصدر الثاني رحمته علاجاً لهذه المعارضة المدّعاة، حيث أشار إلى وجود احتمالات:

منها: أن ترفع اليد عن التوقيع الشريف، لما عرفت من المناقشة السنيّة فيه، بما قدّمنا ذكره.

ومنها: أن ترفع اليد عن هذه الحكايات الناقلة لرؤيته (بأبي وأمي).

ولا إشكال في عدم القبول بأي من الوجهين المذكورين، فإنّ أولهما قد عرفت جوابه في ما تقدّم، فلانعيد، كما أنّ الثاني منهما لا يصار إليه لما عرفت من كونها متواترة، فلاحظ.

ومنها: منع دلالة النصوص التي تضمّنت الرؤية، وذلك بمعالجتها إمّا بحملها على مجرد التوهّم، وأنّ هؤلاء لم يروا، ولم يسمعوا، بل هم يزعمون ذلك، فكلامهم إمّا من الكذب المحض، أو من أضغاث الأحلام التي تكون في اليقظة. ولا مجال للقبول بهذا التوجيه، لأنّ كثرة هذه النقول مانعة من تسرّب

الكذب إليها ، وهو بنفسه أيضاً يمنع من أن تكون أوهاماً أو أحلام يقظة .  
ومنها : ألا يكون المشاهدون كذابين ، أو واهمين في رؤيتهم ، بل يسلم بها ،  
إلا أن الكلام في أنهم لم يروا صاحب الناحية ، وإنما رأوا شخصاً آخر غيره  
وتوهموا أنه هو (روحي لتراب حافر جواده الفداء) .

وحال هذا الوجه ليس أفضل من سابقه ، إذ يكفي ما تضمّنته تلك النقولات  
من بيان لجملة من الأمور والموضوعات الكاشف عن كون المرثي هو الصاحب  
(روحي له الفداء وأقلّ الفداء) .

ثم تعرّض لحمل المشاهدة في التوقيع الشريف على دعوى السفارة ،  
واستبعدها ، ووجهه واضح ، لكونه خلاف الظاهر ، والذي قد عرفت في محله  
عدم المانع من المصير إليه .

واختار أنه لا معارضة بين التوقيع وبين الحكايات ، لما بني عليه من الالتزام  
بكون الغيبة ليست بمعنى خفاء الشخص ، بل هي بمعنى خفاء العنوان ، وهذا  
يعني تواجده في كل حين ووقت بين الناس ، والناس يرونه ، وهذا ما لا ينفيه  
التوقيع الشريف ، لأن الظاهر هو تكذيب المشاهدة التي تقترن بدعواها ، أمّا  
المشاهدة المجردة منها ، فلا ينفيه ، فتدبر<sup>(١)</sup> .

### دلالة التوقيع من المتشابه :

فأول الإشكاليين كون التوقيع الشريف من المتشابه ، وحاصل ما ذكر في  
تصوير هذا الإشكال ، بأنه كما ثبت وجود المتشابه في الآيات القرآنية ، فكذلك  
دلت النصوص على وجود المتشابه في روايات أهل البيت عليهم السلام ، والتوقيع

(١) تاريخ الغيبة الصغرى : ٦٣٩ - ٦٤٦ .



٦٠ ..... كلمات مهدوية

الشريف واحد من تلك النصوص المتشابهة التي لا يمكن الجزم بتحديد المقصود فيها ، ويشهد لكونه من المتشابه وقوع الاختلاف بين العلماء في تحديد المراد فيه ، فلا يستند إليه ، ولا يستدل به .

ولم يتضح لي بالتحديد ما هو المتشابه في التوقيع الشريف ، فهل يقصد بأنه بأكمله من المتشابه ، أم أن شيئاً من ألفاظه هي التي من المتشابه ، وعلى فرض البناء على الثاني ، فهل اللفظ المتشابه فيه هو لفظ الغيبة التامة ، أم أن المتشابه هو لفظ المشاهدة الذي ورد فيه .

مع أن شيئاً مما ذكرت لم يتعرض إليه في كلمات المستشكل ، إلا أن الذي يبدو أن نظره منصب على لفظ المشاهدة ، ويشهد لذلك ما جاء في كلماته من الاستشهاد بوقوع الاختلاف بين أعلامنا في فهم المقصود منها ، حيث استشهد بالشيخ الكاظمي ، والسيد الصدر عليه السلام ، وهما ممن تعرض للحديث حول تحديد المقصود من المشاهدة ، وهل يراد منها الرؤية البصرية ، أم أن لها معنى كنايةً آخر .

وعلى أي حال ، فأول ما ينبغي الالتفات إليه هو تحديد المقصود من المتشابه ، وهل أن المراد منه هو نفس المراد في الآيات الشريفة ، خصوصاً مع التوجه إلى وجود خلاف بين أهل التفسير في تحديد المقصود منه ، حتى أن الباحث يجد أقوالاً عديدة بينهم قد تصل لأكثر من خمسة عشر قولاً ، وهذا يعني عدم الاتفاق على تحديد المقصود منه بالنسبة للآيات الشريفة ، فهل يا ترى أن القائل بالمتشابه في النصوص سوف يلتزم بتعدد الأقوال في المراد منه أيضاً ، أم أن له حقيقة فيها تختلف عما هو المقصود منه في القرآن الكريم ؟

وكيف كان ، فإن الالتزام بثبوت المتشابه في اللفظ ، ومن ثم البناء على كونه



## توقيع السمري في الميزان

٦١

مجملاً غير محدّد المراد ، مناط بما إذا لم يمكن تحديد المقصود منه بحسب المفهوم العرفي ، أمّا لو أمكن للعرف تحديد المقصود منه ، فلن يكون في البين إجمال ، وبالتالي لن يكون هناك متشابه أصلاً .

ومجرّد الاختلاف بين الأعلام في الاستظهار ، وتحديد المقصود ، لا يوجب القول بوجود التشابه خارجاً . كيف ، وكلنا يعلم بأنّ الظهورات من الأمور العقلانيّة ، والتي يرجع فيها للنوع ، ولا يعوّل فيها على الفرد كما قرّر في محلّه ، فتدبّر .

والحاصل : متى ما كان المقصود من التوقيع واضح الدلالة ، بيّناً عند العرف وفقاً للمنظور العقلاني ، عوّل عليه ، ورثّب الأثر ، ولم تسمع دعوى التشابه فيه . مع أنّك قد عرفت ممّا أنّ المقصود من المشاهدة في التوقيع الشريف وفقاً للقرائن الداخليّة ، والفهم العرفي السفارة ، وليس مجرد المشاهدة ، فلا نعيد .

## مدلول التوقيع أمر جزئي ، وليس كلياً :

وحاصل الإشكال الثاني ، هو إنّ القضايا التي ترد في النصوص لا تخلو إمّا أن تكون قضية مسوّرة ، أو تكون قضية مهملة ، والقضية المسوّرة ، إمّا أن تكون قضية كليّة ، أو تكون قضية جزئيّة ، فالقضية الكليّة ، هي التي تدلّ على أمر كلي ، والقضية الجزئيّة هي التي تدلّ على أمر جزئي ، فلو لم تكن القضية ذات سور عبّر عنها بالمهملة ، فتكون في قوّة الجزئيّة ، وعندما نطبّق هذه القاعدة على توقيع السمري ، نجد أنّه قضية غير مسوّرة ، بل مهملة ، فتكون في قوّة الجزئيّة ، وهذا يعني أنّ ما ينفيه التوقيع من المشاهدة هي بعض المشاهدة ، وليست جميعها ، وإذا سلّمنا أنّ المقصود من المشاهدة فيه هي السفارة ، فإنّ المنفي إذاً هي بعض السفارة ، وليست جميعها ، وهذا يستلزم أن لا يكون للتوقيع

٦٢ ..... كلمات مهدوية

دلالة على انقطاعها بوفاة السفير الرابع ، لأنَّ الاستفادة منه هو نفيها في الجملة ، وهو ما عبرنا عنه بالأمر الجزئي ، فيكون ساكناً عن إمكانية وجودها في زمان الغيبة الكبرى ، وهو المطلوب .

ويشهد لما ذكر من أنَّ القضية التي في التوقيع جزئية وليست كلية ، النصوص التي تضمنت إرساله ﷺ من يمثله في فترة ما قبل القيام ، كرواية عبد الأعلى الحلبي ، ورواية اليماني .

وبعبارة موجزة: إن التوقيع لا يثبت انتهاء السفارة بوفاة السفير الرابع ، لأنه قضية غير مسورة ، بل قضية مهملة ، فيكون مضمونه أمراً جزئياً ، فلاحظ .

ولا يخفى أنَّ الاستدلال المذكور يقوم على الالتزام بكون الموضوع في التوقيع الشريف قضية مهملة ، وليس قضية مسورة ، حتى يلتزم بأنَّ القضية المهملة في قوة القضية الجزئية ، مع أنَّ وجود اللام في كلمة المشاهدة مانع من البناء على كون القضية مهملة غير مسورة ؛ ضرورة أنَّ اللام - كما لا يخفى - للاستغراق ، وبالتالي سوف تكون القضية مسورة وليست مهملة ، وهذا يستدعي أن تكون دالة على معنى كلي ، وليست مفيدة لمعنى جزئي ، كما هو واضح .

ثمَّ إنه بعد رفع اليد عما قَدَّم ، فإنَّ النصوص التي أشير إليها لا تصلح للمدعى ، إذ مضافاً لما عرفت الجواب عنها في محلّه ، فإنّها مختلفة من حيث المتن ، وفقاً لاختلاف نسخها .

ولنذكر لذلك مثلاً ، وهو موثقة إسحاق بن عمّار والتي يُستند إليها في إمكانية الرؤية في زمان الغيبة الكبرى ، لأنه قد جاء في ذيلها : « والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواله في دينه » . إلا أنّها قد نقلت في كتاب الغيبة للنعماني بصورة أخرى تغيّرها في الدلالة ، فقد ورد فيها : « والأخرى لا يعلم بمكانه فيها خاصة

مواليه في دينه»<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح جداً أنه وفقاً لهذا النقل، لن تكون ذات ارتباط بالمدعى أصلاً، لأنها تثبت عدم إمكانية اللقاء والرؤية بالمولى (روحي له الفداء) في زمان الغيبة الكبرى، ومثل ذلك أيضاً نقل آخر لها، فقد ورد فيه: للقائم غيبتان، إحداهما قصيرة، والأخرى طويلة، الأولى «لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه في دينه»<sup>(٢)</sup>، فإنها ساكنة تماماً عن الحديث عن الغيبة الكبرى، وينصب حديثها فقط حول الغيبة الصغرى ليس إلا، فلاحظ.

وبالجملة: إن الإشكال المذكور لا يختلف حاله عما تقدمه من إشكالات، وبالتالي لا يصلح لمنع دلالة التوقيع الشريف على المدعى.

(١) أشير إلى ذلك في البحار: ٥٢: ١٥٥، الحديث ١٠، وقد عمد المحقق إلى تصحيحها، فلاحظ.

(٢) بحار الأنوار: ٥٢: ١٥٥، الحديث ١٠.

تأليف  
علي الجهرمي

رعاية  
الإمام المهدي (عج)

للمراجع والعلماء  
الأعلام

منشورات دار ياسين



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

## شبهات وإشكالات باطلة

لا يخفى على القارىء العزيز أنه يلزم توفر أساسين لتحقيق أي موضوع :

- ١ - وجود المقتضى .
- ٢ - عدم وجود المانع .

وانتفاء أحد الأساسين يكفي لإنتفاء الموضوع برمته .  
وموضوع اللقاء بإمام العصر عليه السلام الذي نبهته يحتاج تحققه توفر هذين الأساسين للتمتع بفيض بركات الحضور بين يدي صاحب الأمر عليه السلام أو استجلاب أي من مظاهر رعايته وعنايته عليه السلام . وما مر معنا في الصفحات السابقة كان لإثبات « وجود المقتضى » فقد ثبت لنا أن المقتضى موجود ، فلنتحدث الآن عن « عدم وجود المانع » .

ولنستعرض أولاً ما يمكن تصوره من أمور تعد مانعاً من تحقق اللقاء مما يدفع بالتالي إلى انكار وقوع اللقاء بإمام الزمان عليه السلام وسماع صوته المبارك . وهي كما يلي :



٣ - العبارة الواردة في آخر توقيع صدر عن صاحب الأمر عليه السلام في أواخر الغيبة الصغرى إلى آخر سفير من سفراءه الأربعة وهو (علي بن محمد السمري) . وإليك نصّ الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا عليّ بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك ،

فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام ، فاجمع أمرك ولا توصِ إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك ، فقد وقعت الغيبة التامة ، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره ، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب ، وامتلاء الأرض جوراً .

وسياتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة ، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . « (١) .

وقد جاد علي بن محمد السمرى بروحه الطاهرة بعد ستة أيام من وصول هذا الكتاب الشريف .

ولتوضيح مدلول هذا الكتاب نقول :

لقد صرح الكتاب الشريف بأن « من ادعى المشاهدة » بعد الغيبة الصغرى ، أي على امتداد الغيبة الكبرى لإمام العصر والزمان عجلتعالى « فهو كذاب مفتر » ، ليس ( كاذباً ) وإنما ( كذاب ) أي ممتهن للكذب ، وقد توقع الكتاب مجيء البعض إلى الشيعة وادعاء ملاقات الإمام عجلتعالى .

وينبغي القول بأنه لا دلالة في هذا الكتاب الشريف على عدم امكانية التشرف بلقىاه عجلتعالى وأفضل دليل على ذلك هو

(١) احتجاج الطبرسي : ج / ص ٤٧٨ وفيه : . . . وسياتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة . وكذلك في بحار الأنوار ج ٥٢ / ص ١٥١ . باب من ادعى الرؤية في الغيبة الكبرى .

إدعاء البعض ممن نقلوا هذه الرواية أنفسهم الرؤية والمشاهدة !  
ومن جملتهم المرحوم السيد بحر العلوم كما سيمرّ بنا لاحقاً إن شاء الله عندما نصل إلى موضوع توضيح هذا الأمر . لذا وبناءً على ما ورد من إثبات إمكانية التشرف بلقاء الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ يجب حمل هذا التوقيع المبارك على معانٍ أخرى وتفسيره بما ينسجم مع ذلك. ولتحقيق هذا الغرض، يمكن ذكر النكات الهامة التالية:



## بعض الإحتمالات في تفسير معنى العبارة في التوقيع المبارك

أولاً : يمكن حمل معنى الكلام الوارد في التوقيع على أنه يشير إلى أولئك الذين يدعون علاوة على المشاهدة معرفة الإمام عليه السلام حين المشاهدة أيضاً ، وباختصار فإن النفي والإثبات لا يكون مرتبطين بموضوع واحد ، بل إن النفي يرتبط بكل حالة ارتبطت فيها المشاهدة بالمعرفة والتشخيص على أن هذا المشاهد هو صاحب الأمر عَلَيْهِ السَّلَامُ . في حين يرتبط الإثبات بكل مشاهدة تمت دون معرفة الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ أثناء الملاقاة ، وعليه فإن ما يجب أن يُرد ويُكذَّب هو إدعاء الملاقاة ومعرفة الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ أما رؤيته دون معرفته أثناء اللقاء فأمرٌ ممكن بل وواقع أيضاً .

غير أن هذا التفسير لا يبدو صحيحاً وتاماً خصوصاً إذا علمنا أن بعض الأكابر صرحوا بالقول أنهم عرفوا الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ أثناء التقائهم به عَلَيْهِ السَّلَامُ كما سيمر بنا في بعض القصص التي سننقلها حول تشرف البعض بلقاء الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ .

ثانياً : يمكن أن يكون المعنى المراد من التوقيع الشريف هم

أولئك الذين يقرنون ادعاءهم بلقبه مع ادعاء النيابة أو الوساطة أو البايية وادعاء استمرار الإتصال والإرتباط به عَلَيْهِ السَّلَامُ. فمن ليس لديه ادعاء سوى التشرف برؤية طلعتة البهية وعلى نحو الأحيان والإستثناء لا يمكن اعتباره مفتر كذاب وبذلك فإن التوقيع الشريف يمنع من صياغة البدع وادعاء البايية والوساطة وبالنتيجة فهو يمنع من انحراف المجتمع وجميعنا نعلم كثرة الكذابين والمنحرفين ممن ادعوا البايية لإمام الزمان عَلَيْهِ السَّلَامُ وأضلوا طوائف من المسلمين وشوهوا مفاهيمهم عن الدين وحرّفوها خلال هذه المدة التي تجاوزت الألف عام من بدء الغيبة الكبرى للإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقد استدل العلامة المجلسي (قُدس سره) بهذا الأمر وحده بعد إيراده التوقيع المبارك فقال : لعله محمول على من يدّعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى الشيعة على مثال السفراء لثلاثين في الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه عَلَيْهِ السَّلَامُ والله يعلم<sup>(١)</sup>.

ثالثاً : يمكن أن يكون المقصود من « المشاهدة » في التوقيع الشريف هو ادعاء المشاهدة الإختيارية أي أن يدعي أحدهم : أن الملاقاة والمشاهدة تتم بناءً على إرادته وفي أي وقت وفي أي

---

(١) في بحار الأنوار ج ٥٢ / ص ١٥١ . باب من ادعى الرؤية في الغيبة الكبرى .

مكان أراد ، وطبيعيُّ أن أحداً لم يسمع بادعاء كهذا من الأخيار والصلحاء والعلماء من الذين التقوا الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بل إنهم حتى لم يهتموا حدوث هذا الأمر مع غيرهم .

وبناءً على ما تقدم فإن التوقيع لا ينفي حدوث المشاهدة مطلقاً ، بل إنه بصدد نفي المشاهدة المطلقة غير المقيدة بقيدٍ أو شرط .

رابعاً : يقول المحدث الأجل المرحوم الحاج الميرزا النوري ( قدس سره ) بعد إيراده نصَّ الرسالة : « وهذا الخبر بظاهره ينافي الحكايات السابقة وغيرها مما هو مذكور في البحار والجواب عنه من وجوه :

الأول : إنه خبر واحد مرسل ، غير موجب علماً ، فلا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها بل ومن بعضها المتضمن لكراماتٍ ومفاخر لا يمكن صدورها من غيره عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فكيف يجوز الإعراض عنها لوجود خبرٍ ضعيف لم يعمل به ناقله ، وهو الشيخ في الكتاب المذكور [ الطوسي في كتاب الغيبة ] كما يأتي كلامه فيه . . . » (١) .

وما نراه نحن هو أن عبارات التوقيع الشريف ذاتها ، تفيدُ بأن الكلام إنما يتوجه إلى الكذابين والخائنين وأصحاب البدع كما هو واضح من عبارة « وسيأتي إلى شيعتي من يدعي

(١) جنة المأوى ، المطبوع مع البحار : ج ٥٣ / ص ٣١٨ .



المشاهدة « فبملاحظة العبارة بتأمل يظهر بجلاء أن المدعي ليس من الشيعة بل أنه يأتي إليهم بالكذب والغش لتحقيق مقاصد مغرضة ، فيدعي الملاقاة والمشاهدة ، وهو عادة يأتي مصراً متذرعاً بأغلظ الإيمان على صدق إدعائه ؛ ونعلم جميعاً أن أكابرنا ممن تشرفوا بملاقاته عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن لديهم وليس لديهم أدنى سوء قصدٍ أو غرض في ما نقلوه من المشاهدات أو الأحداث في الملاقاة . بل إنهم كانوا وما يزالون العُشاق لصاحب الأمر عَلَيْهِ السَّلَامُ والسعاة في خدمة العقيدة المحمدية الأصيلة ، وهم تلك النخبة من الأطهار الذين أبوا وامتنعوا أحياناً بل في أغلب الأحيان عن ذكر أو شرح ما رأوه وشاهدوه ابتداءً ، ولم ينسوا بينت شفةٍ دون توصيةٍ من أحدٍ على ذلك ، وفي الأصل فهم لا يتحدثون عن أنفسهم وليسوا بصدد إثبات الكرامة لأنفسهم أو إعلاء شأنهم بين الناس .

وعليه فإن التوقيع المذكور لا ينطبق على علماء الشيعة ، فنقلهم للقصص التي تفيد رؤيتهم هم أو غيرهم له عَلَيْهِ السَّلَامُ ليس فيها إثباتٌ لادعاءٍ أو مدعىٍ ما . بل إنهم ينقل هذه القصص والأحداث إنما يعبرون عن رسوخ اعتقادهم وثباته بولي العصر عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما أن هدفهم من نقلها إلى الآخرين إنما هو ترسيخ الاعتقاد بالغيب وبوجود إمام العصر والزمان وجعله أكثر ثباتاً ووضوحاً .

بذا نكون قد أجبنا على جميع الإشكالات التي يُعتقد أنها

تمنع من إثبات الأمر ، وبذا يتضح أن أي واحدٍ من هذه الأمور الثلاثة ليس فيه ما يحتمل لمنع وقوع الأمر .

إذن وبعد الذي ذكرناه آنفاً من الأمور لإثبات « المقتضى » والتي كان كل واحدٍ منها يصلح لإثبات إمكانية اللقاء بولي العصر عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مضافاً إلى علمنا بأن المقتضى إذا لم يكن من مانع يمنع من تحقق اقتضائه فإنه سيرك آثاره في الواقع وبالنتيجة سيثبت إمكان إلتقاء الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ في زمن الغيبة الكبرى وينتفي ما يجعله أمراً مستبعداً .

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن جُلَّ هدفنا من هذا الكتاب هو إثبات أن مراجع التقليد الأتقياء والعلماء العظام الزاهدين كانوا على الدوام موضعاً للعناية الخاصة من قبل إمام العصر - أرواحنا فداه - سواءً أكانت هذه العناية والرعاية على شكل لقاءٍ أو اظهارٍ للتقدير أو تقديم للشكر أو الدعاء بالخير أو الإرشاد والتوجيه أو تصحيح الإشتباهات والأخطاء إلى غير ذلك - ولسنا بصدد مجرد إثبات موضوع اللقاء وإمكانية التشرف بالحضور في حضرته صاحب الأمر عَلَيْهِ السَّلَامُ . وما قمنا بعرضه من الأمور في الصفحات السالفة حول موضوع اللقاء والتشرف بالرؤية وما سقناه من الأدلة والبراهين على ذلك ليس إلا لأن اللقاء هو أحد مظاهر الرعاية والعناية التي يحظى بها العلماء الأعلام من لدن ولي الأمر عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وكان لزاماً علينا إثبات إمكانية تحقيقه حتى لا نتعرض للتجريح والانتقاد وتثار علينا

الإشكالات حينما نتعرض - لاحقاً - إلى ذكر القصص التي ورد فيها ذكر حصول اللقاء والتشرف برؤيته عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإلا فإننا نقلنا بعض القصص - كما سيلي ذكره - التي لم تقع أحداث اللقاء فيها للعلماء أنفسهم وإنما وقعت مع أشخاص آخرين من سائر الناس غير أنها انطوت على إشارات ونكات يُستفاد منها رعاية الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ للعلماء ، لذا فقد أوردناها مع أنها أشارت إلى تشرف غير العلماء بلقاء الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ .

خلاصة الأمر : أن الهدف من البحث الآنف هو إزالة اللبس أو الإيهام والشك الذي قد يُثار عند الإطلاع على القصص التي سنذكرها لاحقاً .

وبذا ينتهي القسم الأول من الكتاب . ونتابع معاً الآن القسم الثاني منه والذي خصصناه لذكر بعض الموارد التي تجلت فيها رعاية صاحب الأمر عَلَيْهِ السَّلَامُ للعلماء الأعلام والمراجع العظام - أعلى الله مقامهم - من تحرروا من قيود المادة وأسرها أو الشهرة والسمعة وأطواقها .



مركز الأبحاث الإسلامية

١٩٩

# بَحْوثٌ فِي التَّهْدِيَةِ

مجموعة مقالات ومحاضرات الاستاذ المحقق الفقيه المدقق  
سماحة آية الله الحاج الشيخ محمد جواد الفاضل النكراني



بإعتماد

محمد حسن دانش

- ◀ سرشناسه: فاضل لنکرانی، محمدجواد، ۱۳۴۱ -
- ◀ عنوان و نام پدیدآور: بحوث فی المهدویة / محمدجواد فاضل لنکرانی.
- ◀ مشخصات نشر: قم: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام، ۱۳۹۵.
- ◀ مشخصات ظاهری: ۳۹۵ ص.
- ◀ شابک: ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۳۸۸ - ۰۵۴ - ۲
- ◀ وضعیت فهرست‌نویسی: فیبا.
- ◀ موضوع: محمد بن حسن (عج) - امام دوازدهم، ۲۵۵ق -
- ◀ موضوع: مهدویت
- ◀ رده‌بندی کنگره: ۱۳۹۵ ۳ ب ۲ ف / ۴ / BP۲۲۴
- ◀ رده‌بندی دیویی: ۲۹۷/۴۶۲
- ◀ شماره کتابشناسی ملی: ۴۶۰۰۴۰۳



انستانت کونفریز: مشهد

## بحوث فی المهدویة

ناشر: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام

حضرت آیت‌الله محمدجواد فاضل لنکرانی ○ باهتمام: محمدحسن دانش

نوبت چاپ: اول / ۱۳۹۵ ○ شمارگان: ۳۰۰ نسخه

قیمت: ۲۰۰۰۰ تومان ○ چاپ: چاپخانه یاران

شابک: ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۳۸۸ - ۰۵۴ - ۲

مراکز پخش (۴)

قم، میدان معلم، مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام، تلفن: ۳۷۷۴۹۴۹۴ و ۳۷۸۳۲۳۰۳

قم شعبه ۱: خیابان ارم، جنب مدرسه کرمانی‌ها، تلفن: ۳۷۷۴۴۲۷۱ و ۳۷۷۴۴۲۸۱

شعبه تهران: سه راه ضرب‌آبخانه، پاسداران، خیابان شهید کاشی‌ها، پلاک ۶، تلفن: ۲۲۸۴۳۹۶۵

شعبه مشهد: چهارراه شهدا، خیابان آیت‌الله بهجت، نبش بهجت ۹/۱، مقابل اداره بهزیستی، تلفن: ۳۲۲۲۰۱۶۰





## المهدويّة والإلزامات المعرفيّة للانتظار

لقاء مع صحيفة حريم الإمام، الصادرة عن العتبة المقدّسة

للإمام الخميني(ره)



الأمر السادس: إمكان رؤية الإمام المهدي عليه السلام في عصر الغيبة الكبرى

### القول الأول: عدم إمكان الرؤية في عصر الغيبة الكبرى

فبعد شروع عصر الغيبة الكبرى لا يمكن بأي وجه رؤية الإمام بقيّة الله الأعظم عليه السلام، وأنّ باب الرؤية قد سدّ تماماً، ومن القائلين بهذا القول شخصيات معروفة وهم: ١. المرحوم أبو عبدالله محمد بن جعفر النعماني المعروف بالشيخ النعماني عليه السلام، وهو ابن أبي زينب (م ٣٦٠ هـ ق) في كتابه «الغيبة»، ٢. الملا محمد محسن الفيض الكاشاني عليه السلام (١٠٠٦ - ١٩٠ هـ ق) في كتابه «الوافي»؛ ٣. الشيخ جعفر بن خضر كاشف الغطاء عليه السلام (م ١٢٢٧ هـ ق) في رسالته «الحقّ المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الإخباريين».

### القول الثاني: إمكان الرؤية في عصر الغيبة الكبرى

بعد شروع الغيبة الكبرى يمكن رؤية الإمام بقيّة الله الأعظم عليه السلام لجميع الناس، سواءً المسلم وغير المسلم والعاقل والفاقد، وأنّ باب الرؤية مفتوح تماماً لجميع الناس.

### القول الثالث: إمكان الرؤية في عصر الغيبة الكبرى للمتقين فقط

أي إمكان رؤية الإمام صاحب الزمان عليه السلام في عصر الغيبة الكبرى للصالحين والزهاد والعباد من الناس والأفراد الطاهرين والمتقين فقط، وباب الرؤية موصد بالنسبة للآخرين، يعني أنّ القائلين بهذا القول اختاروا الحدّ الوسط في هذا المجال.

### القول الرابع: عدم إمكان الرؤية الاختيارية وإمكان الرؤية الاضطرارية

فبعد شروع عصر الغيبة الكبرى لا يمكن رؤية الإمام الحجّة ابن الحسن عليه السلام بشكل اختياري، ولكن يمكن «الرؤية الاضطرارية» و«عن غير اختيار» وبدون

## ٦. المهدوية والإلزامات المعرفية للانتظار

٢٢١ □

تخطيط مسبق بحيث تتزامن هذه الرؤية مع عدم معرفة الشخص للإمام صاحب الزمان عليه السلام، وبشرط وثاقة واعتبار الناقل لهذه الواقعة، ومن القائلين بهذا القول ممن ذهب إلى أن الدليل على ذلك هو ما ورد في توقيع الإمام المهدي عليه السلام إلى علي بن محمد السمري عليه السلام، ويمكن الإشارة إلى بعض الحوادث من هذا القبيل التي وقعت للمتقدمين والمتأخرين، وكذلك عدد غير محدود من المعاصرين ومنهم آية الله العظمى الشيخ فاضل النكراني عليه السلام.

## مؤيدات القول الرابع

كما رأينا آنفاً أن القول الرابع يوافق بعض ما ورد من التوقيعات الصادرة من الإمام المنتظر عليه السلام، ومنها ما ورد في آخر توقيع للإمام المهدي عليه السلام إلى علي بن محمد السمري عليه السلام والذي يستند إليه المرحوم الوالد (قدس الله نفسه الزكية) حيث ذهب إلى عدم إمكانية الرؤية الاختيارية بأي وجه في عصر الغيبة الكبرى لجميع الناس حتى لمراجع التقليد أيضاً، وطرح هذا الإدعاء من الرؤية ليس له وجه صحيح أبداً، لأن الإمام المهدي عليه السلام أشار في هذا التوقيع إلى عدة نقاط مهمة وقال:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا عَلِيُّ بْنَ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيِّ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَأَنْتَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِي إِلَيَّ أَحَدٍ فَيَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ التَّامَّةُ فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا وَسَيَّأَتِي إِلَيَّ شِيْعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمُشَاهَدَةَ إِلَّا فَمَنْ ادَّعَى الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ الشُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»<sup>١</sup>.

والنقاط الواردة في هذا التوقيع الشريف عبارة عن:

النقطة الأولى: تبين دستور العمل في عصر الغيبة الكبرى في هذا التوقيع

وكما نرى أن هذا التوقيع يشمل عدّة مقاطع مهمّة وهي،

المقطع الأول: علم الإمام عليه السلام فيما يتصل بأحوال الأمة

تقرأ في المقطع الأول في هذا التوقيع: «يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمْرِيُّ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَأَنْتَكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ فَاجْمَعْ أَمْرَكَ...».

المقطع الثاني: الإعلام عن نهاية النيابة الخاصة

يقول الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام في المقطع الثاني: «وَلَا تُوصِي إِلَيَّ أَحَدٍ فَيَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ...».

المقطع الثالث: الإخبار عن بداية الغيبة الكبرى

يقول الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام في المقطع الثالث: «فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ التَّامَّةُ...».

المقطع الرابع: الإخبار عن طول مدة الغيبة الكبرى

وفي المقطع الرابع يقول الإمام صاحب الزمان عليه السلام: «فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمْدِ وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا...».

المقطع الخامس: الإخبار عن ظهور المدّعين للمشاهدة في عصر الغيبة الكبرى

يقول الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام في هذا المقطع الخامس: «وَسَيَأْتِي إِلَيَّ شَيْعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمُشَاهَدَةَ...».

المقطع السادس: تكذيب من يدّعي الرؤية قبل ظهور العلامات الحتمية

وأخيراً يقول الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام في المقطع السادس: «أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ...».

النقطة الثانية: حتمية صدور التوقيع من قبل الإمام المهدي عليه السلام

أما سند هذا التوقيع فهو سند معتبر، وله ما يقارب من خمسة عشر مدركاً وكلها ذكرت في كتاب «كمال الدين وتمام النعمة»، أو نقلاً بشكل مباشر عن طريق الشيخ الصدوق عليه السلام، وفي اعتبار هذه الرواية تكفي هذه النقطة، وهي أن كبار العلماء من المتقدمين والمتأخرين من أصحاب الإمامية كانوا يتحفظون في نقل هذا التوقيع في كتبهم، وعلى ضوء ذلك، يستفاد من هذه النقول أنه لا أحد من العلماء أشار إلى ضعف سند هذا التوقيع وأن هذا الحديث كان مورد اهتمامهم وعنايتهم، على سبيل المثال: الشيخ الصدوق عليه السلام نقل هذا التوقيع في كتابه «كمال الدين وتمام النعمة»<sup>١</sup>، وكذلك الشيخ الطوسي عليه السلام في كتابه «الغيبة»<sup>٢</sup>، والقطب الراوندي في كتابه «الخرائج والجرائح»<sup>٣</sup>، والشيخ الطبرسي عليه السلام في كتابه «إعلام الوري بأعلام الهدى»<sup>٤</sup>، والعلامة المجلسي عليه السلام في كتابه «بحار الأنوار»<sup>٥</sup>، رغم وجود اختلاف يسير في هذه النقول والذي ليس له أهمية تذكر، مثلاً قد ورد في بعض النسخ «قد وقعت الغيبة التامة»<sup>٦</sup>، وفي البعض الآخر من النسخ عبارة:

١. كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق عليه السلام، ج ٢، ص ٥١٦.

٢. الغيبة، الشيخ الطوسي عليه السلام، ص ٣٩٥.

٣. الخرائج والجرائح «قطب الراوندي، ج ٣، ص ١١٢٨.

٤. إعلام الوري بأعلام الهدى» الشيخ الطبرسي عليه السلام، ص ٤٤٥.

٥. بحار الأنوار، العلامة المجلسي عليه السلام، ج ٥١، ص ٣٦٠.

٦. بحار الأنوار، العلامة المجلسي عليه السلام، ج ٥١، ص ١٥١؛ ج ٥٣، ص ٤١٨؛ والاحتجاج

الطبري عليه السلام، ج ٢، ص ٤٧٨؛ إعلام الوري، الطبرسي عليه السلام، ص ٤٤٥؛ الخرائج والجرائح، قطب

الراوندي عليه السلام، ج ٣، ص ١١٢٨؛ الصراط المستقيم، البياضي، ج ٢، ص ٢٤٦؛ الغيبة الشيخ

الطوسي عليه السلام، ص ٤٩٥؛ وكشف الغمة، ج ٢، ص ٥٣؛ ومنتخب الأثر والأنوار المضيئة،

عبدالكريم نبيلي النجفي، ص ١٣٠.

«قد وقع الغيبة الثانية»<sup>١</sup> أو بعض النقول عبارة «سيأتي على شيعتي من يدعي المشاهدة» وفي بعض النسخ «وسياتي سبعون». وعلى ضوء ذلك، فادعاء «أنّ هذا التوقيع مرسل وضعيف» أو «إعراض المشهور عن التوقيع» غير صحيح لأنّه:

أولاً: إن ادعاء الإرسال لهذا التوقيع لا يمكن أن يكون صحيحاً، لأنّ رواية التوقيع من حيث السند معتبرة ولا بحث فيها، لأنّ الشيخ الصدوق عليه السلام نقل هذه الرواية عن أبي محمّد الحسن بن أحمد المكتب، وهو نقلها عن علي بن محمّد السمري عليه السلام النائب الرابع للإمام المهدي عليه السلام، وبما أنّ وفاة الشيخ الصدوق عليه السلام وقعت في عام ٣٨١ هـ ق، فعليه أنّ الشيخ الصدوق عليه السلام كان قد عاش الغيبة الصغرى وكان حياً في عصر النائب الرابع، وبالتالي يمكنه نقل هذه الرواية من النائب الرابع بواسطة واحدة، فهذه الرواية المذكورة ليس لها مشكلة الإرسال وتمتع بصحّة السند، وطبعاً فالشيخ الصدوق عليه السلام نقل عن هذا الراوي عدّة روايات وأدعية أخرى أيضاً.

ثانياً: إنّ إعراض مشهور الفقهاء والمحدّثين، بالنسبة لرواية التوقيع ليس بقادح بها من هذه الجهة أيضاً، لأنّه:

أولاً: أساساً فإنّ إعراض المشهور في هذا المورد لا معنى له، وأنّ المعارضين أساساً غير ملتفتين إلى أصل ادّعائهم، لأنّ إعراض المشهور إنّما يكون معتبراً فيما لو كان في المسائل الفقهيّة والفتاويّة لا في المسائل الاعتقاديّة.

ثانياً: بالنسبة لهذا التوقيع، الصادر من الإمام صاحب الزمان عليه السلام كيف يمكن الادّعاء بأنّ مشهور الفقهاء والمحدّثين أعرضوا عن هذا التوقيع، في حين أنّ



إعراض المشهور إنّما يكون مقبولاً بعد البحث في مطاوي كتب الفقهاء وحصول اليقين أو الاطمئنان على عدم عملهم بما يوافق هذه الرواية أو الفتوى. وعلى ضوء ذلك، فالسؤال الذي يطرح على هؤلاء المعترضين هو: أي واحد من الفقهاء صرّح بما يخالف هذا التوقيع بحيث إنكم تدعون إعراض المشهور عنه؟ أو أي واحد من الفقهاء ذكر كلاماً في كتابه بما يخالف هذا التوقيع وأن رؤية الإمام صاحب الزمان عليه السلام ممكنة؟ أساساً فإن هذه المسألة وهي إمكانية رؤية الإمام صاحب الزمان عليه السلام وعدمها لم تطرح في الكثير من كتب الفقهاء والمحدثين حتى يمكن إيجاد محمل صحيح لهذا الادّعاء.

النقطة الثالثة: مقطع «من يدعي المشاهدة» هو الأصل في دلالة الرواية وأهم مقطع في دلالة هذه الرواية على المطلوب، هو قوله: وسيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، بمعنى أنه سرعان ما يأتي بعض الأشخاص إلى الشيعة ويدعون رؤيتي ومشاهدتي، وهؤلاء يفترون الكذب وكلامهم مجرد افتراء. وعلى هذا الأساس فإن دلالة هذه الرواية معتبرة وجلييلة، وسماحة الوالد عليه السلام أيضاً قد أكد على دلالة هذه الرواية على المطلوب، والسؤال هو: ما هو المقصود بجملة «يدعي المشاهدة»؟ في هذا المورد هناك عدّة أقوال:

#### القول الأول: تعني الرؤية الاختيارية

فالمراد من قوله عليه السلام في جملة «يدعي المشاهدة» هو أنه من الممكن أن يأتي أشخاص في الأزمنة التالية للغيبة الصغرى ويدعون أنهم حضروا وتشرفوا عند الإمام صاحب الزمان عليه السلام ومن هذه الجهة قال الإمام عليه السلام: «أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ».

#### ردّ القول الأول من وجهة القول المختار

كما يتبين من مضمون هذه الرواية، إنّ هذا التوقيع الشريف يحمل ردّاً قاطعاً

للقول الأول، لأنَّ الإمام المهدي عليه السلام قبل عبارة «يدعي المشاهدة» ذكر مقدّمة لكلامه وقال في البداية «فقد وقعت الغيبة الثانية / التامة» وتابع الإمام عليه السلام قوله: «فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ»، بمعنى أنّ حالة الظهور العلني للإمام قد انتهت ولا أحد يستطيع رؤيتي ولا يعرفني بأني حجّة الله على خلقه، وعلى ضوء ذلك، وطبقاً لهذا المقطع الشريف من الرواية، فإنّ ادّعاء المشاهدة باطل من أساسه.

#### القول الثاني: بمعنى النيابة الخاصة

فالمقصود من قول الإمام في عبارة «يدعي المشاهدة»، هو أنّ الناس في الأزمنة التالية بعد تمام الغيبة الصغرى ربّما يأتي أفراد منهم ويدعون النيابة الخاصة، كما ذهب إلى هذا القول بعض الأكابر من العلماء والمحققين.

#### مناقشة القول الثاني حسب القول المختار

ويبدو أنّ القول الثاني مجاني للصواب أيضاً، لأنّ من المعلوم أنّ عبارة «مَنْ يَدْعِي الْمَشَاهِدَةَ» لا تعني «من يدعي النيابة»، وبعبارة أخرى إنّ تطبيق معنى الكلمة «عن المشاهدة» على «النيابة» خلاف الظاهر.

النقطة الرابعة: عدم وجود دليل قطعي على تحقّق الرؤية في عصر الغيبة الكبرى والنقطة الأخرى المستوحاة من هذا التوقيع الشريف، إنّه إذا لم تكن في مسألة رؤية الإمام صاحب الزمان عليه السلام سوى هذه الرواية، والظاهر هي كذلك، وأساس، لا معنى لوجود دليل آخر، ففي هذه الصورة ينبغي القول إنّ جميع الأخبار الواردة في رؤية الإمام صاحب الزمان في عصر الغيبة الكبرى كانت مبتنية على الاحتمال، يعني لا يمكن أن يدعي أحد بشكل قاطع ويقيني وقوع مثل هذه الرؤية.

وبعبارة أخرى، مع وجود البيان المحكم والنص الصريح للإمام المعصوم عليه السلام في هذا التوقيع المبارك الذي يخاطب به نائبه الرابع ويقول: «وَلَا تُوصِ إِلَيَّ أَحَدٌ فَيَقُومَ

## ٦. المهدوية والإلزامات المعرفية للإنتظار

٢٢٧

مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ»، مبني على غلق باب النيابة الخاصة، ومن الطبيعي أن الإمام عليه السلام توقع بعلم الإمام أنه «وَسَيَأْتِي إِلَيَّ شِيعَتِي»، في المستقبل وبعد انتهاء عصر الغيبة الصغرى من يدعي الرؤية وأن «باب ادعاء الرؤية مفتوح»، ومن هذه الجهة أراد الإمام عليه السلام في قوله: «مَنْ يَدَّعِي الْمُشَاهَدَةَ»، الحيلولة دون وقع الفتنة من «ادعاء المشاهدة» الفتنة التي استمرت وللأسف لحدّ هذا الزمان، لأنّه ظهر في العصور الماضية أشخاص كثيرون عملوا على تخريب أذهان الناس وعقيدتهم وادّعوا أنهم تشرفوا بحضور الإمام بقیة الله الأعظم عليه السلام وبهذه الطريقة سعوا إلى كسب «مكانة واعتبار اجتماعي» لأنفسهم، مثلاً ما حدث من ادعاء شخص باسم «محمد عرفانيان» في لقائه مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام، وهو شخص معروف في طهران إلى حدّ أن بعض رجال الدين جاءوا مع عدد من تجّار طهران للقاء والدنا المعظم عليه السلام ولحسن الحظ لم يأذن لهم بلقائه، ولكنهم قالوا لي: إنّ السيّد عرفانيان يصليّ صلاته في الصبح والظهر والعشاء خلف الإمام بقیة الله الأعظم عليه السلام، أجل، فمثل هؤلاء الأشخاص وبهذه الألاعيب وبحيل خاصّة استطاعوا تخريب ذهنيّة الناس والحصول لأنفسهم على مكانة واعتبار في المجتمع<sup>١</sup>.

١. سماحة الاستاذ دامت بركاته في خصوص حضور بعض الأشخاص من السذج والبسطاء والمخدوعين من قبل الشخص المذكور: ذكر أنهم طلبوا اللقاء مع والده المرحوم سماحة آية الله العظمى الشيخ الفاضل للنكراني رحمته الله وقال: بعد أن اطلعت في يوم الاثنين ١٣٨٦/٥/٢٢ هـ ش، من طريق الأخبار وجود مسألة ادعاء ارتباط شخص باسم محمد عرفانيان بالإمام صاحب العصر عليه السلام وتبيّنت الأكاذيب والانحرافات التي أشاعها هذا الشخص بين الناس، تذكّرت لعدّة سنوات مضت أنّ هذا الشخص أرسل خمسة أفراد من طهران إلى قم وللأسف أنّ أحدهم كان شيخاً مسناً ومن طلبة العلوم الدينيّة، وسائر الأفراد كانوا من الكسبة والتجّار، وفي عصر أحد الأيام جاءوا إلى مكتبي وقالوا: نحن نريد لقاء سماحة الشيخ الوالد ونريد

## بحوث في المهدوية

التحدّث معه بأمر مهم وخاص... فسألت هذه الجماعة عن مرادهم ما هو؟ في البداية امتنعوا من ذكر مرادهم وقالوا: نحن نريد لقاء سماحة الوالد فقط ولدينا أمر خاص جداً معه، ولكنني قلت لهم بشكل حاسم: إذا كان لكم أمر مهمّ فاذكروه لي وإلا فخرجوا من هنا، وبعد أن تشاوروا فيما بينهم لمدة قصيرة قالوا: نحن نأتي من قبل شخص في طهران يدعى عرفانيان، وهذا هو الشخص الذي صلّي جميع صلواته اليوميّة في الأوقات الثلاثة خلف الإمام صاحب الزمان عليه السلام، والإمام عليه السلام قال له: أبلغ الشيخ الفاضل اللنكراني هذه الرسالة، وقالوا إنّ الإمام أرسل رسالة لأحد مراجع الدين الآخرين بواسطة هذا الشخص ونحن سبق أن جئنا إلى ذلك المرجع واستمع إلينا بشكل كامل وأصغى لكلامنا، وقلت لهم: يمكنكم أن تقولوا ما هي الرسالة التي أعطيتها لذلك المرجع المحترم فأخرجوا لي ورقة مكتوب عليها بخط رديء جداً وباللغة الفارسيّة، سماحة.. تخالف أمّي الزهراء عليها السلام؟ يجب عليك أن تصدر فتوى وبسرعة بأنك لا تمنع من ذكر الشهادة بعصمة فاطمة الزهراء عليها السلام في الصلاة وتسحب فتواك السابقة بعدم جواز ذلك، وقبل أن أوصل هذه الرسالة إلى الوالد الراحل عليه السلام قلت لهم: لماذا يكتب الإمام صاحب الزمان عليه السلام بالخط الفارسي، ولماذا خطّه سييء إلى هذه الدرجة؟ والظاهر أنّه كانت هناك عدّة أخطاء أدبيّة في هذه الرسالة القصيرة، ولكنني تجاوزت هذا الكلام وقلت لذلك الشيخ من رجال الدين: أنت سبق وأن درست في الحوزة العلميّة فلماذا تصدّق بهذه الأكاذيب، فقال: إنّ هذا الشخص يختلف تماماً عن سائر من يدعي الرؤية وأساساً لا يطلب الشهرة والمقام، فقلت له: ألم تقرأ أنّ الإمام صاحب الزمان عليه السلام قال لناثبه الخاصّ الرابع عليه السلام هذا المضمون وأنه: لا أحد بعدك سيراني ويدعي مشاهدتي، وكلّ من يدعي المشاهدة والرؤية فكذبوه فهو مفتر كذاب، هل ينبغي لي أن أقبل كلام الإمام صاحب الزمان عليه السلام أو كلام هذا الشخص؟ ولم يستطع ذلك الشيخ الجواب، وقال: أنت غير مطلع على الكثير من الحقائق وأنّ هذه الرسالة إذا وصلت لوالدكم المعظم فسوف تتبيّن لك حقائق كثيرة غير مطلع لحدّ الآن على وجود رابطة خاصّة بين والدك مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام، والتفت إليّ أحد الأفراد من تلك المجموعة وقال: سماحة الشيخ جواد هل تتذكرني؟ فقلت: كلاً، فقال: أنا كنت في عام ١٣٦١ - ١٣٦٢ في المدرسة الرضويّة ودرست عندك كتاب المعالم وكنت في ذلك الوقت طالباً وكنت أنت تملك في ذلك الزمان عقائد جيدة لماذا الآن تتكلم



النقطة الخامسة: ضرورة الالتفات إلى مسألة الواجبات بدلاً من التوغل

في المسائل الانحرافية

النقطة الأخرى التي ينبغي الالتفات إليها، إنّ الواجب على العلماء والفقهاء الحقيقيين بيان وشرح أمثال هذه الروايات بشكل جيد لعامة المسلمين وبخاصة الشيعة منهم والقول إنّ الله تعالى أوصد فعلاً باب المشاهدة والرؤية إلى أن يفسح المجال لذلك حسب ما يراه صلاحاً، وبعد ذلك ستتحقق الرؤية بظهور الإمام المهدي عليه السلام، ومن هذه الجهة الشيء الذي ينبغي على الشيعة الحقيقيين في عصر

﴿ بهذا الكلام؟ فقلت له بتعجب: إذا لم تخرج من الحوزة العلمية وواصلت دراستك بشكل صحيح فسوف لا تقع في مثل هذا الفخ، وأخيراً وبعد كلام كثير قالوا: لتكن أميناً جيداً وأوصل هذه الرسالة إلى والدكم وسوف تعلم ما هو جوابه؟ وقالوا: إنّ الرسالة هي أنّ الإمام صاحب الزمان عليه السلام قال للشيخ عرفانيان: «أوصل كلامي إلى الشيخ الفاضل اللنكراني وقل له أن يتذكر تلك الليلة العاصفة»، فقلت لهم: سوف أذهب إليه غداً وأسمع منه الجواب وعليكم استلام الجواب غداً عند الظهر، وفي اليوم الثاني عندما حضرت عند والدي الراحل (رضوان الله تعالى عليه) ونقلت له القضية تأثر سماحة الوالد كثيراً «من هذا الادعاء» وقال: لماذا يتخذ البعض من مسألة الإمام صاحب الزمان عليه السلام لعبة بأيديهم؟ لماذا يستغلون عقائد البسطاء من الناس؟ وأساساً كان سماحة الوالد يتألم بشدة من نسبة هذه الادعاءات الفراغة والكاذبة في زماننا وشيوع مثل هذه الأفكار الباطلة ويعتقد أنّ هذه الأمور من شأنها أن تقضي على أساس المذهب والدين، وقال في الجواب: أولاً انصح هؤلاء وقل لهم إنّ الشيخ عرفانيان الذي لم أراه لحدّ الآن هو إنسان كذاب ومفتر قطعاً وعليكم أن تخلصوا أنفسكم من الوقوع في مصيده ولا تتخذوا بأقواله وأكاذيبه. وثانياً: قل لهم إنني طيلة عمري عشت ليالي إعصارية كثيرة ولكن لا أتذكر أي خصوصية لها، وعندما نقلت هذا الجواب لسماحة الوالد إليهم، فإنهم للأسف قالوا: نحن كنّا نتصوّر أنّ ارتباط سماحة الوالد بأمر الولاية ارتباط وثيق، ولكن تبين الآن أنّه ضعيف في أمر الولاية...؟

منقول من مركز الموقع الإلكتروني المرحوم الفاضل اللنكراني عليه السلام بعنوان

<http://lankaran.ir/far/news/shoe-news.php?sid-news=24>

## بحوث في المهدوية

الغيبية الكبرى الاهتمام به هو العمل بالتكاليف والواجبات التي فرضها الإسلام العزيز على المسلمين، ومنها «التمسك بحبل الولاية والإمامة الإلهية» و«التمسك بلباس التقوى والورع» و«السعي لكسب وتعميق المعرفة بالله تعالى وبأهل البيت الطيبين الطاهرين عليهم السلام وتوثيق العلاقة معهم»، و«الانتظار الواعي والفعال» وكذلك الكثير من الواجبات والتكاليف الواردة في الأحاديث عن أهل البيت عليهم السلام، وكتب علماء الشيعة التي تدخل في مجال بيان «صفات الشيعة».

أجل، فإنَّ شدة الفتن، وخاصة الفتن الكبيرة التي تأخذ بلباب وعقول العامة من الناس وهو ادعاء «التشرف والرؤية» أو «تعيين وقت الظهور» وكذلك كثرة البلايا التي يواجهها المسلمون في العصر الراهن وزيادة المشاكل والانحرافات في عصر الغيبة الكبرى للإمام المهدي عليه السلام تقتضي أن يهتم المؤمنون وأتباع أهل البيت عليهم السلام الحقيقيون بتحلية أنفسهم بالفضائل الأخلاقية وتهذيب نفوسهم بدلاً من التوغل في هذه المسائل الانحرافية مثل مسألة ادعاء الرؤية والتشرف بالحضور عند الإمام صاحب الزمان عليه السلام، أو بدلاً من الاهتمام بمسألة تعيين وقت الظهور للإمام الحجة ابن الحسن عليه السلام كما يدعي بعض الأشخاص أحياناً وأنَّ وقت الظهور هو عام ١٤١٤ هـ ق أو ٢٠١٢ م أو...، لكن بعض مضي هذا الوقت والتاريخ يقومون بتمديد هذه المدّة إلى زمان آخر ويغضون النظر عن الوقت السابق، على سبيل المثال يقومون بتأجيل الظهور من عام ٢٠١٤ م إلى سنوات أخرى فينبغي العمل على تصحيح عقائد الناس وتنظيم أعمالهم وسلوكياتهم على أساس ما ورد في تعاليم أهل البيت عليهم السلام، والسعي لحفظ الهوية المعنوية والدينية لأنفسهم، لأنَّ الاهتمام بالأصول المذكورة في النصوص مثل: «يأتي بغتة» أو «كذب الوقّاتون» تبين أنَّ الأئمة الأطهار عليهم السلام كانوا أيضاً يواجهون مثل هؤلاء الجهّال والخبيثاء الذين يتحرّكون بدلاً من العمل بوظائفهم وتعاليم يدينهم لتعيين وقت ظهور الإمام عليه السلام، وبديهي أنَّ الأتباع



الحقيقيين للإمام المعصوم عليه السلام ليس لهم حقّ تعيين وقت الظهور، بل حتّى ليس لهم الحقّ القول: «إنّ زمان الظهور قريب جداً».

أجل، لا ينبغي الالتفات إلى دعوى المدّعين للرؤية والإرتباط الخاصّ بالإمام صاحب الزمان، بل يجب تكذيبهم والاهتمام بتهديب النفس واصلاحها، وكذلك لا ينبغي تعيين وقت لظهور الإمام عليه السلام بل يجب العمل بالتكاليف الواردة في عصر غيبة ولي الله عليه السلام.

**النقطة السادسة: لزوم الاهتمام بسيرة العلماء الكبار والتصدي لمدعي الرؤية**

تبين من مجموع ما تقدّم في مسألة التوقيع الشريف للإمام صاحب الزمان عليه السلام لنائبه الرابع عليه السلام، أنّما نشاهده اليوم من الكتب التي تتحدّث عن قصص عن لقاء الإمام المهدي ورؤيته أو نقل كرامات في هذا المجال، فاقدة للدعامة والمستند الديني والروائي، وجميع النقول التي تتحدّث بتشرف ولقاء بعض الأفراد مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام، إذا كانت على سبيل الاحتمال فرمّا تكون مقبولة باعتبار وثاقة هؤلاء الأشخاص، ولكنّ هذه الدعاوي بشكل قطعي لا تكون مقبولة إطلاقاً، وأساساً فإنّ مساحة مسألة التشرف واللقاء بالإمام صاحب الزمان عليه السلام وأمثال هذه المسائل تؤدّي بنفسها إلى الاضرار بالدين وتوجيه ضربة قاصمة إلى إيمان الناس وتتسبّب في انحرافهم عن القضية الأصليّة وحقيقة الانتظار، لأنّ نفس لقاء المعصوم عليه السلام ورؤيته والحضور عنده ليس دليلاً على جلالة قدر ذلك الشخص وعلوّ مرتبته، لأنّ الكثير من المنافيين في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله تشرّفوا بالحضور لديه وشاهدوه وكان غرضهم من هذا اللقاء وحتّى الحديث والكلام الخاصّ مع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ليس سوى إحراز مكانة اجتماعيّة لأنفسهم بين الناس، على سبيل المثال الآيات ١٢ و١٣ من سورة المجادلة تشير إلى نوايا هؤلاء الأشخاص:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ

ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ \* أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ<sup>١</sup>.

وحتى في زمان حضور الأئمة الأطهار عليهم السلام نرى أن بعض الأشخاص التقوا بالأئمة الطاهرين عليهم السلام وتحدثوا معهم ولكن يتفق جميع العلماء أن نفس هذا اللقاء والكلام مع الإمام لا يعدّ دليلاً على وثاقة وحسن إيمان هؤلاء الأشخاص.

والآن قد يثار هذا السؤال المهم: أساساً لماذا يقوم هؤلاء الكتاب والخطباء، بدلاً من بيان المضامين السامية والمعارف الجليلة لمفهوم الإمامة والولاية، بالحديث عن القشور والأمور الفارغة من المحتوى والمضمون وبذلك يعملون على إفراغ عقيدة المهدوية من محتواها الغني وما تتضمن من معارف عالية ومفاهيم سامية، وذلك من أجل إلفات نظر الناس إلى هذه القشور بدلاً من الاهتمام بالمضمون، فلا بدّ في هذا المورد من بيان حقيقة الانتظار للناس أو شرح هذه الحقيقة وهي ماذا يريد الله تعالى والإمام صاحب الزمان عليه السلام من الشيعة؟ هل أن الله تعالى أراد من علماء الدين وأتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام البحث في هذه الأمور القشرية والفاقة للمضمون السليم؟ هل من الصحيح أن يقوم بعض الأشخاص في كلامهم وكتبهم بحرف تفكير الناس عن المسائل الأصلية للإمامة والمهدوية إلى الاهتمام بالمسائل الفرعية والهامشية؟

أجل، إن الآثار المخزّية لمثل هذه الكتب وهذه المقولات التي تنتشر في الوسط الثقافي والديني وللأسف نرى أنها تزداد وتتوسع يوماً بعد آخر، تسهم في إبعاد أذهان الشيعة عن الحقيقة النورانية للانتظار، إلى درجة أن بعض مراجع الدين في

## ٦. المهدوية والإلزامات المعرفية للانتظار

٢٣٣

قم والنجم الأشرف أطلقوا شكاواهم العميقة من هذه الظاهرة السلبية، وعلى ضوء ذلك ينبغي أن تتحرك الحوزات العلمية المقدّسة وطلّاب الدين الأكارم ومراجع الدين وعلماء الإسلام لإصلاح هذا التيار الانحرافي ووضع خطط عاجلة بالتشاور فيما بينهم للتصدي لهذه الآفة الخطيرة، لأنّ هذا النحو من الكرامات التي يتحدّث بها بعض الكتاب للناس ليس لها أساس من الواقع والحقيقة، وأساساً فمن العجيب أنّ بعض الأشخاص السذج والذين يعيشون سرعة التصديق وضيق الأفق بعد سماعهم هذه الادعاءات الفراغة لا يفكّرون في أنفسهم بأنّه لماذا لم يطرح مثل هذه الأمور مراجع الدين والعلماء والفضلاء ولم تحدث لديهم مثل هذه الكرامات في مدح أنفسهم؟

ومن هذا المنطلق يجب على الكتاب الأعزاء والخطباء المكرمين، ضمن اجتناب الحديث عن مثل هذه اللقاءات الموهومة والكرامات الفارغة، تكريس العمل بالتكاليف الشرعيّة في عصر الغيبة الكبرى وكتابة الأبعاد المختلفة لسيرة علماء الدين الكبار والحديث عن المراتب العالية من العبوديّة والإيمان والفضيلة لمراجع التقليد كيما يتعرّف الناس والسالكين طريق الحقيقة والباحثين عن المعرفة على هذه المسائل، لأنّ حياة وسيرة هؤلاء العظماء مليئة بحالات من الزهد والعبادة والعلم والعمل، ومن شأنها أن ترسم برنامجاً سليماً وطريقاً سالكاً لأتباع وشيعة الإمام المهدي (عليه السلام)، على سبيل المثال يمكن فتح باب الحديث عن السيرة العلميّة لهؤلاء العلماء لمواجهتهم للانحرافات الفكرية في مجتمعهم ليكونوا قدوة عمليّة وأسوة للناس في هذا المجال.

(أ) سيرة سماحة آية الله العظمى السيّد البروجردي (رحمته الله)

وأحد عباد الله الخالصين هو سماحة آية الله العظمى السيّد البروجردي (رحمته الله)، فحياته وسيرته زاخرة بالتصدي المنطقي للانحرافات والخرافات، ومن شأنها أن

تكون نموذجاً جليلاً للمؤمنين الحقيقيين والمنتظرين الواقعيين.  
مثلاً إحدى حالات تصدي ذلك المرجع العظيم لمظاهر الانحراف الفكري وإن كان حسب الظاهر صغيراً، هو أن المرحوم آية الله العظمى السيد البروجردي رحمته عندما دخل إلى مكتبه الخاص الواقع إلى جوار بيته الكريم واشترك في جلسة للخطابة، واستمع لخطبة أحد الأشخاص الحاضرين في ذلك المجلس فقال هذا الخطيب بكلّ احترام: «من أجل سلامة الإمام صاحب الزمان عليه السلام وآية الله السيد البروجردي نرجوا رفع الصوت بالصلوات على النبي صلى الله عليه وآله، وفجأة ظهرت علامات الاستياء والانزعاج الشديد على وجه السيد الروجردي وقام من مقامه وقال: «من أنا حتى تذكر اسمي إلى جانب الإمام صاحب الزمان؟».

#### ب) سيرة سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني رحمته

والآخر من عباد الله الحقيقيين والمنتظرين الواقعيين للإمام صاحب الزمان عليه السلام، هو سماحة الإمام الخميني رحمته، الذي تعتبر سيرته وحياته قدوة لسائر الناس وحياته زاخرة بما يلفت النظر من الفضيلة والشرف والكرامة، وطبعاً كاتب هذه السطور، لا يتحرك في بيان هذه المسائل من مواقع التعصب والعشق لسماحته ولا بسبب حق الاستاذية للإمام الراحل على والده المكرم، بل ينطلق من فهم عميق بينه وبين الله تعالى فيما يراه في ذلك الإمام الراحل رحمته من تجسد حقيقة الولاية والمهدوية في مراتبها العليا، وهو الفهم الذي عجز عن دركه واستيعابه الكثير من الأكابر، والشاهد على صدق هذا المدعى هو كيفية حياة الإمام الراحل الشخصية والسياسية والاجتماعية والعبادية والعلمية والثقافية والشعبية.

والآن السؤال هو: لماذا نرى أن مثل هذه الشخصية المشرقة وصاحب الضمير اليقظ والإيمان العميق ومع توفر جميع الظروف المناسبة لدعوى ارتباطه ولقائه مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام لم يطرح هذه المسألة في حين أنه كان يستطيع بسهولة أن

## ٦. المهدوية والإلزامات المعرفية للانتظار

٢٣٥ □

يحرز لنفسه مثل هذه الكرامات، ولكن رأينا ورأى الناس أن أحد المعالم البارزة لحياة هذا الشخص العظيم أنه لم يكن يسمح لمثل هذه المسائل أن تدخل في حياته المباركة وتشغل حيزاً من شخصيته، وأعلى من ذلك أنه لم يسمح أبداً أن يتوهم أحد من الناس بأنه على ارتباط بالإمام صاحب الزمان عليه السلام، وفي هذا المجال نكتفي بنقل ثلاث حوادث فقط وهي عبارة عن:

الحادثة الأولى: أشاع بعض الناس في بداية انتصار الثورة الإسلامية في إيران أنهم رأوا صورة الإمام الخميني عليه السلام على وجه القمر، وبمجرد أن سمع الإمام الخميني عليه السلام هذه الشائعة وبدون السكوت عليها أو استثمارها لصالحه، فتحرك على صعيد التصدي الشديد لها وردّها.

الحادثة الثانية: بعد انتصار الثورة الإسلامية كان بعض الأشخاص يأتي للقاء الإمام الراحل عليه السلام ويتحدّثون معه بكلمات مشحونة بالغلو والمدح والثناء، في حين أن الإمام الراحل عليه السلام، وضمن مواجهته لمثل هذه التعبيرات، كان يفهم الطرف الآخر بأن المنتظر الحقيقي للإمام المهدي عليه السلام لا يستخدم أبداً مثل هذه التعبيرات المغالية في مواجهة الأشخاص المحترمين.

الحادثة الثالثة: في حياة الإمام الخميني عليه السلام كان بعض الأشخاص الانتهازيين والجاهلين يدعون الارتباط مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام ويستغلون عواطف الناس وإحساساتهم النقية بالنسبة لمسألة المهدوية، وفي أحد الموارد تحدّث الإمام الراحل عليه السلام وبكثير من الدقة والظرافة في إثبات خواء ادّعاء هؤلاء الأشخاص<sup>١</sup>.

١. وقصة هذا اللقاء ينقلها سماحة حجة الإسلام السيّد مهدي إمام جمراني ويقول: ... جاء رجلان إلى السيّد... وقالوا له: نحن بالنيابة عن الإمام صاحب الزمان عليه السلام مأمورون لكي نصل إلى خدمة الإمام الخميني عليه السلام ونطرح مسائل مهمة وحيوية جداً، وذهب السيّد الجمراني إلى



## بحوث في المهدوية

أجل، فإنّ روحيات الإمام الخميني عليه السلام وأقواله في مواجهة الأفكار المنحرفة والعقائد الخرافية يجب أن تكون أسوة ونموذجاً يقتدى به من قبل السالكين في طريق الحقّ والحقيقة.

ج) سيرة سحاحة آية العظمى الفاضل للنكراني عليه السلام

وهكذا ما نراه من سيرة والدنا المعظم عليه السلام حيث إنّه إلى آخر لحظة من حياته

الإمام الخميني عليه السلام واستأذنه في قدوم هؤلاء عليه وقال له: هؤلاء يرجون لقاءك وربما كان لهم بعض المسائل التي يطرحونها معكم... ولكن الإمام الخميني عليه السلام وقال: أنا في هذه المسائل أعمى الباطن، وأنا لا أقبل بمثل هذه الادّعاءات ولا أحتاج إلى أن يخبروني ببعض الأمور، ولكن هؤلاء أصرّوا على لقاء الإمام، وعندما رأى الإمام الخميني عليه السلام إصرار هؤلاء على لقائه قال: ولكنني في البداية أختبرهم، فإذا تبين من خلال الاختبار أنهم صادقون فسوف استمع إلى كلامهم، فجاء هؤلاء وعددهم ثلاثة أشخاص رجلان وامرأة عند الإمام الخميني عليه السلام، وعندما جلسوا أمامه قالوا: نحن مأمورون من قبل الإمام ولي العصر والزمان عليه السلام لكي نأتي إليكم ونطرح بعض المسائل، فقال الإمام عليه السلام: لا اصغي إلى كلامكم قبل أن أطرح عليكم عدّة أسئلة، فلو أنكم أجبتم عليها فسوف أسمع لكلامكم، قال الإمام عليه السلام: ما هو الشيء الذي بالنسبة لي عزيز جداً وأنا أحبّه كثيراً، فما هو؟ السؤال الثاني: أنا لدي ضالّة وقد افتقدت شيئاً في حياتي، فقولوا لنا هو هذا الشيء وأين؟ السؤال الثالث عليه السلام: ما هي العلاقة بين الحادث والقديم، أي الرابطة بين الحدوث والقدم، وأطلب منكم أن تسألوا صاحب الزمان عليه السلام وأتوني بجواب هذه الأسئلة، فقالوا: نعم، سوف نذهب إلى الإمام صاحب الزمان عليه السلام ونأتيكم بجواب هذه الأسئلة، وقال الإمام عليه السلام: متى تأتون؟ فقالوا: الاسبوع القادم، فقال الإمام عليه السلام: لا بأس سوف انتظركم إلى الاسبوع القادم، وذهبوا وبعد مدّة جاءوا إلى الإمام، فقالوا: أمّا بالنسبة إلى السؤال الأوّل حيث قلتم ما هو الشيء الذي أحبّه جداً، فهو ولدكم الكبير الحاج السيّد مصطفى عليه السلام الذي توفي سابقاً، والمورد الثاني: وهو الشيء الذي فقدتموه ولست أذكر ماذا قالوا للإمام عليه السلام في هذا المورد، وفي المورد الثالث: إنّ الإمام ولي العصر عليه السلام لم ير الجواب عنه صلاحاً، فقال الإمام عليه السلام: اذهبوا من هنا، فأنتم كذابون، فقام هؤلاء وخرجوا من بيت الإمام، ثمّ كتبوا رسالة للإمام الخميني عليه السلام مليئة بالسباب والكلمات البذيئة.



المباركة اهتم بهذا الأمر المهم وتصدى لهذه الانحرافات الفكرية والموهومات الزائفة، وبالنسبة لرواية التوثيق لعلي بن محمد السمرى كان له اهتمام وعناية خاصة بها، وكان يقول للعلماء والناس استناداً لهذا التوقيع: «كذب الوقتون وكذلك الأشخاص الذين يدعون لقاء الإمام صاحب الزمان عليه السلام ورؤيته الاختيارية»، بل إن سماحة الوالد تصدى بشدة للكتب التي تطبع وتنتشر في زمانه وتتضمن كرامات بعض الأشخاص وادعاءهم لرؤية ولقاء الإمام صاحب الزمان عليه السلام مثلاً بالنسبة لكتاب يتحدث عن المرحوم رجب علي الخياط، يقول عليه السلام: «إن بعض الأمور في هذا الكتاب كذب، أجل، فالعالم الحقيقي هو الذي يعمل بحكم وظيفته الشرعية ويواجه مثل هذه البدع الخطيرة في زمانه ويتصدى لمثل هذه الانحرافات وعلى الأقل يتقدم بالنصيحة لمنع نشر مثل هذه الكتب الفارغة والتي تحتوي على مثل هذه الادعاءات الواهية.

والآن ألا ينبغي في مواجهة هذه الانحرافات والخرافات أن تقتدي بسيرة هؤلاء العظماء ونجعلهم أسوة وقدوة لنا في أعمال وأقوالنا؟ هل من الصحيح ما يدعيه البعض بأن السيد الفلاني يتناول فطوره وغدائه وعشاءه مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام، هل صحيح ما يدعيه البعض بأن الشيخ الفلاني يصلّي في الأوقات الثلاثة في كل يوم يصلّي خلف الإمام صاحب الزمان عليه السلام؟ هل صحيح ما يدعيه البعض بأن السيد الفلاني استخدم رياضة خاصة وارتبط مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام، وقد أذن له بأن يتحرك على صعيد إضلال الناس واغوائهم؟ هل صحيح أن بعض الأشخاص من الأميين يدعون الارتباط مع عالم الغيب ومن خلال التمسك ببعض الأعمال التي تخدم العوام والبسطاء من الناس، ومنها تأكيد على تعبیر المنام وإشاعة أنهم يتغدون مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام أو يصلّون خلف الإمام صاحب الزمان عليه السلام أو يأخذون أحكام هذه من الذات المقدسة عليه السلام وينشرون إشاعة أنهم يستلمون المساعدة المادية من الإمام ولي العصر والزمان عليه السلام وبذلك

يستغلون تدين الناس وعواطفهم وحبهم للدين ويتلاعبون بعقائدهم وأفكارهم وفي نهاية المطاف يتسببون في توهين عرى الإيمان وتشويه سمعة الدين وإساءة الظن بمذهب التشيع من قبل الشبان وسائر المسلمين؟ الظاهر أن جواب أصحاب العقول النيرة واضح كالشمس، لأن هذه الادعاءات باطلة ومجانبة للصواب قطعاً، ولو لم يتم التصدي لهذه الادعاءات الموهومة ومواجهة هؤلاء المدعين الكذبة فسوف يتسبب ذلك قطعاً في إضلال المجتمع الإسلامي وانحراف أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، ومن هذه الجهة يجب على علماء البلاد وفضلاء الحوزة العلمية التصدي لمثل هذه العقائد الخرافية والسلوكيات مغرزة.

النقطة السابعة: تعميق مسألة إشراف الإمام صاحب الزمان عليه السلام بدلاً من

#### مسألة اللقاء والرؤية

إن التمنيات القلبية لجميع عشاق الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام أن تقع أعمالهم مورد رضا هذا الإمام عليه السلام، وأساساً فالاعتقاد الصحيح، وطبقاً لما ورد في الآيات القرآنية والروايات الشريفة، أن الإمام عليه السلام يعلم بما يدور في أعماق قلوب الناس ويملك احاطة تامة بأقوالهم وأعمالهم وسلوكياتهم وحتى يعلم بنوايا شيعته ومريده، وفي هذا المجال ورد في الرواية عن يعقوب بن شعيب قال: سألت من الإمام الصادق عليه السلام عن معنى الآية الشريفة ١٠٥ من سورة التوبة التي تقول:

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ...﴾<sup>١</sup>

فقال الإمام الصادق عليه السلام في جوابه:

«هُمُ الْأُمَّةُ»<sup>٢</sup>.

وفي هذا المجال، فقد نقل الشيخ الطوسي رحمته الله بعض الروايات الشريفة التي تقرر أن

١. سورة التوبة، الآية ١٠٥.

٢. الكافي، الشيخ الكليني رحمته الله، ج ١، ص ٢١٩؛ تفسير نور الثقلين، العروسي الحويزي، ذيل

الآية ١٠٥ سورة التوبة.

كتاب أعمال العباد يعرض على الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام في كل أسبوع مرتين في يوم الاثنين والخميس ويقرأ الإمام عليه السلام ما ورد في كتاب أعمالنا، تقول الرواية:

«إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ إِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ فَيَعْلَمُهَا وَكَذَلِكَ تُعْرَضُ عَلَى الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَيَعْرِفُونَهَا»<sup>١</sup>.

والآن السؤال هو: هل أن الاعتقاد بعلم وإشراف الإمام صاحب الزمان عليه السلام على أقوال الناس وأعمالهم وحتى أفكارهم أقل شأنًا من الحضور الظاهري له والتشرف بلقاءه وخدمته، وبعبارة أخرى، إذا اعتقد الإنسان في خلوته بأن الإمام صاحب الزمان عليه السلام ناظر إلى أعماله وسلوكياته، فهل أن مثل هذه العقيدة أقل من التشرف الظاهري بلقاءه؟

الجواب: من اليقين أن مثل هذا الاعتقاد أعلى وأسمى من مسألة التشرف بلقاء الإمام صاحب الزمان عليه السلام وأهم وأكثر تأثيراً في حياة الإنسان، لأنه ما أكثر الانتهازيين والمحتالين الذين ادّعوا التشرف بلقاء الإمام صاحب الزمان عليه السلام دون أن يكون لهم ذرة من الاعتقاد بإشراف الإمام صاحب الزمان وعلمه بأفعالهم وأعمالهم، ومن هذه الجهة لم يرحموا الناس في أموالهم ولا في أعراضهم ونواميسهم.

وعلى ضوء ذلك، فالمؤمن الحقيقي والمنتظر الواقعي هو ذلك الشخص الذي يتحرك على صعيد تطبيق ما ورد عن الأئمة الأطهار عليهم السلام من تعاليم وأحكام أخلاقية وشرعية لا كلمة أكثر ولا كلمة أقل، وبديهي أن الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام بهذا التوقيع الشريف صرح بنفي الرؤية والمشاهدة، إذن ما له قبس من الحقيقة وله قيمة دينية وأخلاقية هو أن جميع أفعال وأعمال المؤمنين والشيعة تعرض على

الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام وأنَّ الإمام مطلع عليها ويعلم بها. والخلاصة، إنه يجب على الكتاب والخطباء، بدلاً من الانشغال بالمسائل والمواضيع الفارغة وعديمة الهوية الدينية ومن المجعولات والخزعبلات الباطلة، أن يتحدّثوا عن مسائل أصيلة ولها قيمة وأهميّة للناس وللدين ويبينون المسائل المفيدة للمنتظرين ويقولوا:

أيها المنتظر! أنت أينما كنت في هذه الأرض، فإنَّ آخر حجةٍ إلهيةٍ هو الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام ناظر إلى أعمالك وأفعالك، سواءً كنت في الخلوة أو في الجلوة، سواءً كنت لوحدك أو مع جماعة، وسواءً كنت في داخل البيت أو خارجه، وسواءً كنت في وضح النهار أو في غسق الليل.

نعم، فالإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام شاهد على أفعال وسلوكيات الشيعة، وما أعظمه من شاهد.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**



## الفهرس

- مقدمة المركز ..... ٣
- كمال الدين وتمام النعمة - الشيخ الصدوق: الجزء الثاني ..... ٧
- [٤٤ / ٤٦٦]: توقيع السمري..... ٩
- كتاب الغيبة - الشيخ الطوسي: تحقيق علي أكبر الغفاري ..... ١١
- ذكر أمر أبي الحسن علي بن محمد السمري بعد الشيخ أبي القاسم بن روح عليه السلام وانقطاع الأعلام به وهم الأبواب..... ١٣
- وأخبرنا جماعة... حدّثني أبو محمد أحمد بن الحسن المكتّب..... ١٤
- كتاب الغيبة - الشيخ الطوسي: مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام ... ١٧
- ٣٦٥ - وأخبرنا جماعة... حدّثني أبو محمد الحسن بن أحمد المكتّب ..... ١٩
- الإمام المهدي في بحار الأنوار - الشيخ ياسر الصالحي: الجزء الأول..... ٢١
- [٧ / ٤٠٦] الغيبة للطوسي: وأخبرنا جماعة... حدّثني أبو محمد الحسن بن أحمد المكتّب..... ٢٣
- [٩ / ٤٠٨] الاحتجاج..... ٢٤
- الإمام المهدي في بحار الأنوار - الشيخ ياسر الصالحي: الجزء الثاني ..... ٢٧
- باب (٢٣): من ادّعى الرؤية في الغيبة الكبرى وأنه يشهد ويرى الناس ولا يرونه وسائر أحواله عليه السلام في الغيبة..... ٢٩
- [١ / ٦٢١] الاحتجاج: [توقيع السمري]..... ٣٠
- بيان [العلامة المجلسي]: لعله محمول على من يدّعي المشاهدة مع النيابة ... ٣٠
- النجم الثاقب - ميرزا حسين النوري: الجزء الثاني ..... ٣١



٣٤٦	.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ١
٣٣	الباب الثامن: الجمع بين حكايات التشرف وبين توقيع السمري .....
٣٤	الجواب الأول: إن هذا الخبر ضعيف، بل إنه خبر واحد .....
٣٥	الجواب الثاني: لعل المقصود من هذا الخبر تكذيب مدعي المشاهدة مع النيابة ...
٣٥	الجواب الثالث: أنه ﷺ قال ذلك في ذلك الزمان لكثرة أعدائه .....
٣٦	الجواب الرابع .....
٣٧	الجواب الخامس .....
٤٥	الجواب السادس .....
٤٩	معجم أحاديث الإمام المهدي - مؤسسة المعارف الإسلامية: الجزء السادس ...
٥١	[١٣٣٦] ٢ - توقيع السمري .....
٥٣	المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام المهدي ﷺ - الشيخ علي الكوراني .....
٥٥	السفير الرابع: علي بن محمد السمري .....
٥٦	تواتر رؤية الإمام عليه السلام في غيبته وتكذيب من ادعى السفارة .....
٥٩	موسوعة الإمام المهدي في الكتاب والسنة والتاريخ - محمد الريشهري: المجلد الثالث ...
٦١	أدلة نفي رؤية الإمام المهدي وأجوبتها/ ١. توقيع السمري/ المصادر والسند ..
٦٢	دلالة الحديث/ أ - العبارة الوسطى .....
٦٤	ب - العبارة الأخيرة .....
٦٧	موسوعة الإمام المنتظر - السيد محمد حسين الميرباقرى: المجلد الثالث .....
٦٩	الباب الأول: إمكان زيارته عليه السلام في زمن الغيبة، ودفع ما وقع من الشبهة في ذلك ...
٧٧	تاريخ الغيبة الصغرى - السيد محمد الصدر .....
٧٩	الحقل السابع إعلانه انتهاء السفارة وبدء الغيبة الكبرى .....

- ٨٠ ..... إيراد توقيع السمري واستلهاهم الفوائد منه.
- ٨١ ..... الإمام عليه السلام أكد في هذا البيان على أمور/ الأمر الأول: موت السمري ....
- ٨١ ..... الأمر الثاني: نهي الوصاية إلى أحد/ الأمر الثالث/ لا ظهور إلا بإذن الله ...
- ٨١ ..... إغماض الظهور وفيه فائدتان/ الأولى: بقاء قواعد الشعبية منتظرة له ....
- ٨٢ ..... الثانية: حماية المهدي عليه السلام من أعدائه حين ظهوره .....
- ٨٣ ..... الأمر الرابع: طول أمد الغيبة الكبرى .....
- ٨٤ ..... الأمر الخامس: الإشارة إلى قسوة القلوب .....
- ٨٤ ..... امتحان الفرد في الغيبة الكبرى من جهات ثلاث: الأولى: شهوات النفس ....
- ٨٤ ..... الثانية: الضغط الخارجي .....
- ٨٥ ..... الثالثة: الثبات على الإيمان بالإمام الغائب المحتجب .....
- ٨٥ ..... الأمر السادس: الإشارة إلى امتلاء الأرض جوراً .....
- الأمر السابع: إثبات حدوث السفيناني والصيحة/ الأمر الثامن: كذب مدّعي
- المشاهدة قبل السفيناني والصيحة .....
- ٨٦ .....
- ٨٧ ..... اصطدام التكذيب مع مقابلة الكثيرين للإمام المهدي/ وجوه الجمع .....
- ٨٧ ..... الوجه الأول: الطعن في سند التوقيع الشريف ورواته .....
- ٨٨ ..... رد المصنف على الوجه الأول .....
- ٨٩ ..... الوجه الثاني: الطعن في سند أخبار المشاهدة/ رد المصنف عليه .....
- ٨٩ ..... الوجه الثالث: الطعن في مضمون أخبار المشاهدة بأحد نحوين .....
- ٨٩ ..... النحو الأول: حمل هذه الأخبار على التوهم/ رد المصنف عليه .....
- ٩٠ ..... النحو الثاني: أنهم شاهدوا شخصاً توهموا أنه المهدي/ رد المصنف عليه ...

- الوجه الرابع: الاعتراف بصدق الأخبار والتعبد بتكذيبها/ رد المصنف عليه ... ٩١
- الوجه الخامس: حمل التوقيع على كذب من يدعي المشاهدة مع السفارة ... ٩١
- رد المصنف عليه ..... ٩١
- استعراض رأي المصنف في المسألة ..... ٩٢
- المقابلات من حيث مطابقة الواقع وعدمه والإعراب والسكوت سبع مستويات .. ٩٢
- الأول: الإخبار عن مشاهدة المهدي مع جهل عنوانه ..... ٩٣
- الثاني: الإخبار عن مشاهدته مع العلم بعنوانه وبدون الإخبار عن ذلك .... ٩٤
- الثالث: الإخبار عن مشاهدته بعنوانه من غير تصريح للسامع في الإخبار ... ٩٦
- الرابع: الإخبار عن مشاهدته بعنوانه مع الدليل على كونه المهدي حقاً ... ٩٧
- الخامس: الإخبار عن المشاهدة بغير دليل يُحتجّ به ..... ٩٨
- السادس: الإخبار عن مشاهدة المهدي من غير دليل مع التبليغ عنه بالباطل ... ٩٩
- السابع: الإخبار عن مشاهدة إنسان يؤمن أنه المهدي ..... ١٠٠
- خلاصة القول: لا تعارض بين التوقيع وأخبار المشاهدة التي ذكروها ... ١٠١
- الإمام المنتظر قراءة في الإشكاليات - السيد عبد الله الغريفي: الجزء الرابع ..... ١٠٣
- نماذج من توقيعات المهدي عليه السلام / النموذج الأول: توقيع السمري ..... ١٠٥
- المثبت التاريخي السابع (أخبار الرؤية والمشاهدة) ..... ١٠٧
- المثال السادس عشر: توقيع السمري ..... ١٠٨
- المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى/ ماذا عن دعاوى المشاهدة في الغيبة الكبرى .. ١٠٩
- الوجه الأول: الطعن في سند التوقيع ..... ١١٠
- الوجه الثاني: الطعن في أخبار المشاهدة سنداً ..... ١١١

- الوجه الثالث: الطعن في الأخبار مضموناً..... ١١١
- الوجه الرابع: الاعتراف بصدق الأخبار وتكذيبها تعبداً..... ١١٢
- الوجه الخامس: تفسير معنى (المشاهدة بادعاء الوكالة والسفارة) ..... ١١٣
- منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر - الشيخ لطف الله الصافي: الجزء الثاني .... ١١٩
- الباب الخامس: في حالاته ومعجزاته في الغيبة الصغرى بعد وفاة أبيه، وذكر تشرف بمقام السفارة في الغيبة الصغرى ومن فاز برؤيتها فيها وفيه ثلاثة فصول ..... ١٢١
- ٨٧٨ - ١٦ - كمال الدين: توقيع السمرى ..... ١٢٢
- هامش: كلام الشيخ الصافي حول التوقيع ..... ١٢٣
- موسوعة الإمام المهدي (إثبات الغيبة) - عرفان محمود: الجزء الرابع ..... ١٢٥
- ملحق الفصل السادس: دلالات توقيع الإمام عليه السلام للسمرى ..... ١٢٧
- نفي الالتقاء به لا ينسجم مع دلالة التوقيع ولا هدفه ..... ١٢٧
- موسوعة الإمام المهدي (رؤية الإمام المهدي) - عرفان محمود: الجزء الخامس ..... ١٢٩
- إمكانية لقاء الإمام عليه السلام في الغيبة الكبرى وتوقيعه عليه السلام للسمرى ..... ١٣١
- لا تعارض بين خبر التكذيب وما تواتر به اللقاء به ..... ١٣٢
- تصريح العلماء بإمكانية رؤيته في غيبته/ الشيخ الأقدم عبد الرحمن بن قبة ..... ١٣٤
- الشيخ الصدوق/ الشيخ المفيد ..... ١٣٥
- السيد المرتضى علم الهدى ..... ١٣٦
- الشيخ تقي الدين الحلبي ..... ١٣٧
- الشيخ أبو الفتح الكراكجي / شيخ الطائفة الطوسي ..... ١٣٨
- السيد ابن طاووس ..... ١٣٩

- ١٤٠ .....الحكيم ميثم البحراني
- ١٤١ .....الفاضل الرباني/ المحدث السيد النبي النجفي
- ١٤٢ .....العلامة محمد تقي المجلسي/ السيد بحر العلوم
- ١٤٣ .....المحقق الكاظمي
- ١٤٥ .....الأخوند الخراساني
- ١٤٦ .....المحقق النائيني/ السيد محسن الأمين العاملي
- ١٤٩ .....مكيال المكارم - ميرزا محمد تقي الأصفهاني: المجلد الثاني
- ١٥١ .....الأمر (٧١): تكذيب من ادعى النيابة الخاصة في زمن الغيبة الكبرى
- ١٥٧ .....دعوى السفارة في الغيبة الكبرى - الشيخ محمد السند
- ١٥٩ .....الضرورة على انقطاع السفارة
- ١٦٠ .....التشرف باللقاء والنيابة
- ١٦٢ .....أدلة انقطاع النيابة الخاصة والسفارة
- ١٦٣ .....الدليل الثاني: توقيع السمري
- ١٦٦ .....ضابطة صارمة علامة لعصر الظهور
- ١٦٩ .....الشهب الأحمدية في الرد على مدعي المهديوية - الشيخ أحمد سلمان
- ١٧١ .....السفارة في عصر الغيبة الكبرى
- ١٩٣ .....السفارة في الغيبة الكبرى بين التأيد والمعارضة - الشيخ وسام البلداوي
- ١٩٥ .....الفصل الأول: توقيع الشيخ السمري بين التأيد والمعارضة
- ١٩٦ .....مقدمة الفصل الأول
- ١٩٧ .....تحليل محتوى توقيع الشيخ السمري ومضمونه

- المبحث الأول: فوائد هذا التوقيع على المستوى الشخصي والاجتماعي .... ١٩٧
- المبحث الثاني: توقف السفارة بعد موت الشيخ السمرى ..... ٢٠٠
- الفائدة الأولى: للجواب عما سيثار حول مستقبل النيابة الخاصة من قبل الموالين ... ٢٠١
- الفائدة الثانية: إعطاء فرصة أخيرة ليستفيد منها الناس كل حسب خلقه ومستواه .... ٢٠٢
- المبحث الثالث: ثمانية أدلة على انقطاع السفارة الصادقة بعد الشيخ السمرى ... ٢٠٢
- الدليل الأول: عدم وجود خبر يدل على وقوع السفارة في الغيبة الكبرى ..... ٢٠٣
- الدليل الثاني: ما قاله الشيخ النعماني حول ارتفاع أعلام السفراء ..... ٢٠٥
- الدليل الثالث: الأمر بالبقاء والتمسك بما عليه المؤمن حتى يتبين الأمر ..... ٢٠٦
- الدليل الرابع: الأمر بالبقاء على المعتقد القديم حتى يظهر المهدي ..... ٢٠٧
- الدليل الخامس: أمر المؤمن بالبقاء على حب من كان يجب وولاء من كان يتولى إلى وقت الظهور ..... ٢٠٩
- الدليل السادس: لا يطلع على مكان الإمام المهدي عليه السلام ولي ولا غيره ..... ٢١١
- الدليل السابع: لا معارض لانقطاع السفارة في الغيبة الكبرى من علماء الطائفة ..... ٢١٣
- الدليل الثامن: إجماع الطائفة منعقد على انقطاع السفارة في الغيبة الكبرى ... ٢١٤
- المبحث الرابع: فائدة عدم تحديد وقت لانتها الغيبة الكبرى في توقيع السمرى ..... ٢١٥
- الفائدة الأولى: لإبقاء حالة الاستعداد والترقب عند القاعدة الموالية ... ٢١٧
- الفائدة الثانية: لكي لا تضرب الثورة المهديوية في بداية ظهورها وانطلاقها ..... ٢١٧
- المبحث الخامس: صعوبة الظروف التي ستكتنف الغيبة الكبرى ..... ٢١٨
- المبحث السادس: ظهور السفراء المدّعين الكاذبين ..... ٢١٩
- الاعتبار الأول: لعدم اعتقاد غير الشيعة إنّ للإمام المهدي وجوداً خارجياً ... ٢٢٠



- التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ١
- الاعتبار الثاني: لأن آراء المخالفين لا تجد قبولاً في أوساط الموالين ..... ٢٢٠
- المبحث السابع: المشاهدة المنفية هي المقترنة بدعوى السفارة لا غير ..... ٢٢١
- الدليل الأول: وجود لام العهد يصرف المعنى من العام إلى الخاص ومن المطلق إلى المقيد ..... ٢٢١
- الدليل الثاني: التوقيع يتحدّث عن المشاهدة التي تستغل لتضليل الجماهير الموالية ..... ٢٢٣
- الدليل الثالث: المشاهدة مع دعوى السفارة تتنافى ومفهوم الغيبة الكبرى ... ٢٢٤
- الدليل الرابع: المشاهدة مع ادّعاء السفارة وسيلة من وسائل التضليل للموالين ..... ٢٢٤
- المبحث الثامن: إمكان المشاهدة مع ادّعاء السفارة بعد الصيحة والسفياني ..... ٢٢٦
- العلامة الأولى: خروج السفياني ..... ٢٢٦
- الصيحة بعد السفياني بشهرين وقبل الظهور بخمسة أشهر ..... ٢٢٧
- إمكان مشاهدة الإمام المهدي بعد الصيحة والسفياني ..... ٢٢٧
- الفصل الثاني: دفاع عن توقيع الشيخ السمرى ..... ٢٣٠
- الإشكال الأول: الطعن في سند الرواية ورميها بالإرسال ..... ٢٣١
- من هو الشيخ الصدوق؟ ..... ٢٣٣
- من قال من العلماء بعدم إرسال توقيع السمرى؟ ..... ٢٣٤
- الإشكال الثاني: محاولة رمي رجال السند بالجهالة ..... ٢٣٦
- ويرد عليه: أن هذا المفترى جاهل بالفرق بين كتب الحديث والترجمة ..... ٢٣٧
- ويرد عليه: إن الحسن بن محمد المكتب موثّق مذكور في كتب الرجال ... ٢٣٨

- الأول: هل الاختلاف في الاسم أو الكنية يضر في وثاقة الراوي..... ٢٤٢
- الأمر الثاني: هل كثرة الرواية والترضي والترحم على الراوي دليل على وثاقته..... ٢٤٤
- الإشكال الثالث: إن رواية السمري من أخبار الأحاد لا توجب علماً ولا عملاً..... ٢٤٦
- القرينة الأولى: القرينة الداخلية تؤيد صحة الصدور..... ٢٤٨
- القرينة الثانية: التوقيع هو الإعلان الوحيد لانتهاء الغيبة الصغرى..... ٢٤٨
- القرينة الثالثة: إجماع الطائفة قرينة على صدق صدوره..... ٢٤٩
- القرينة الرابعة: موافقة التوقيع مع المرجحات الروائية..... ٢٥٠
- وبقيت لنا ملاحظة أخيرة..... ٢٥٣
- الإشكال الرابع: إن توقيع السمري معارض بغيره من الروايات..... ٢٥٤
- الرواية الأولى: لا يُعلم بمكان الإمام المهدي ﷺ إلا خاصة مواليه..... ٢٥٤
- الوجه الأول: إن الروايتين مجتمعتان على تعدد الغيبة..... ٢٥٥
- الوجه الثاني: إتمها مجتمعتان على أن الاجتماع مع الإمام ممكن في الصغرى..... ٢٥٥
- الوجه الثالث: لا دلالة في الرواية على ادعائهم للسفارة..... ٢٥٦
- الوجه الرابع: الرواية تنطبق على من يكون بمنزلة الخضر وبعض الملائكة..... ٢٥٧
- الرواية الثانية: إن مع الإمام المهدي ثلاثين شخصاً يذهبون عنه الوحشة..... ٢٥٨
- الوجه الأول: إتمها من قبيل المجمل المحتاج لمبين ومفسر..... ٢٥٩
- الوجه الثاني: الثلاثون هم من له من له منزلة الخضر أو الملائكة أو مؤمني الجن..... ٢٦٢
- الرواية الثالثة: إن للإمام المهدي ﷺ مولى يدعو الناس للنصرة..... ٢٦٣
- الرواية الرابعة: رؤية الإمام المهدي وتكذيب الناس لمن قد رآه..... ٢٦٥
- الوجه الأول: الرواية ضعيفة السند..... ٢٦٥

- الوجه الثاني: اضطرابها من حيث تعيين زمن الرؤية ..... ٢٦٦
- الوجه الثالث: ليس في رؤيتهم دليل على سفارتهم ..... ٢٦٦
- الوجه الرابع: لعل سفارتهم ستكون بعد السفيناني والصيحة ..... ٢٦٦
- الإشكال الخامس: إنَّ التوقيع معارض لقصص اللقاء بالإمام ..... ٢٦٧
- السبب الأول: ليس فيها تفاصيل تكشف سر الغيبة ..... ٢٦٧
- السبب الثاني: كل تلك المشاهدات وقعت من دون دعوى السفارة ..... ٢٦٨
- الإشكال السادس: إنَّ التوقيع داخل في دائرة المحو والإثبات ..... ٢٦٨
- الوجه الأول: الإشكال بلا دليل ..... ٢٦٩
- الوجه الثاني: لا ترفع اليد عن أمر مجمع على صحته لمجرد الاحتمال ..... ٢٦٩
- الوجه الثالث: لا يمكن أن يكون التوقيع منسوخاً لتأخره في الصدور ..... ٢٦٩
- الوجه الرابع: ولنعكس السحر على الساحر ..... ٢٧٠
- الإشكال السابع: إنَّ رواية السمرري متشابهة غير محكمة ..... ٢٧١
- خاتمة البحث ..... ٢٧٥
- كلمات مهدوية - الشيخ محمد آل عبيدان القطيفي ..... ٢٧٧
- انتهاء السفارة الخاصة ..... ٢٧٩
- دلالة التوقيع ..... ٢٨٠
- المقصود من المشاهدة ..... ٢٨١
- المشاهدة بمعنى السفارة ..... ٢٨٢
- توجيه في المقام ..... ٢٨٥
- توقيع السمرري في الميزان/ المناقشة السندية ..... ٢٨٨

٣٥٥	..... السيد محمد السيد حسين الحكيم
٢٩٢	..... وجود المعارض
٣٠٠	..... المعارض الثاني
٣٠٢	..... دلالة التوقيع من المتشابه
٣٠٤	..... مدلول التوقيع أمر جزئي وليس كلياً
٣٠٧	..... رعاية الإمام المهدي للمراجع والعلماء الأعلام - علي الجهرمي
٣٠٩	..... شبهات وإشكالات باطلة
٣١٣	..... بعض الاحتمالات في تفسير معنى العبارة في التوقيع المبارك
٣١٩	..... بحوث في المهديوية - الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني
٣٢١	..... المهديوية والإلزامات المعرفية للانتظار
٣٢٢	..... الأمر السادس: إمكان رؤية الإمام المهدي <small>عليه السلام</small> في عصر الغيبة الكبرى
٣٢٣	..... القول الأول: عدم إمكان الرؤية في عصر الغيبة الكبرى
٣٢٣	..... القول الثاني: إمكان الرؤية في عصر الغيبة الكبرى
٣٢٣	..... القول الثالث: إمكان الرؤية في عصر الغيبة الكبرى للمتقين فقط
٣٢٣	..... القول الرابع: عدم إمكان الرؤية الاختيارية وإمكان الرؤية الاضطرارية
٣٢٤	..... مؤيدات القول الرابع
٣٢٥	..... النقاط الواردة على التوقيع/ الأولى: تبين دستور العمل في الغيبة الكبرى
٣٢٥	..... مقاطع التوقيع: ١ - علم الإمام <small>عليه السلام</small> فيما يتصل بأحوال الأمة
٣٢٥	..... ٢ - نهاية النيابة الخاصة/ ٣ - بداية الغيبة الكبرى
٣٢٥	..... ٤ - طول مدة الغيبة الكبرى
٣٢٥	..... ٥ - ظهور المدّعين للمشاهدة في الغيبة الكبرى

- ٦ - تكذيب من يدعي الرؤية قبل ظهور العلامات الحتمية ..... ٣٢٥
- النقطة الثانية: حتمية صدور التوقيع من قبل الإمام المهدي عليه السلام ..... ٣٢٦
- النقطة الثالثة: مقطع «من يدعي المشاهدة» هو الأصل في دلالة الرواية ..... ٣٢٨
- القول الأول: الرؤية الاختيارية/ رد القول الأول من وجهة القول المختار ..... ٣٢٨
- القول الثاني: بمعنى النيابة الخاصة/ مناقشة القول الثاني حسب القول المختار ..... ٣٢٩
- النقطة الرابعة: عدم وجود دليل قطعي على تحقق الرؤية في الغيبة الكبرى ..... ٣٢٩
- النقطة الخامسة: ضرورة الالتفات إلى مسألة الواجبات بدلاً من التوغل في المسائل الانحرافية ..... ٣٣٢
- النقطة السادسة: لزوم الاهتمام بسيرة العلماء الكبار والتصدي لمدعي الرؤية ..... ٣٣٤
- أ) سيرة سماحة آية الله العظمى السيد البروجردي رحمته الله ..... ٣٣٦
- ب) سيرة سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني رحمته الله ..... ٣٣٧
- ج) سيرة سماحة آية الله العظمى الفاضل اللنكراني رحمته الله ..... ٣٣٩
- النقطة السابعة: تعميق مسألة إشراف الإمام بدلاً من مسألة اللقاء والرؤية ..... ٣٤١
- الفهرس ..... ٣٤٥